



معهد البحوث والدراسات العربية

A
956.103
A31ma

المشرق العربي

١٩٤٥ - ١٩٥٨

العرفات - سوريا - لبنان

الدكتور صيلاح العقاد

B. C. W. Library
- 5 MAR 1971
RECEIVED

١٩٦٦

١٩٦٧

تصدير

تفضل معهد البحوث، والدراسات العربية فعهد إلينا بمتابعة الدراسة التي بدأناها في العام الماضي وكان موضوعها العرب والحرب العالمية الثانية ، وترك لنا تحديد الفترة التاريخية التي تبدأ بنهاية الحرب . وبدى الموضوع أمامنا متشعبا .

وعندما تأملنا مليا في المراحل التي تميز تاريخ المشرق العربي بعد الحرب الثانية وجدنا أن أحداث سنة ١٩٥٨ تشكل معلما واضحا . وهي فضلا عن ذلك قد شملت ثلاثا من الدول العربية المتطورة نسبيا في المشرق ، ونعني بها العراق وسوريا ولبنان .

وليس من قبيل المصادفة أن تشهد هذه الأقطار تغيرات هامة في تاريخها خلال هذا العام ، وستكشف لنا هذه الدراسة كيف أن الأحداث في الوطن العربي صارت متفاعلة تلقائيا بحكم انتشار الوعي القومي .

ومهما بدت لنا التغيرات بطيئة ، فإن أحداث سنة ١٩٥٨ هزت أركان المجتمع التقليدي ولو بدرجات متفاوتة . فالوحدة مثلا انتسخت في سوريا غير أن الرجعية لم تستطع أن تهيمن على السلطة فترة طويلة بعد الانفصال . كذلك أدت ثورة العراق إلى حكم فردي غير متزن ، بيد أن هذا الحكم سقط بدوره بعد ثلاث سنوات . وعانت الدولتان بعد ذلك من اضطرابات داخلية ، إلا أننا نرى في هذه الاضطرابات نتيجة طبيعية وحتمية في مرحلة التحول والسعي في إيجاد شكل تقدمي للحكم ؛ حقيقة كان لبنان هو أقل الدول الثلاث تأثرا بأزمة سنة ١٩٥٨ ، ومن الواضح أن الطائفية هي التي وقفت في سبيل تطور المجتمع هناك . ومع ذلك لم تمر الأزمة دون أن

مطبعة النشيد
شارع محمد السادس ٣ مار ١٩٦٠

ترك طابعها . ويكفي أنها حوّلت جزءا من إهتمام الأفراد نحو التفكير في مستقبل البلاد بعد أن كانت قاصرة على التجارة وألوان النشاط الاقتصادي الفردى .

وقد بقيت الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٨ ضائعة بين المؤرخ والمتخصص في العلوم السياسية، فالأول يرى أنها ما تزال شديدة القرب من عصره ، ولا يمكن تناولها بعد ، والثاني يتابع الأحداث بسرعة ولا يقسع له الوقت لكي ينظر إلى الوراء ويتفحص تطور التاريخ بقصد تفسيره ودراسة الماضي كهدف في حد ذاته ، وإنما يتخذ فقط تسكينة لتفسير الحاضر .

وللأسف سبق بعض الكتاب الغربيين إلى بحث هذه الفترة بطريقة أكاديمية نذكر من بينهم مثلا باتريك سيل الذي نشر دراسة قيمة عن سوريا من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٨ واستند فيها إلى وثائق عربية وأجنبية ، وتمكن من الاطلاع على الصحف السورية في هذه الفترة . وأهم من ذلك راسل كثيرا من الشخصيات المسئولة . ووثق كتابه بردودهم المكتوبة . ومن هذا القبيل الكتاب المعروف الذي وضعه وولتر لاكير عن الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط ، كما قدمت رسائل جامعية تبحث تاريخ بعض الأحزاب العقائدية في المشرق العربي ومعظم هذه الرسائل في جامعات أمريكية وأوربية . وفي نفس الوقت فتّح الباب أمام الدارسين في الجامعات المصرية لكتابة تاريخ الأحزاب . فنوقشت مثلا في العام الماضي رسالة عن تاريخ حزب الاستقلال العراقي ونحن نشعر بحاجة ملحّة إلى عملية مسح للأحزاب السياسية في المشرق العربي حتى نستطيع تفسير هذه الظاهرة الهامة التي سجلناها في هذه الدراسة وهي أن الأحزاب لم تملأ الفراغ السياسي ولذلك أفسحت المجال للتقلبات العنيفة .

وتعرض الباحث في تاريخ الأحزاب العربية صعوبة خاصة وهي افتقاد أوراق هذه الأحزاب التي لم تهتم بتسجيل نشاطها وكتابة أسماء الأعضاء وغير ذلك مما هو مألوف في الأحزاب الغربية المنظمة . ولعل ذلك راجع إلى عدم جدية بعض الأحزاب وأن بعضها الآخر عاش عظورا معظم وقته . وتبقى بعد ذلك مذكرات السياسة . وقد تمكننا من العثور على عدد منها ، من ذلك مذكرات بشارة الخوري وسامى الصلح ومهدى كبة وأبو منصور أحد ضباط الجيش السوري الذين اشتركوا في الانقلابات العسكرية .

إلا أنه يلاحظ أن معظم الشخصيات الرئيسية لم تختلف وراها مذكرات ، ربما كانت أكثر نفعا للمؤرخ . لذلك نتلمس أحيانا الوقائع في مذكرات الشخصيات الأوربية مثل تلك التي نشرها إيدن ، إلا أنها لا تفيد إلا فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية .

كما أن معهد الشؤون الدولية في لندن يبادر إلى نشر الوثائق المتعلقة بموضوع معين بمجرد أن تتجمع له كمية منها . مثال ذلك المجموعة التي نشرها عن حلف بغداد . كما تقدم وثائق الأمم المتحدة حقا خصبا لدراسة الأزمة اللبنانية وهي تنشر وتوزع على مكاتب الهيئة في مختلف الدول الأعضاء .

وإذا كانت النظرة الموضوعية شرطا لازما لأي بحث علمي ، فهي في دراسة التاريخ المعاصر أشد لزوما ، إذ أن الكاتب يتعرض هاهنا للأهواء أحيانا وللضغوط أحيانا أخرى . لذلك كانت النظرة الموضوعية هي رائدنا . وهي لا تعني ، كما قد يظن البعض ، التجرد من المبادئ ، بل

على العكس لابد وأن يكون للكاتب معايير معينة يرجع إليها عند الحكم على الأشخاص والأحداث . وبالنسبة لموضوعنا كان المعياران الأساسيان هما قضيتا الوحدة العربية والاشتراكية . فالذين اخلصوا لهذين المبدأين أسميناهم بالوطنيين أو التقدميين ، والذين لم يلتزموا بهما أسميناهم بالرجعيين أو بالموالين للغرب متجنبين على كل حال الأوصاف الغنيمة حتى لا نخرج عن الوفاق العلمي وفي هذه الحالة تتمثل النظرة الموضوعية في تحرى الحقيقة بقدر الامكان قبل إصدار الأحكام .

المؤلف

القسم الأول : العراق

تمهيد

في أعقاب الحرب

هيمن على شئون العراق ، طوال الحقبة التي ندرسها ، رجلان هما عبد الإله الوصي على العرش ونوري السعيد الذي رأس مجلس الوزراء معظم الوقت على فترات متقطعة .

ومن المحتمل في مثل هذه الظروف أن يقع صدام بين الرجلين المتطلعين للزعامة ، فالسعيد يريد أن يلعب دور صانع الملك وعبد الإله يطمح إلى ممارسة السلطة الشخصية ، فإذا كان الإنسجام قد ساد بينهما فلعل ذلك راجع إلى شعورهما بافتقار الشعبية ، فمن مصلحتهما التقلب على خلافتهما .

ويرجع فقدان الشعبية بصفة خاصة إلى عام ١٩٤١ حينما حمل الضباط الوطنيون رشيد عالي الكيلاني إلى الحكم فهرب الوصي والسعيد خارج العراق ثم عادا إليه على أسنة الرماح الانجليزية بعد شهرين . ورغم قصر المدة التي استغرقتها حركة رشيد عالي الكيلاني فإنها تركت آثارا بعيدة في حياة البلاد السياسية . ويميل بعض الكتاب إلى اعتبارها مقدمة لثورة سنة ١٩٥٨ .

ولا أدل على اهتزاز مركز الهاشميين بعد سنة ١٩٤١ من أن عبد الإله

عمد إلى تعديل الدستور بإدخال نص صريح يبيح للملك حق حل البرلمان .
وقد سبق لفصيل الأول وللملك غازي أن حلا البرلمان مستندين إلى حق
الملك في دعوة الناخبين وتعيين مجلس الوزراء . ولم تثر اعتراضات هامة
في ذلك الحين . فلما لجأ عبد الإله إلى أسلوب حل البرلمان بعد عودته
من الأردن إحتج الوطنيون بأنه قد انتهك الدستور فأدخل التعديل المذكور .

لقد توقع كل من الوصي ونوري السعيد أن تؤيدهما بريطانيا تأييداً
تاماً في تحقيق حلم الهاشميين بعد أن وضعا كل ثقلهما في كفتها أثناء
الحرب ، وبناء عليه قدم السعيد في نهاية سنة ١٩٤٢ مشروعاً مفصلاً يستهدف
إقامة اتحاد فيدرالي يضم سوريا ولبنان وفلسطين تحت رعاية العرش
في بغداد .

غير أن بريطانيا وقفت موقف المتردد واكتفت بتأييد المشروع
معنوياً . ولم يجد السعيد بداً من مجاراة الدول العربية الأخرى في إقامة
نوع من الاتحاد واهى العري يتمثل في ميثاق الجامعة العربية ، ولا بد
أن يكون الهاشميون في العراق قد اعتبروا قيام الجامعة فشلاً لأهدافهم
الأسرية وحملوا نوري السعيد مسؤولية هذا الفشل .

والجامعة العربية بالشكل الذي وضعت عليه سنة ١٩٤٤ تقطع على
الهاشميين سبل الزعامة من جهتين : الأولى أنها أكدت كيانات الدول
الأعضاء ومن بينها سوريا ولبنان .

وثانياً إدخال مصر والسعودية في الاتحاد . ومعنى ذلك مشاركة أسرتين
ملكيتين ترفض إحداها الزعامة الهاشمية وهي الأسرة السعودية ، أما الأخرى

وهي الأسرة الحاكمة في مصر فتعتبر نفسها أجدر بزعامة العرب بحجة
انتمائها إلى أكبر دولة عربية .

ولما كان السعيد قد نشط خلال عام ١٩٤٣ في التمهيد لميثاق
الجامعة العربية ، فمن الراجح أن يكون ذلك هو الذي أدى إلى فتور
العلاقات بينه وبين الوصي . فقليل إن الأخير هو الذي حرص الصحافة
على مهاجمته . وحتى بدون تحريض الوصي فإن الرأي العام العراقي كان على
هلم بسوء استقلال النفوذ والفساد الذي استشرى بين الوزراء وخاصة
إتجارهم في السوق السوداء مستغلين مشكلات البلاد التموينية .

وفي داخل مجلس الوزراء نفسه وقع خلاف بين الرئيس ووزير الخارجية
نصرت الفارس إذ إحتج على عدم اشتراكه في محادثات الجامعة العربية ،
فقدم استقالته في أوائل سنة ١٩٤٤ ولم يجد السعيد بداً من أن يرفع
بدوره كتاب الاستقالة إلى الوصي .

ولم يعترض عبد الإله على مبدأ الاستقالة ، غاية الأمر أنه طلب
إلى السعيد الانتظار قليلاً حتى وقع اختياره على حمدي الباجه جي
في يونيو سنة ١٩٤٤ .

ويمكن أن تسمى حكومة الباجه جي بحق بوزارة الوصي ، فهو الذي
اختار أعضائها بنفسه ، وهم يمثلون الجيل القديم من أعيان البلاد .
وقد واجهت هذه الوزارة في بداية عهدها حالة خطيرة من حالات
التدخل البريطاني في شئون العراق الخاصة ، فقد عرض المستشار العسكري
البريطاني ويدعى رنن مشروعاً (لإصلاح الجيش العراقي !!) يقضى

بتخفيضه من أربع فرق إلى فرقتين . ونتيجة ذلك هي تسريح أربعمائة من الضباط (١) .

أدرك تحسين علي وزير الدفاع مغبة هذا الإجراء ، وقد سبق للجيش العراقي أن فرض وجهة نظره على القصر في مناسبات عدة . وفي مثل هذه المناسبة يستطيع الجيش أن يتحرك باسم المصالح الوطنية ، ويجمع حوله شتى العناصر المعادية للهاشميين . وقد ضحى الوصي بوزير الدفاع ، وبذل أن يُنفذ الإجراء الذي طلبه الانجليز عين شخصاً معروفاً بميوله (الطيبة) نحوهم وهو صالح جبر ، في وزارة الدفاع .

ذلك أن الاقتراح البريطاني جاء في وقت غير مناسب إذ تصادف مع قيام اضطرابات جديدة في الشمال وانتخدت الاضطرابات شكلاً أشد خطورة .

وفي الماضي كان الأكراد يعلنون العصيان على حكومة بغداد تعبيراً عن نزعة عشائرية وكان يزعمهم في العادة رجال من الاقطاعيين الذين يرفضون السلطة المنظمة أياً كان مصدرها . من أمثال هؤلاء الشيخ محمود الذي انتهت حركته تقريباً في سنة ١٩٤٣ . أما الآن فقد انتقلت الحركة الكردية إلى مرحلة جديدة وهي محاولة تبرير العصيان بالمبدأ القومي (٢) . وتزعم تلك الدعوة الجديدة أحمد البرزاني وأخوه الملا مصطفى ، وهي تستهدف إقامة دولة كردية تشمل أجزاء من العراق وتركيا وإيران .

وقد اتجه الزعماء الأكراد سنة ١٩٤٤ إلى الانحياز مما يشير إلى أن

(١) الحق ٦٠ ص ١٩٠ .

(٢) Longrigg p. 324 .

بريطانيا خرجت عن سياستها التقليدية السابقة وهي تأييد حكومة بغداد ضد الحركات الانفصالية في الشمال . ومن المحتمل أن يكون للانجليز يد في هذه الاضطرابات بقصد إيجاد مشكلات أمام الحكومة العراقية ولتنتقم من موقف الوطنيين العراقيين سنة ١٩٤١ . وكانت خطة السعيد ترمي إلى الالتقاء مع الأكراد في منتصف الطريق . فبادر من تلقاء نفسه إلى إدخال وزير كردي في وزارته وهي سابقة جديدة في السياسة العراقية ، وأرسل هذا الوزير ويدعى مصطفى ماجد للتشاور مع الأكراد على أساس منح اللواء الكردى بعض امتيازات الحكم المحلي ، وأبرز ما فيه هو اختيار المتصرفين في اللواء من الأكراد .

ولم يرحب البرزاني بمبعوث حكومة بغداد بل احتج بأنه ليس بالكردى الأصيل ، ويدل هذا الاحتجاج في حد ذاته على إمكان اندماج العنصرين وعدم وجود حدود فاصلة دقيقة تميز بين الأكراد والعرب .

وخلاصة القول أن المسألة الكردية في هذه الحقبة ارتبطت بالحرب الباردة ، فإذا الانجليز يعودون في سنة ١٩٤٥ إلى تأييد الحكومة العراقية بينما تقترب الحركة الكردية من السوفيت ويتأثر أكراد العراق بجمهورية مهاباد التي أنشأها أكراد إيران وراء الحدود تحت رعاية السوفيت . وأثناء احتلالهم لشمال إيران . وهكذا توقف الانجليز عن الضغط على الجيش العراقي ، وتلمس كل من القصر ونورى السعيد من وراء المشكلة الكردية الحجة الواهية التي تبرر لها سياسة التقرب من الانجليز . وسيضرب جميع أنصار التقارب من الغرب في العراق على هذه النغمة فيحاولون إظهار الاتحاد السوفيتي بمظهر الدولة المعادية الموحدة الوطنية في العراق .

هذا مع ملاحظة أن المسألة لم تكن قد أخذت بعد ذلك الشكل الانفصالي الخطير الذي اتخذته سنة ١٩٦١ . وكثيراً ما كان البرزاني يعلن إيقاف القتال ويأتى إلى بغداد للاتصال بالجهات الرسمية ثم يعود آمناً إلى السليمانية ويبقى الوضع معلقاً على هذا النحو .

تهدأت الفرصة في أعقاب الحرب لكي يدعم العراق مركزه الدولي ، فقد صار عضواً مؤسساً للجامعة العربية ، ثم اشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة ، كما تبادل التمثيل الدبلوماسي للمرة الأولى مع الاتحاد السوفيتي في سبتمبر سنة ١٩٤٤ . غير أن أنصار الانجليز الذين سيطروا على الحكم فوتوا على البلاد الاستفادة من تلك الفرصة وكان ذلك أحد الأسباب البعيدة لثورة سنة ١٩٥٨ .

ففي مجال الجامعة العربية ، رأينا كيف انصرفت حكومة بغداد عن التعاون في إطار الجامعة إلى التفكير في وحدات جزئية لتحقيق الزعامة الهاشمية أو إلى إقامة اتحاد خاص مع الأردن حيث لم يمكن القضاء على النظام الجمهوري في سوريا .

كذلك لم يشأ حكام العراق آنذاك أن يستفيدوا من الانقسام الذي حدث بين الدول الكبرى بعد الحرب ، مع أن دعوة الحياض كانت قوية بين الأحزاب السياسية الناشئة ، وفي مؤتمر سان فرانسيسكو حاول ارشد العمري ، دون جدوى ، أن يضمّن ميثاق الأمم المتحدة نصاً على حقوق العرب في فلسطين فلم يوفق^(١) . وإلى هذه الحقبة ترجع محاولات التقارب الأولى مع تركيا ، وتعد معاهدة الصداقة العراقية التركية المعقودة في فبراير سنة ١٩٤٦ إرهاباً بحلف بغداد .

(١) Muriati, a diplomatic history of Iraq. New York 1961.

إن الاتجاه إلى تدعيم الصلات مع تركيا هو في رأى الكثيرين نتيجة لإحساس الهاشميين بالفشل في تحقيق زعامتهم داخل العالم العربي ، يضاف إلى ذلك تأثير التقاليد والعادات التركية التي ظلت مهيمنة على البلاط الملكي في بغداد . يدل على ذلك تردد الوصي وأفراد الأسرة الحاكمة على استامبول وقضاء الصيف فيها مراراً .

أما أنصار المعاهدة العراقية التركية فيذكرون أنها ليست إلا إحياء لميثاق سعد أباد الذي يرجع إلى سنة ١٩٣٧ ، ولكن منذ ذلك الوقت حدث تطور كبير في وضع تركيا . في سنة ١٩٣٧ كانت تركيا ، مثل إيران وأفغانستان الأطراف الأخرى في الميثاق دولة محايدة فاعتبر انضمام العراق إلى تلك الدول دليلاً على اتجاهه نحو الحياد ، أما في سنة ١٩٤٦ فقد خضعت تركيا للنفوذا الأمريكي ولذلك جاءت المعاهدة العراقية التركية بمثابة تأكيد لاتجاه حكام العراق نحو تدعيم التقارب من الغرب ، ذلك التقارب الذي كان قائماً بالفعل بحكم وجود معاهدة سنة ١٩٣٠ .

ورغم أن نوري السعيد كان خارج الحكم ، فقد عهد إليه برئاسة الوفد الذي سافر في يناير سنة ١٩٤٦ إلى أنقرة للتفاوض بشأن المعاهدة . وطلب السعيد صلاحيات تامة لكي تشمل المعاهدة الأمور السياسية بحجة أن الوصي أثناء زيارته السابقة لتركيا في صيف سنة ١٩٤٥ وعد بعقد معاهدة صداقة لتدعيم العلاقات السياسية بين البلدين ، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها في معاهدة تجارية عقدت خلال هذا العام .

وعند التأمل في نصوص المعاهدة نلاحظ أنها أقامت بين الطرفين

علاقات أوثق من تلك التي يقيمها ميثاق جامعة الدول العربية بين الدول الأعضاء^(١).

ومن هنا تصدق الاحتجاجات التي أثارها المعارضون ومؤداها أن المعاهدة العراقية التركية تضعف من كيان الجامعة العربية ، وتتضمن المعاهدة المبادئ الآتية :

(١) احترام الحدود القائمة كما خططت في سنة ١٩٢٦ وقد اتخذ أنصار المعاهدة من هذا النص دليلا على أن تركيا تنازلت نهائيا عن إدعاءاتها في الموصل ، ولكن المعارضة نبهت بحق إلى أن النص يعنى كذلك تسليم العراق بضم تركيا للواء الإسكندرونة.

(٢) تعهد كل طرف بعدم التدخل في شئون الطرف الآخر الداخلية .

(٣) يتشاور الطرفان في الشئون الدولية بصفة عامة وفي الشئون الإقليمية بصفة خاصة ، والهدف من ذلك هو تنسيق السياسة الخارجية بين البلدين وهو ما لم ينص عليه ميثاق الجامعة .

(٤) يتعهد كل فريق بإبلاغ الأمم المتحدة عن أى اعتداء يتعرض له الطرف الآخر ومساندة الاجراءات التي تتخذها الهيئة الدولية لصد العدوان .

وقد اعتبرت المعارضة أن هذا النص يلزم العراق بالوقوف إلى جانب تركيا في حالة نشوب خلاف بينها وبين سوريا حول لواء الاسكندرونة .

وألحقت بالمعاهدة ست بروتوكولات تتعلق بتنظيم استخدام مياه دجلة

(١) Khadourri, p. 255 - Longrigg p. 336.

والفرات والتعاون المحافظة على الأمن وإنشاء لجان دائمة لمراقبة ذلك في الحدود . ولا شك أن القصد من تكوين تلك اللجان هو وضع الأكراد تحت رقابة مزدوجة ، كذلك خصص ملحق للتعاون في الشئون الثقافية وآخر لشئون المواصلات والبرق والمسائل الاقتصادية ، كما عقدت اتفاقية خاصة بتبادل المجرمين والتعاون القضائي .

وعند ما اصطدم نوري السعيد بعاصفة شديدة من المعارضة قال ان تلك المعاهدة ستؤدي إلى كسب تركيا إلى جانب العرب في قضية فلسطين . ويجدر بنا أن نقسم هل كان هو شخصيا يهدف إلى خدمة تلك القضية ؟

قيام الأحزاب السياسية

كان حزب الأهالي الذي نشأ في الثلاثينات بمثابة مدرسة سياسية تربي في أروقتها قادة الأحزاب المختلفة التي تشكلت سنة ١٩٤٦ ، فقد جمع الحزب أشخاصا ذوى اتجاهات مختلفة وكانت النقطة الوحيدة التي تجمعهم هي أنه لا يجب أن يقتصر النضال على مسألة الاستقلال، بل ينبغي أن يشمل أيضا الإصلاحات الاجتماعية، وفيما عدا ذلك انضوى تحت لواء « الأهالي » أناس يمكن وصفهم باليمينيين وآخرون يمكن أن ينسبوا إلى اليسار المتطرف ، ومن أمثلة الفريق الأول حكمت سليمان وأبو الثمن وهما من الجيل القديم الذي نشأ في ظل الحكم العثماني وهم يرون ضرورة الاستعانة بالجيش ولذا تعارنوا مع انقلاب بكر صدق في سنة ١٩٣٦ .

ومن الطرف الآخر نلاحظ وجود شخصيات تأثرت بالفكر الماركسي مثل عبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل. وقد اتصل الأول، مثل كثير من الاشتراكيين في الدول النامية ، بالفكر الماركسي عن طريق الدراسة في الجامعات الغربية. فقد كان عبد الفتاح إبراهيم من تلامذة جامعة كولومبيا الأمريكية ، وبين الفريقين وقف كامل الجادرجي ومحمد حديد موقفا وسطا .

وقد رفع هؤلاء شعارات الاشتراكية ولكنها الاشتراكية الإصلاحية (غير الثورية) كما اشتهرت في إنجلترا مثلاً ، ومحمد حديد هو من المتأثرين بالاشتراكية الفابية . وإلى جانب حزب الأهالي نشأ ناد أدبي في الأصل يعرف بنادي المثني نسبة إلى المثني بن حارثة الشيباني . وسرعان ما تحول إلى مجتمع سياسي يلتف حوله المشتغلون بالقضايا العربية والمؤمنون بالفكرة القومية العربية . واشتهر هذا النادي بمناصرة الضباط الوطنيين ورشيد عالي الكيلاني حينما قاموا

بحركتهم المشهورة ضد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩٤١ وسيصبح هذا النادي نواة لحزب الاستقلال .

ومنذ عودة الوصي ونوري السعيد إلى حكم العراق تعرض أعضاء المثني للاعتقال والتشريد . بينما خففت الرقابة عن اليساريين بحكم وجود الاتحاد السوفيتي كحليف للانجليز في الحرب الثانية منذ يونيو سنة ١٩٤١ . وقد أطلق على هذه العناصر اليسارية وصف الديموقراطية ورخص لجريدة صوت الأهالي بالظهور منذ سنة ١٩٤٢ . وفي سنة ١٩٤٤ ظهرت صحيفة أخرى أكثر نزوعا إلى اليسار وهي جريدة الشعب . وفي العدد الصادر يوم ٢٥ أكتوبر أي في ذكرى ثورة سنة ١٩١٧ حيث الجريدة الثورة السوفيتية وقالت اننا لا نريد أن نلتصق نظاما معيناً من النظم السياسية القائمة وإنما نحي ثورة سنة ١٩١٧ باعتبارها تجربة ثورية تستحق التأمل والاستفادة منها^(١)

ويستخلص من ذلك أن الشيوعيين استطاعوا خلال السنوات الأخيرة من الحرب أن يتنفسوا الصعداء ولو أنهم لم يصلوا إلى حد تكوين حزب رسمي لأن تكوين الأحزاب بصفة عامة كان محظورا حسب نظام الأحكام العرفية .

وقد ظهرت الشيوعية متقدمة نسبيا في العراق عن دول عربية أخرى ، وانتشرت في بعض البيئات المثقفة وبين الأقليات بصفة خاصة ، ويقال أن تنكر حكمت سليمان لمبادئ حزب الأهالي هو الذي ألقى بكثيرين من أعضائه إلى أحضان الشيوعية ، وقد بلغ انتشارها إلى حد أن وزارة المدفعية استصدرت مرسوما يحظر الحزب الشيوعي سنة ١٩٣٨ ، وتلت ذلك أوامر حظر متكررة . ومن الغريب أن سلطات الانتداب

الفرنسي في سوريا ألجأت بعض الشيوعيين العراقيين وذلك على سبيل
النكابة في بريطانيا التي كانت تلجئ في الاقطار الخاضعة لنفوذها الوطنيين
من سوريا ولبنان . وهكذا بقي الحزب الشيوعي العراقي رغم قوته حزبا
سريا ولم يتمتع بالعلنية إلا فترة قصيرة خلال عهد عبد الكريم قاسم .

ومن مفارقات القدر أن يطلب جورج منصور، أحد الشيوعيين في
العراق ، إلى كورنوباليس السفير البريطاني حماية أعضاء الحزب بعيد قيام
التحالف البريطاني السوفيتي وذلك في يوليو سنة ١٩٤١ (١) .

ذلك أن نوري السعيد وخلفاءه كانوا غير راضين عن نشاط هذه
العناصر اليسارية . ولم يغير حمدي الباجه جي شيئا من ثقل الأحكام العرفية
أثناء توليه الوزارة من سبتمبر ١٩٤٤ حتى يناير سنة ١٩٤٦ مع أن
مبرر وجودها قد انتهى وهو الحرب العالمية الثانية . وجاء زمام المبادرة
نحو التغيير من الوصي وذلك حينما ألقى خطابا في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ينادي
فيه بإطلاق الحريات السياسية . وتحتاج هذه المبادرة إلى تفسير، إذ أن
الوصي كان معروفا بنزعه إلى الحكم المطلق ، فقبل أنه فعل ذلك تمشيا
مع السياسة البريطانية العامة بعد الحرب العالمية الثانية وهي التي تهدف
إلى إفساح المجال للنظم الليبرالية في مختلف أنحاء العالم .

وقبل كذلك إن الوصي شعر بامتداد النفوذ الشيوعي في أذربيجان
وبين العشائر الكردية، فرأى أن خير وسيلة لمواجهة ذلك هو أن يسمح
للاتجاهات السياسية الأخرى بالعمل . ويستنتج من ذلك كله أن نية
الوصي لم تكن خالصة ، وسنرى بعد قليل أنه سرعان ما أسف على تصرفه

هذا وأخذه يتراجع فيه بانتظام . وفيما يلي مقتطفات من هذا الخطاب :
لقد اتضح بجلالة أن القاعدتين الركنيتين اللتين لم يعتورا هما أي طارئ هما :
أولا : من حيث السكان السياسي : أن المبدأ الذي أجمع عليه دوما
هو أن الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة .

ثانيا . في ميدان السياسة الخارجية : تمتسكت الحكومات العراقية
على التعاقب بالخطوة المعروفة التي وضعها ساكن الجنان عننا الملك فيصل
الأول بأن كيان هذه المملكة ، وقد دلت الحوادث المختلفة على بعد
النظر الذي انطوت عليه تلك الخطوة الرشيدة .

ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطة أو منهجا متفقا عليه
بين الحكومات أو الهيئات السياسية الوطنية يكفل الإصلاح والتقدم
المنشودين .

ولما كانت العوامل الاقتصادية والتطورات السياسية والأحوال
العامة تقتضي وضع مثل هذه الخطة التي ترسم الخطوط الأساسية لميثاق هذه
البلاد الوطني وسياساتها القومية على نحو لا تختلف عليه الأحزاب والهيئات
الوطنية السياسية إلا في نظرتها المتباينة إلى التفاصيل وطرائقها الخاصة
بوسائل التنفيذ ، قد انتهينا أنه من الضروري أن نعرض عليكم الأركان
القويمة لهذه السياسة القومية العامة وذلك حسبما أملته مصلحة هذه الأمة .

أولا . العناية الاجتماعية : هي تستهدف إيجاد العمل للعاطلين ورفع
مستوى معيشة العمال والفلاحين وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي
معقول للمعوزين

ثانيا : العدل الاجتماعى . . . فلا تفرقة بسبب العنصر ، ولا تمييز بداعى المذهب وإنما ينبغى تضافر الجهود باخلاص لإلغاء أى عامل من شأنه توليد هذه الفوارق .

ثالثا : إعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسئوليات^(١) . اعتبر هذا الخطاب بمثابة إشارة للباجه جي لى يتخلى عن الحكم ، وبالفعل لم ينقض شهر على إلقاء الخطاب حتى قبلت استقالته وعُهد برئاسة الحكومة إلى توفيق السويدي .

أدخل السويدي عناصر جديدة وصفت بأنها ديمقراطية ، أما هو شخصيا فقد اختلفت حوله الآراء . والشائع أنه كان من المؤمنين بالنظام البرلماني وبحرية تأسيس الأحزاب وتعدددها . وقد عرض منهاجه في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب في ٥ مارس فوعد بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذى خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعى الذى تقتضيه ظروف السلم ، وبإلغاء الأحكام العرفية وإلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة والافراج عن المعتقلين ورفع الرقابة عن الصحافة وبفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية^(٢) .

غير أن تصرفاته فيما بعد تدل على أن السويدي لم يكن قوى الاقتناع بتعدد الأحزاب على النمط الغربى ، بدليل أنه تخلى عن رئاسة حزب الأحرار واتبع نفس الطريق الذى كان يسلكه نوري السعيد وهو الاعتماد على تأييد الأعيان والملوك المستقلين عن الأحزاب والذين يشكلون

(١) الحسن ص ٢٩٥-٦٠

(٢) فاضل حسن ص ٣٠ .

غالبية البرلمان . وسيحظى بتأييد هؤلاء عندما يشكل وزارة قصيرة العمر سنة ١٩٥٠ .

كان على الأحزاب التى تريد أن تمارس نشاطا سياسيا علنيا أن تقدم طلبا إلى وزارة الداخلية للترخيص لها بالعمل ، وقد أجازت خمسة من الأحزاب الستة التى طلبت الترخيص فى شهر إبريل سنة ١٩٤٦ . والحزب الوحيد الذى اعترض على تأسيسه هو التحرر الوطنى الذى اعتبر واجهة للحزب الشيوعى .

والأحزاب الخمسة التى أجازت هى الأحرار والاستقلال والحزب الوطنى الديمقراطى والاتحاد الوطنى وحزب الشعب . ولم يكن حزب الأحرار حزبا عقائديا ، لذلك ولد واختفى دون أن يترك أثرا ، حتى أن مؤسسة توفيق السويدي نفسه سرعان ما تخلى عن زعامته لسعد صالح وزير الداخلية .

أما الأحزاب الأربع الأخرى فهى أحزاب عقائدية تستحق التوقف عندها ودراسة برامجها .

حزب الاستقلال

يصف الكتاب الغربيون أحيانا هذا الحزب بأنه يمثل اليمين ، وعندنا أن إطلاق وصف يمينى ويسارى لا بد وأن يتخذ مقاييس أخرى عند تقييم الأحزاب فى الوطن العربى تختلف عن المقاييس الشائعة فى أوربا ، فمثلا تعتبر الأحزاب القومية المتطرفة فى أوربا أحزابا يمينية وذلك لأنها تستهدف إما التوسع ، كفى الدول الاستعمارية ، وسيادة عنصر من العناصر كما هو الحال بالنسبة للنازية .

أما في الوطن العربي فإن النزعة القومية تستهدف النضال ضد الاستعمار وهذه من صفات اليسار . وفي نفس الوقت تسعى لتحقيق الوحدة القومية، والوحدة غير التوسع على حساب الغير .

وقد يقال أن الانتماء الطبقي لمؤسسي حزب الاستقلال يدل على اتجاهه اليميني، فعظمهم من الأعيان وأبناء الملاك الذين هم أقل تطورا من برجوازية المدن . ومن هؤلاء مثلا محمد مهدي كبة رئيس الحزب وفائق السمرائي الأمين العام غير أنه في الدول النامية كثيرا ما يخرج المستنيرون من أبناء الطبقة البورجوازية عن تقاليد أسرهم ويعتقدون الآراء التقدمية بل وروجون لها ، ولو أننا لا نستطيع القول أن زعماء حزب الاستقلال قد ذهبوا إلى هذا الحد . وقد أخذ البعض من الصلات القديمة بين مؤسسي الحزب وبين نادي المثني وحركة رشيد عالي الكيلاني دليلا على النزعة اليمينية باعتبار أن القائمين بهذه الحركة تحالفوا مع ألمانيا النازية وقتما ما ، وبالفعل كان محمد مهدي كبة نائبا لرئيس نادي المثني كما أن صديق ششمل ثالث شخصية في الحزب كان وزيرا للدعاية في حكومة رشيد عالي الكيلاني وهذا القرب مردود أصلا لأن علاقة العرب بألمانيا النازية لم تقم على أساس أيديولوجي (١)

ولعل أفضل وسيلة لتقييم الحزب هي دراسة برنامجه فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، فقد نادى بالاصلاح الزراعي وأن لم يقترح حدا أقصى للملكية الارض ووضح فقط أن الارض المستصلحة يجب أن تتملكها الدولة أو توزعها على صغار المزارعين . دعا البرنامج إلى تولى الدولة للمشروعات

(١) أنظر مناقشة هذه القضية في كتابنا « العرب والحرب العالمية الثانية »

الصناعية الكبرى ولا سيما في الحالات التي يعجز عنها الرأسمال الخاص ، (١) . ويستنتج من ذلك أن الحزب يرى أن تتكفل الدولة بالمشروعات الصناعية الجديدة دون تأميم شيء من الصناعات القائمة بل يفضل أن يترك المجال للرأسمال الخاص طالما أنه قادر على القيام بالمشروعات .

وقد خصص البرنامج عدة فقرات للطبقات العاملة وهو يعبر عن ذلك بأسلوب الاصلاحيين لا الثوريين ، فينادي بضرورة تأسيس النقابات ووضع نظام للمعاشات والتعويض عن الإصابات ومكافحة البطالة ويرى أن العمل حق للجميع .

وعندنا أن البرنامج يعتبر في حينه أقل رجعية من بعض أحزاب وصفت بالشعبية في بلاد عربية أخرى كحزب الوفد الذي لم يلبس قضية الاصلاح الزراعي .

اشتهر حزب الاستقلال بروح النضال ، لذلك لم يحل نفسه كما فعل الحزب الوطني الديموقراطي مثلاً رغم الصعاب التي وضعها نوري السعيد ورؤساء الحكومات التقليديون في سبيله .

وكان ينظم نشاطه على أساس فروع للأقاليم ترسل مندوبين عنها إلى العاصمة في اجتماع سنوي بالمؤتمر العام ، ولم يستند تشكيل الحزب إلى قواعد ديموقراطية بحيث يجعل السلطة العليا بيد القاعدة وكانت تشكيلات الحزب قاصرة على العراق رغم نضاله المستمر من أجل القضايا العربية .

(١) أنظر برنامج الحزب في الحزب في الحزب ٧ ص ٣١ وما بعدها .

لقد برز دور حزب الاستقلال في جميع المشكلات العربية منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦ حتى نهاية الحياة الحزبية سنة ١٩٥٨ فكرس جزءاً كبيراً من نشاطه للدعاية لقضية فلسطين، وكان من وراء المظاهرات العديدة التي شهدتها العراق في هذه الفترة وخاصة خلال عامي ١٩٤٨، ١٩٥٢ . . ودعا الحزب إلى إقامة اتحاد عربي وإن لم يبين شكل الاتحاد . ورغم أنه كان ينادى باستمرار بفكرة الوحدة العربية الشاملة إلا أنه أيد اتحاد سوريا والعراق وحدهما عندما بدت الظروف مواتية لتحقيق مشروع الهلال الخصيب خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٩ . وكان أعضاء الحزب يعملون على إيجاد صلات بينهم وبين الأحزاب والهيئات المهمة بالشؤون العربية والإسلامية في الدول العربية المختلفة مع ملاحظة أن هذه الهيئات هي في الغالب بيئات يمينية مثل الإخوان المسلمين والاتحاد العربي في مصر وحزب الشعب في سوريا .

ويشبهه البعض دور حزب الاستقلال في مناهضة الشيوعية بالدور الذي قام به حزب البعث في العراق من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٣ ، وفي هذا التشبيه شيء من المبالغة ، إذ أن حزب الاستقلال رغم عدائه للشيوعية لم يكن بحاجة للنزول إلى الشارع للاصطدام مع الشيوعيين لأن الحكومات المتوالية في العراق بادرت من تلقاء نفسها إلى اتخاذ أعنف الوسائل ضد الحركة الشيوعية السرية . وقد أغمض الحزب العين عن تلك الإجراءات التعسفية مع أنه كان يعلن احتجاجاته على الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد الأحزاب الأخرى . وسكتت صحيفته لواء الاستقلال عن التعليق على أحكام الإعدام التي نفذت في الشيوعيين في سنة ١٩٤٩ .

وقد فرق الحزب بين موقفه من الشيوعيين في داخل العراق وبين العلاقات الحسنة التي يجب إقامتها مع الاتحاد السوفيتي كدولة ، بل أن حزب الاستقلال كان من أوائل الهيئات الوطنية التي دعت إلى الحياد واعتبرته وسيلة للوقوف في وجه المعاهدة الانجليزية العراقية ، ولم يصرح الحزب لأول وهلة بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ بل كان يطالب بتعديلها بحيث تتفق مع السيادة الوطنية، ومنذ سنة ١٩٥٠ فقط أخذ ينادى بإلغائها .

الحزب الوطني الديموقراطي

بدأ مؤسسو الحزب حياتهم السياسية داخل حزب الأهلالي ، وكانوا يعتبرون من ممثلي اليسار الوسط إن صح التعبير . وقبل الترخيص للأحزاب بالعمل رسمياً أحيا كامل الجارديجى ، صحيفة صوت الأهلالي سنة ١٩٤٢ فلما أسس الحزب رسمياً دعى الأعضاء في مؤتمر عام لانتخاب اللجنة العليا ، فتم انتخاب كامل الجارديجى وحسين جميل ومحمد حديد وصادق كمونة وثلاثة آخرون ، واتبع الحزب نظام الانتخاب في تشكيل قيادته، إلا أن الثلاثة الأوائل كان يتجدد انتخابهم في كل عام مما أثار سخط كثير من الأعضاء المتطلعين إلى الزعامة^(١) وعلى كل فقد أراد الحزب أن يقبع أساليب الأحزاب الغربية . من حيث نظامه الداخلى وهو يختلف في هذه النقطة بعض الاختلاف عن حزب الاستقلال .

والحق أن الحزبين يتفقان في أمور عديدة منها : التمسك بالأساليب الدستورية في النضال بالرغم من أنه قد ثبت تأكد إمكانية العمل عن طريق البرلمان، حتى أن حزب الاستقلال كثيراً ما كان يرفع العرائض إلى القصر

(١) فاضل حسين ص ٣١ .

حوالى الملك فيصل بصفة خاصة بعد تولية الساطرة ظناً بأنه أقل ميلاً من الوصى ونورى السعيد في اضطهادهما للأحزاب السياسية. كذلك ينتمى مؤسسو الحزب الوطنى الديموقراطى إلى الطبقة البورجوازية ولو أنهم من بورجوازية المدن المستنيرة.

ويتضح الخلاف بين الحزبين في أن أحدهما يبرز بعض المشكلات ويقدمها على الأخرى. فيعطى حزب الاستقلال الصدارة للقضايا العربية القومية بينما يبرز الحزب الوطنى الديموقراطى مسألة نظام الحكم وتقديس الحياة البرلمانية بالمفهوم الغربى دون مراعاة ظروف المجتمع العراقى ، لذلك لم تكن له جذور في الأوساط الشعبية خارج المدن . وقد شرح برنامج الحزب هذه النقطة على النحو التالى : تحقيق حياة ديموقراطية نيابية برلمانية بما تستلزم مسئولية الوزارة أمام مجلس نيابى منتخب ، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ، وتقسيم العراق إلى دوائر انتخابية فردية ، وإنماء الحياة السياسية الحزبية ، وتأييد الحريات الديموقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد وتوطيد هذه الحريات .

ونادى الحزب باصلاح زراعى دون بيان الحد الاقصى للملكية الزراعية ، أما في ميدان الصناعة فهو أميل من حزب الاستقلال إلى تدخل الدولة . وقد ذكر النفط من بين المرافق التى يجب أن تشرف عليها الدولة ، والاشراف غير التأميم كما يستنتج من البرنامج .

كذلك وقف الحزب موقفا متهاوناً من العلاقات مع بريطانيا حيث طالب بتعديل المعاهدة دون إلغائها وإن كان قد تحول مثل الأحزاب الأخرى . خلال الخمسينات إلى مبدأ الالغاء .

وفي مسألة الوحدة العربية مال إلى فكرة الاتحاد الفيدرالى إذ ورد في البرنامج : تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينها في إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شئونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية (١) .

لم يتصف الحزب الديموقراطى بروح النضال مثل حزب الاستقلال ، لذلك حل نفسه سنة ١٩٤٨ عند إعلان الأحكام العرفية بمناسبة الوثبة وحزب فلسطين ، فرأى أن من العبث الاستمرار فى العمل السياسى فى ظل تلك الأحكام ، وسيبادر الحزب مرة ثانية إلى حل نفسه فى عهد عهد السكرىم قاسم لمجرد التبرؤ من الارتباط بالشيوخيين (٢) .

ورغم ما كان بين الجادر جى وبين نورى السعيد من عدااء مستحكم ، فقد قبل حسين جميل الاشتراك فى وزارة جودت الأيوبى فى نهاية سنة ١٩٤٩ مما يدل على ضعف تماسك الحزب ، إذ أن هذه الوزارة كانت تضم أصدقاء السعيد ، ولم يكن قد مضى زمن طويل على تعريض الجادر جى للمحاكمة ، وقد برر أنصار الحزب هذا الاشتراك بأنه تم بصفة شخصية .

وإذا كان الحزب الوطنى الديموقراطى قد جمد نشاطه فى سنة ١٩٤٩ وضعف تأثيره فى حياة البلاد السياسية فقد استرد شيئاً من نشاطه وحيويته عند وقوع مظاهرات سنة ١٩٥٢ .

(١) المصدر السابق ص ٣٢ .

(٢) فاضل حسين ص ٢٣٧ ويلاحظ أن هذا للأول فى كتيب تاريخ الحزب كان من الأعضاء المنشقين عليه — أما Longrigg الباحث المعروف فى شئون العراق فيعزو أسباب الحل إلى مجرد أزمة مالية .

وقد عانى الحزب الوطني الديموقراطي مثل الاستقلال من الانشقاقات العديدة، فيلاحظ أن عدداً من المنشقين تحول إلى مناصرة الصعيد كما فعل عبد الوهاب مورجان المنشق على الحزب الوطني الديموقراطي أو خليل كنة الخارج على حزب الاستقلال .

الاتحاد الوطني وحزب الشعب

كان عبد الفتاح إبراهيم مؤسس الاتحاد الوطني عضواً في جماعة الأهل إلى أن سيطر عليها حكمت سليمان وغيره من اليمينيين فكان من الطبيعي أن يفصل عنها ولو أنه لم ينخرط مثل غيره من اليساريين في الحركة الشيوعية السرية .

ورغم أن عبد الفتاح إبراهيم كان مشبعاً بالآفكار الماركسية ، إلا أنه تردد في تطبيق الأساليب الثورية . على المجتمع العراقي لاقتناعه بأن ظروف البلاد لم تنهأ بعد للثورة وكانت غايته الأساسية من تكوين الحزب سنة ١٩٤٦ هي تجميع العناصر اليسارية في هيئة واحدة ، وهذه العناصر في رأيه هي حزب الشعب والوطني الديموقراطي وقد رأينا كيف أن هذا الحزب الأخير لا يمثل الاتجاه الثوري بل الإصلاحى .

ولا يكاد البرنامج المعلن للاتحاد الوطني يختلف عن برنامج حزب الشعب . ومع ذلك فإن كثيراً من الذين كتبوا عن العراق في هذه الفترة اعتبروا الحزب الأخير واجهة للحركة الشيوعية السرية ، وقد نسب إلى عزيز شريف المحامى ومؤسس حزب الشعب تأليف « القاعدة » وهو كتيب يتضمن برنامج الحزب الشيوعى العراقى (١) .

(١) نشر هذا الكتاب سنة ١٩٤٧ في بغداد بدون اسم المؤلف .

ومن الشائع كذلك أن الاتحاد الوطنى لم يتصل بالهيئة الشيوعية الدولية بخلاف حزب الشعب .

ويتقارب الحزبان في نظرتهما إلى موضوع الوحدة العربية فهما مثل كثير من الحركات التقدمية في ذلك الوقت يخشيان من أن تكون الوحدة أو الاتحاد أداة لتقوية الأنظمة الرجعية ، ولذلك أشار برنامج حزب الشعب مثلاً إلى ضرورة التعاون بين الهيئات الشعبية الديموقراطية في سائر البلاد العربية لا بين الحكومات فيقول ما نصه « التعاون مع سائر البلاد العربية لضمان استقلال كل منها ، ورفع الحواجز المصطنعة بينها ، وتوطيد الصلات بين الهيئات الشعبية الديموقراطية في هذه البلاد وتعاونها في سبيل تحقيق قوة حقيقية للجامعة العربية تمكّنها من الدفاع عن استقلال البلاد العربية والمحافظة على مصالحها الحيوية ، ورفع الأخطار الاستعمارية عنها ومن ضمنها الخطر الصهيونى » .

ولكى نبين مدى التشابه بين موقف الحزبين حول تلك النقطة إلى حد استخدام نفس العبارات ، فنقل للقارىء الفقرة الخاصة بقضية الصلات العربية من برنامج الاتحاد الوطنى : تعزيز كيان العراق الوطنى واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المتبادلة بجميع الدول الديموقراطية ، وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى وتوسيع مجال التضامن السياسى والتعاون الاقتصادى والثقافى فيما بينها ، وتأيد الأقطار العربية غير المستقلة في نضالها من أجل حريتها وسيادتها ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطراً يهدد البلاد العربية والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها (١) .

(١) المسقى ص ٧ ص ٣٦ .

ويلاحظ أن كلا الحزبين حرص على أن يضمن برامجهم النص على الخطر الصهيوني وذلك درءاً للتهمة الموجهة حينذاك للشيوعيين في العالم العربي بمبولهم إلى مهادنة الصهيونية وإسرائيل . وقد تكونت في العراق جماعه عرفت بالعصبة المعادية للصهيونية كانت تضم بعض المتصلين بحزبي الاتحاد الوطني والشعب وبعض الشيوعيين .

لقد تعرض الحزبان لاضطهاد السلطات الحاكمة بصفة خاصة ، فعطلت جرائدهما قبل إجراء الانتخابات النيابية ، لذلك قررا مقاطعة الانتخابات .

ولم يلبث صالح جبر رئيس الوزراء أن أصدر قراراً بحل الحزبين في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وقد بررت الحكومة هذا الإجراء على النحو التالي « لاحظت الحكومة أن حزبي الشعب والاتحاد الوطني أخذوا منذ تأسيسهما يقومان خلافاً للقانون ولنظاميهما المصدقين بتحريض المبادئ الهدامة وترويجها والحث على الثورة وخلق الاضطرابات والاساءة إلى رجالات العراق المسؤولين . كما وجد أنهما اعتمدا في تلاقى قسم من مصروفاتهما على إيرادات من مصادر مجهولة وعمداً في تنفيذ مقاصدهما السرية إلى تشكيل نظام الخلايا الخطر ، لذلك ونظراً لما في استرسال الحزبين المذكورين بأعمالهما هذه من الخطر البالغ في تسميم الأفكار والإخلال بالأمن والنظام العامين فقد تقرر إبطال رخصيتهما^(١) ، ولا شك أن هذا الإجراء قد حوّل كثيرين من أتباع الحزبين إلى الحركة الشيوعية السرية .

(١) الحسنى ٢ - ص ١٧٦ .

الحركة الشيوعية

ليس من السهل كتابة تاريخ لحركة عاشت سرية معظم وقتها ، فلم يظهر الشيوعيون فوق السطح إلا خلال فترة قصيرة إبان حكم عبد الكريم قاسم ، ومنها نقبين أن الشيوعية كانت قوة لا يستهان بها في العراق ، وأنها تستمد معظم مؤيديها من بيئات الطلبة والمدرسين ، وعلى هذا النحو فهي ليست نموذجاً للثورة كما تصورها ماركس . وليس معنى ذلك أن الحركة الشيوعية لم تمتد إلى الطبقات العاملة بل من المؤكد أنها انقسمت إلى قيادتين :

القيادة الأولى : يتزعمها عزيز شريف وداوود صايغ وهي التي حصرت نشاطها بين المثقفين .

والقيادة الثانية : يتزعمها سلمان داوود الذي اشتهر باسمه الحركي « فهد » وهو ينحدر من جماعة الأشوريين المسيحية غير العربية فهو تعبير واضح عن تلك الظاهرة الشائعة في العالم العربي وهي أن الشيوعية انتشرت بصفة خاصة بين الأقليات الطائفية والعنصرية . فمثلاً راجت في العراق بين الأشوريين والآكراد وكان ذلك من أسباب ضعفها ، لأن هدف اعتناقها لا يكون الإيمان بالمبادئ الماركسية بقدر ما هو تعبير عن سخط الأقلية على استثمار الأغلبية بالحكم . ولما كانت هذه الأغلبية تتمثل في الإسلام المعنى فقد اعتقدت لأفليات أن تدمير الركائز الدينية سيفسح أمامها مجال مشاركة أعظم في إدارة البلاد فالذي يعينهم من الماركسية هو نزعتهم الدولية اللادينية أكثر من لب العقيدة الاشتراكية . ومهما يكن فقد كان سلمان داوود فضل الارتكاز على الطبقات العاملة .

(م - ٣ - المشرق العربي)

ولم يتخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً محدداً من هذه الفئات الشيوعية المتنافسة بل الراجح أنه أيد تعدد تلك الفئات^(١) وتعرض الفريق المرتبط بالحركة العمالية لاضطهاد السلطات بصفة خاصة ، هذا مع أن الصلة بين النقابات وبين الحركة الشيوعية السرية ليست منتظمة ويرجع التنظيم النقابي في العراق إلى سنة ١٩٣٠ حينما أسس عمال المطابع نقابة خاصة بهم ، إلا أن الحركة النقابية ظلت ضعيفة إلى أن اتسعت صناعة النفط . وبدون هذه الصناعة فإن الحرف ظلت شائعة في العراق وهي لا تشجع على انتشار الأفكار الثورية بخلاف بيئة عمال الصناعات الكبرى .

وقد حُمِّل الشيوعيون مسؤولية الاضطرابات التي وقعت في آبار النفط بكر كوك في أوائل يوليو سنة ١٩٤٦ وهي الاضطرابات التي أدت إلى قتل خمسة من العمال وإصابة عشرات آخرين على يد رجال الشرطة . وكانت الشرارة الأولى التي انطلقت منها الاضطرابات هي مظاهرات بغداد احتجاجاً على قرارات اللجنة الانجليزية الأمريكية المؤيدة للهجرة اليهودية إلى فلسطين . وكانت السلطات الحاكمة تعتقد بوجود صلة قوية بين الحزب الشيوعي وبين الجماعة المعادية للصهيونية ، لذلك حُمِّل الشيوعيين وأنصار حزبي الشعب والاتحاد الوطني مسؤولية تلك الأحداث . ثم أعقبتها بعد قليل اضطرابات العمال الإيرانيين في عبادان بقيادة حزب توده المعروف بتموله الشيوعية . وقد تردد صدق تلك الاضطرابات في العراق واعترضت جميع الأحزاب السياسية على موقف الحكومة العراقية التي سمحت لبريطانيا بإرسال إمدادات إلى عبادان عبر الأراضي العراقية ، وتحاول

Laqueur : Nationalism and Communism in the middle (١) east.

هذه الاعتراضات إلى اضطرابات بين عمال النقل في البصرة مما جعل كثيراً من الكتاب يحدد نفوذ الحركة الشيوعية في فئتين : المشتغلين في صناعة النفط وعمال النقل .

ومنذ تولى نوري السعيد الحكم في أعقاب تكوين الأحزاب السياسية في نوفمبر سنة ١٩٤٦ أخذ يشن حملة بوليسية على الحركة الشيوعية ، فقبض على عديد من أعضائها وقدم زعماءها للمحاكمة ، وصدر الحكم بأعدام أربعة إلا أن محكمة النقض والابرار خففت الحكم إلى السجن المؤبد ، وحينما عاد إلى الحكم في ديسمبر سنة ١٩٤٨ صمم على ألا يفتلوا من جبل المشنقة هذه المرة ، فانهم يوسف سلمان بأنه استمر يدير الحركة السرية من داخل السجن ولذا قرر تقديمه إلى محكمة عسكرية وكان أن أعدم هو وزملاؤه الأربعة علناً في بغداد . وعلى أثر ذلك أصدر مرسوماً يحظر على المدرسين « الدعاية السياسية ، ويحرم من تثبت عليه التهمة من التمتع بحق المعاش .

يلاحظ إذن أن نوري السعيد أراد أن ينال من الحركة الشيوعية في فئتيها الرئيسيتين تلك التي تستند إلى الطبقات العاملة والأخرى التي ترتكز على فئة المدرسين .

ولكن إلى أي حد وفق في تحقيق أهدافه ؟ إذا تتبعنا تاريخ العراق في السنوات التالية نلمس استمرار نشاط الشيوعيين في مناسبات عدة : أولاً حينما كوّن عزيز شريف جماعة أنصار السلام سنة ١٩٥٣ . ثانياً عندما اتصلت الحركة النقابية بالمؤتمر الدولي للنقابات الخاضعة للنفوذ الشيوعي وأرسلت تمثيلها إلى لينينج في ألمانيا الشرقية سنة ١٩٥٧ مما جعل السعيد يتخذ قراراً

بمحل النقابات ، ثالثاً : الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في الجبهة الوطنية السرية التي كتلت جميع عناصر المعارضة ضد الحكم القائم سنة ١٩٥٧ كما سنرى :

استاءت العناصر التقليدية لمجرد وجود أحزاب سياسية في البلاد . ويبدو أن الوصي نفسه ندم على ذلك فشجع المؤامرة التي حيكت لإسقاط حكومة توفيق السويدي ، وكان هذا الأخير قد أخذ يعدل نظام الانتخاب تلبية لرغبة الأحزاب ، فقسم الدوائر إلى وحدات أصغر وجعل الاعلان المسبق شرطاً للترشيح ولكن لم يستجب إلى المطلب الاسامي للأحزاب إلا وهو الأخذ بنظام الانتخاب المباشر .

ولم يشأ الأعيان أن يصطدموا بالسويدي حول قضية قانون الانتخاب فوافقوا عليه ثم تحينوا فرصة أخرى لتدبير المؤامرة فانفقوا على التغييب عن المجلس أثناء الجلسة المخصصة للنظر في الميزانية الموقفة وهي الميزانية التي وافق عليها مجلس النواب . وهكذا اضطر السويدي إلى تقديم إستقالته في ٣٠ مايو . ووقع اختيار الوصي على أرشد العمري أحد أعضاء مجلس الأعيان المشتركين في المؤامرة على حكومة السويدي .

عاصرت حكومة العمري الاضرابات ، التي تحدثنا عنها في كركوك وهذه الحكومة هي التي سمحت أيضاً بعبور القوات البريطانية الاراضى العراقية إلى عبدان لقمع إضرابات العمال الايرانيين هناك . وقد تلا ذلك تجديد الاضرابات بين عمال الطباعة وتأييد الأحزاب لتلك الاضرابات ، وشرع العمري في شن حملة على صحف الأحزاب فعطل بعضها ، وبدأ فقد صفته كحايد واتخذت الأحزاب موقفاً موحداً ضده رغم تنافر ميادئها .

والحق أن هذا التضامن التام بين الأحزاب خلال صيف سنة ١٩٤٦ إن دل على شيء فإنما يدل على أن الخلاف الاسامي لم يكن قائماً بين العقائد السياسية المختلفة بقدر ما كان يُفرق بين جيلين : جيل الرؤساء التقليديين وجيل الشبان المثقفين الذين ظنوا أن تطبيق النظام البرلماني الحر سيسمح لهم بالوصول إلى السلطة ، وستثبت تجربة الانتخابات أن نفوذ الأحزاب كان تقريباً قاصراً على المدن ، وبقي رؤساء العشائر أو الزعماء الدينيون أو كبار الملاك للأراضي الزراعية ، بقي هؤلاء مسيطرين على الدوائر في الأرياف وهم الذين سميناهم بالرؤساء التقليديين . وقد احتفظوا بغالبية المقاعد طوال تجربة الحياة البرلمانية . وكانوا يفوزون بالتركية في معظم الأحيان ولا يقبلون العمل في إطار حزبي ، فسُموا بالمستقلين وهم الذين اعتمد عليهم نوري السعيد ومن لف لفه من الساسة القدامى .

ورغم ذلك كله فقد بدت الأحزاب في صيف سنة ١٩٤٦ قوية التأثير في حياة البلاد السياسية بفضل صحفها المتعددة ، ولا شك أن تضامنها ضد وزارة العمري هو الذي اضطرها إلى الاستقالة ولجأ الوصي مرة أخرى إلى السعيد لمواجهة الموقف الناشئ عن تصاعد قوة الأحزاب ، فكانت خطته عندما تسلم الحكم في نوفمبر سنة ١٩٤٦ هي أن يُنهي تضامن الأحزاب وذلك بدعوة اثنين منها إلى المشاركة في الحكم ففتح وزارة لكل من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار .

أدرك الحزبان المشتركان في الحكم مغزى المناورة قبيل إجراء الانتخابات ففسحبا وزيريهما من الحكومة ، ولم تصل المقاعد التي فازت بها الأحزاب الثلاثة المتقدمة للانتخابات إلى عدد أصابع اليدين مما جعلها تهتم الحكومة بتمييز الانتخابات .

وعندنا أن القضية لا تتعاق بتزيف إنتخابات أو بالقانون الذي ينظمها والذي يأخذ بمبدأ التصويت غير المباشر ، وإنما تتعاق بتزيف المجتمع العراقي الذي كان بحاجة إلى تغيير جذري قبل أن تطبق النظام السياسية الغربية تطبيقاً حرفياً .

والدليل على ذلك أنه أخذ بنظام الانتخاب المباشر في سنة ١٩٥٢ ، وأجرت الانتخابات حكومة محايدة إلى حد كبير كما سنرى ، ومع ذلك عاد نفس الأشخاص إلى مجلس النواب .

لقد تعجل الزعماء العراقيون في نقل الدساتير الغربية حينما وضعوا دستور سنة ١٩٢٥ فهو يسير على نمط أنظمة الملكية الدستورية المعروفة في غرب أوروبا .

وقد نص الدستور على حق الملك في تعيين مجلس الوزراء دون حيلة (١) ، ومع ذلك كثيراً ما كان يلجأ بفصل الأول وغاى إلى إقالة المجالس مستندين إلى نفوذهما الشخص ، وكان بوسع رئيس الوزراء أن يطالب إلى الملك حل البرلمان ، وإذا لا نجد مجلساً نيابياً واحداً سحب الثقة من الحكومة . وكانت الطرق غير الدستورية في تغيير الحكومات أكثر شيوعاً كاللجوء إلى المؤامرات أو إثارة القبائل أو على الأقل حدوث خلاف في مجلس الوزراء يؤدي إلى إستقالته . ولما فتح بكر صدقي باب الانقلابات العسكرية ووقع صدام معروف بين الضباط الوطنيين وبين الوصي سنة ١٩٤١ أراد عبد الإله بعد عودته إلى الحكم أن يعدل الدستور بحيث ينص صراحة على حق الملك في إقالة مجلس الوزراء . وكان هذا الحق

(١) انظر المادة ٦٥ من القانون الأساسي العراق لسنة ١٩٢٥ في دساتير البلاد العربية ص ٢٢٤ .

يمارس عن طريق التفسير الضمني ، بمعنى أن من له حق التعيين يكون له حق الإقالة .

وقد دار جدل طويل حول إمكان تعديل الدستور في عهد الوصاية ثم أفتت المحكمة العليا بأنه يجوز التعديل أثناء الوصاية إذا كان من شأنه زيادة إختصاصات الملك وبناء عليه أدخل تعديل هام على الدستور سنة ١٩٤٣ ينص صراحة على حق الملك في إقالة مجلس الوزراء (١) ، كما تناول التعديل نظام الوراثة فجعلها في أكبر أبناء الشريف حسين في حالة عدم وجود أبناء للملك على « خط عمودي » .

وبمقتضى هذا التعديل يصبح عبد الإله وريثاً العرش بجانب كونه وصياً . ومن هنا نلاحظ أن التيار اتجه في العراق ، كما حدث في مصر ، إلى تدعيم إمتيازات الملك على حساب السلطات الشعبية بعد زوال فترة الخماس الأولى للنظم الديموقراطية .

(١) انظر تعديل المادة ٢٦ المصدر السابق ص ٢٥٠ .

الوثبة

بدأت صحف المعارضة تطالب بتعديل المعاهدة الانجليزية العراقية منذ سنة ١٩٤٤، ثم أعلنت حكومة السويدى فى بيانها الوزارى ضرورة تعديل المعاهدة، وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض، ثم كان سقوطها المفاجئ وانشغال حكومة العمري بالاصطدام مع الأحزاب والاضرابات العمالية مما شغل الرأى العام فترة عن قضية البلاد الاساسية وهى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠.

ولما تبيئت الأحزاب أن انتخابات نورى السعيد ستؤدى إلى قيام برلمان تسيطر عليه أغلبية من الرؤساء التقليديين، صرحت جميعا بأنها لن تقبل أى اتفاق جديد تعقده الحكومة العراقية مع بريطانيا حتى ولو صادق مجلس النواب عليه لأن هذا المجلس لا يمثل الشعب تمثيلا صادقا.

والكى يتحدى موقف الأحزاب هذا اهتم الوصى باجراء مفاوضات مع بريطانيا، فانصل شخصا أثناء قضائه الصيف فى لندن سنة ١٩٤٧ بيفين وزير الخارجية، واتفق الفريقان على أن المطالب هو التعديل لا الإلغاء وأن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون طويلة الأمد. وبعد عودته إلى العراق أخذ يعد لإرسال وفد عراقى لوضع الصيغة النهائية للمعاهدة، وطلب أن يشترك نورى السعيد فى الوفد رغم أنه خارج الحكم. وبينما كانت الاستعدادات دائرة للسفر حضر وفد عسكري بريطانى إلى بغداد لشرح فكرة الدفاع المشترك وهى الفكرة التى حلت بعد

الحرب العالمية الثانية محل المعاهدات الثنائية غير المتكافئة. وبين الوفد أن نظام الدفاع المشترك سيكون نموذجاً لدول أخرى فى الشرق الأوسط ولا سيما مصر ولبنان الذى قبل رئيسه مبدئياً هذه الفكرة.

ويتضمن نظام الدفاع المشترك كما وضحه الوفد العسكري البريطانى إقامة هيئة للتسيق فى الخطط العسكرية، والتسلح وتسهيلات معينة فى استخدام المطارات العراقية، وبين أن التقدم الفنى الذى شهده العالم بعد الحرب الثانية يجعل المطارات العراقية حيوية لآمن العالم الحر.

وكان نورى السعيد تلقف هذه الفكرة لى يؤكد ضرورة التحالف بين العراق وبريطانيا. فاقترح عقد اجتماع للأعيان قبل سفر الوفد العراقى وطرح عليهم ثلاث نقاط أساسية وهى: هل ثمة ضرورة لى يتحالف العراق مع دولة كبيرة وماهى تلك الدولة، فإذا تم الاتفاق على ذلك بحثت النقطة الثالثة وهى أسس ذلك التحالف. ومن الغريب أن الأعيان وافقوا بالاجماع على النقطة الأولى وبشبه إجماع على النقطة الثانية ولم يدر بخلد أحدهم أن يذكر بأن الدول العربية إذا كانت تخشى من عدوان أجنبى فإن العدوان البريطانى قائم بالفعل بينما أن العدوان السوفيتى الذى توجه ضده المحالفة مجرد أمر محتمل.

أما بخصوص أسس المحالفة فقد طلب الأعيان الاطلاع عليها قبل إبداء الرأى فيها.

وكان هناك إذن اتفاق بين الأعيان على قيام التحالف وعلى إعطاء بريطانيا تسهيلات فى المطارات وطرق المواصلات العراقية فى حالة قيام الحرب وهو استمرار لنفس المبادئ التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٠

وإنما دار الخلاف على مصير القاعدتين البريطانيتين الجويتين في الجبانية والشعبية ومدى التسهيلات التي تتمتع بها بريطانيا وقت السلم وبصورة دائمة . فكان رأى الانجليز أن تكون هناك قيادة إنجليزية عراقية مشتركة للقاعدتين .

ويمكن أن نستخلص نقاط الخلاف الرئيسية بين وجهتي النظر في الأمور الآتية : هل تقتصر التسهيلات على المطارات كما أراد العراق أم تشمل جميع خطوط المواصلات في حالة الحرب .

هل ينص على ضرورة التشاور في السياسة الخارجية أم يكفي بالقول أنه يجب على كل فريق ألا يتبع سياسة معادية للآخر في الشؤون الخارجية كما طلب وفد العراق .

كذلك كان المفاوضات العراقية يسعى لحذف المادة الخاصة بضرورة الاعتماد على بريطانيا في تسليم الجيش العراقي إلا في الحالة التي لا توجد فيها أنواع الأسلحة المطلوبة في بريطانيا . كما طلب إلغاء المادة الواردة في معاهدة سنة ١٩٣٠ والتي تنص على أنه في حالة عدم وجود تمثيل دبلوماسي للعراق بإحدى الدول الأجنبية تتولى بريطانيا تمثيل العراق لدى تلك الدولة^(١) وسيأتي مشروع المعاهدة كحل وسط بين وجهات النظر المختلفة وإن كانت بريطانيا قد ظفرت بمعظم الامتيازات العسكرية التي طلبتها^(٢) .

منذ أن علم زعماء الأحزاب بأجراء المفاوضات واجتماع الاعيان

(١) Kirk 153-159.

(٢) انظر الملحق الخامس بمشروع معاهدة بورتسموث .

في قصر الرحاب دون مشاركتهم فيها أعلنوا مقدماً معارضتهم للمعاهدة أولاً لأن الحكومة الحاضرة لا تمثل الشعب ، وثانياً لأن بريطانيا تسعى اختيار الوقت فهي تريد أن تشغل العراق عن قضية فلسطين أو أن تستغل ظروف انشغاله بهذه القضية لتعجل بعقد معاهدة غير متكافئة والأرجح أنها تستفيد من الأمرين معاً وبالفعل سيدعى المفاوضات العراقي أنه يريد أن يعجل بالمعاهدة حتى يتسنى تزويد الجيش العراقي بالأسلحة الحديثة قبل خوض معركة فلسطين .

ذلك أن صدى قضية فلسطين كان واضحاً في الرأى العام العراقي . فمعظم المظاهرات التي حدثت عامي ١٩٤٦/١٩٤٧ كانت كرد فعل على النكسات التي تعرضت لها القضية في هذه الفترة . فجاءت مظاهرات يونيو سنة ١٩٤٦ نتيجة إعلان قرارات اللجنة الانجليزية الأمريكية بفتح باب الهجرة لليهود . وعلى أثر توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ تجددت المظاهرات العنيفة في بغداد . ومن ثم صار الشعور معباً للثورة على الحكومة إزاء أول خطأ ترتكبه في القضايا الوطنية .

وقد أثار تشكيل الوفد رد فعل سيء منذ البداية فأضرب طلاب الحقوق حينما تقرر سفر الوفد العراقي إلى لندن وهو يضم من بين أعضائه نوري السعيد ، فعطلت الدراسة بضع أسابيع إلى أن تمكن جمال بابان نائب رئيس الوزراء من تهدئة الخواطر .

كان أعضاء الحكومة البريطانية مقيمين في ميناء بورتسموث لمشاهدة بعض المناورات البحرية فتم اللقاء الأخير بينهم وبين الوفد العراقي في هذا الميناء . وهناك وقع مشروع المعاهدة بالأحرف الأولى وبعث الوصي

بخطاب إلى جورج السادس يقول فيه إن معاهدة بورتسموث من شأنها أن تنمي العلاقات الحسنة بين البلدين ، أما جماهير الشعب فما كادت تعلم بمضمون الاتفاقية حتى أخذت تستعد للوثبة . وانفقت الأحزاب كلها على شجب المعاهدة . فقال الحزب الوطني الديموقراطي أنه لا توجد حاجة أصلاً للتحالف البريطاني ، أما حزب الاستقلال فقد أصدر بياناً تفصيلياً أثبت فيه كيف أن مشروع معاهدة بورتسموث يعتبر في عدة نواح خطوة إلى الوراء بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٠ التي تستهدف الحركة الوطنية في الأصل التخلص منها مثال ذلك النص على إبقاء القوات البريطانية من مختلف الصنوف في حالة قيام الحرب .

وبينما كانت معاهدة سنة ١٩٣٠ تنص على عودة القوات البريطانية في حالة خطر محقق بقيام حرب ، استخدم مشروع معاهدة جبر - بيفن عبارة أكثر عمومية وهي « في حالة تهديد عدائي محقق » . كذلك فإن لجنة الدفاع المشتركة لم تحدد اختصاصاتها في مشروع المعاهدة الجديدة . بينما كانت اختصاصات البعثة العسكرية معينة في سنة ١٩٣٠ . كذلك فإن الدفاع المشترك وهو المبدأ الجديد الذي أدخله المشروع ليس له أجل معين وهو يربط العراق ربطاً نهائياً بخطوط الدفاع البريطانية ، بينما أن معاهدة سنة ١٩٣٠ حددت هدف استخدام الأراضي العراقية بأنه المحافظة على خطوط الامبراطورية .

كذلك أدخل المشروع الجديد تسهيلات لم تكن موجودة من قبل مثل إعفاء الطائرات البريطانية من دفع الرسوم في جميع المطارات العراقية - وترك مشروع المعاهدة مسألة إدارة القاعدتين الجوييتين اللتين

تقوم بتشغيلهما قوات بريطانية دون تحديد ، وبالفعل كان من المفروض أن تلحق بالمعاهدة مذكرة تفسيرية خاصة بذلك . وكان الرأي الصائب عند الانجليز هو أن الإدارة البريطانية تضمن فعالية التشغيل .

ثم ختم حزب الاستقلال بيانه بأنه لا مبرر أصلاً لوجود قواعد أجنبية لأن الأمن الدولي صار من اختصاص الأمم المتحدة^(١) . تجددت اضطرابات الطلبة بشكل واسع وخاصة بعد أن انتهكت الشرطة المستشفى التابع لسكينة الطب في بغداد .

واضطر الوصي إلى إصدار بيان يقول فيه أنه لن يبرم اتفاق إلا بعد عرضه على ممثلي الشعب وكان ذلك في ٢١ يناير سنة ٤٨ أي بعد التوقيع على المشروع بستة أيام . وهو تراجع صريح أمام الوثبة الوطنية لأن الوصي سبق أن رحب بالمعاهدة على نحو ما أشرنا . وقد أثار هذا التصريح الجديد دهشة الحكومة البريطانية وأعلنت أن رئيس الوزراء المسئول عن المعاهدة عائد لشرح حقيقتها أمام الشعب والعمل على إبرامها .

وكان سخط الشعب يتزايد باضطراد كلما اقترب موعد عودة رئيس الوزراء وبلغت المظاهرات ذروتها يوم ٢٧ يناير وانتشرت من بغداد إلى مدن أخرى . ولم تنصع المظاهرات من حيث الحجم فقط ، بل تطورت أيضاً من حيث النداءات والشعارات التي أطلقتها في هذه المناسبة ، فسمعت

(١) مهدي كبه مذكراتي في صميم الأحداث ص ٢٢٤ وما بعدها .

قدمات بالجمهورية وبالاصلاح الزراعى مما جعل خصوم الحركة الوطنية يتممون القائمين بالوثبة بالشيوعية أحيانا وبالازية أحيانا أخرى أو بالطائفية باعتبار أن صالح جبر من أصل شيعى بيد أنه يرد على ذلك بأن كثيرا من زعماء الوثبة هم أيضا من أصل شيعى مثل محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ومحمد رضا الشيبى الذى التفت حوله حينئذ جماعة من المعارضة عرفت بالجهة الوطنية ، أما الإشارة إلى النازية فهي غمز لحزب الاستقلال إذ كان لكثير من أعضائه صلات قديمة بحركة رشيد على الكيلانى (١) .

فقد مجلس الوزراء تماسكه ولم يستطع صالح جبر أن يصل إلى مقره إلا تحت حراسة مشددة وأوشك الزمام أن يفلت من الحكومة فى هذا اليوم لأن بعض رجال الشرطة امتنعوا عن إطلاق النار على الجماهير . وتردد الوصى كثيرا فى استخدام الجيش علما بوجود عناصر معادية للانجليز بين صفوف الضباط .

وقدر عدد الضحايا فى هذه الأحداث بنحو خمسين قتيلًا ومائتي جريح . ولا شك أن هذا الصدام العنيف مع الجماهير هو الذى أوعز إلى الوزراء الثلاثة بتقديم استقالاتهم مما جعل بقاء مجلس الوزراء غير شرعى . ورغم ذلك فإنه حينما جمع الوصى كبار الساسة للتشاور معه فى الموقف الخطير رأى كل من صالح جبر ونورى السعيد ضرورة المحافظة على هيئة الحكومة بأى ثمن ، بينما توسل محمد الصدر ، وهو سياسى مسن مشهور بالنزاهة ، لىكى يستجيب الوصى لمطالب الجماهير فيقبل الحكومة المسؤولة عن المعاهدة . ومال الوصى أولا إلى رأى السعيد وأعلن الأحكام العرفية ومنع التجول فى بغداد والمدن الكبرى .

غير أن الوصى لان فى اليوم التالى إلى وجهة نظر الصدر ، فقدم جبر استقالته ولم يستطع الخروج من بغداد إلا مستترا بل أنه اضطر إلى مغادرة العراق كليا والاختفاء فى عمان ثم فى لندن حتى أخذت ذكرى تلك الأحداث تخف بالتدريج .

كان من المفروض فى مثل هذه الظروف أن يعهد إلى محمد الصدر برئاسة الحكومة الجديدة ، بيد أن الوصى لم يتجه إليه مباشرة بل كلف أرشد العمرى بتأليف الوزارة ، فلم يجد من يتعاون معه من بين الشخصيات البارزة . ومن ثم اضطر الوصى إلى تكليف محمد الصدر الذى اكتسب شهرة وشعبية خلال تلك الأحداث . سار محمد الصدر على سياسة أسلافه فاختار وزراءه من الشخصيات التقليدية وعرض وزارتين على كل من حزب الاستقلال والأحرار ، فقبل الحزب الأول فقط المشاركة فى الحكم ودخل زعيمه محمد مهدي كبة الوزارة .

وقد بادرت الحكومة الجديدة إلى إبطال معاهدة بورتسموث تلبية لرغبة الشعب وإجماع الأحزاب على ضرورة ذلك ، كما حلت مجلس النواب واستعدت لإجراء انتخابات جديدة ورفعت الرقابة عن الصحف وتوقع الناس أن تكون الانتخابات نزيهة فى هذه المرة فيؤدى ذلك إلى تغير رجة البرلمان العراقى . وبالفعل دخل كثير من الأعضاء الجدد إلى المجلس لأول مرة . غير أنه من بين ١٣٨ نائبا لم يكن هناك سوى ٦ يمثلون الأحزاب السياسية ومعظمهم من حزب الاستقلال .

ويعزو بعض الكتاب ذلك إلى عجز الرئيس المسن عن إدارة الانتخابات بحزم ، وبالفعل كانت أجهزة الشرطة تتبع تقاليد موروثه وتنفذ أساليبها المألوفة نحو الناخبين والمرشحين دون أن تكلف باتخاذ

سلوك معين بواسطة رئيس الوزراء . فلم يكن من السهل مثلاً على رجال الشرطة في الاقطاعات أن يكفّوا عن التعاون مع كبار الملاك وهم ينزلون في ضيافتهم !! فضلاً عن ذلك فقد جرت الانتخابات في ظل الأحكام العرفية أثناء الاستعداد لحرب فلسطين وهذا يؤكد لنا كيف أن العراق مثل غيره من الأقطار العربية كان بحاجة إلى تغيير اجتماعي قبل أن يخوض تجربة الحياة الحزبية .

وعلى كل فإن وثبة يناير ١٩٤٨ قد انتهت بنتيجة سلبية . حقيقة عطلت مشروع المعاهدة ولكنها لم تحل مشكلة العلاقات الانجليزية العراقية ، فبقيت معاهدة سنة ١٩٣٠ قائمة إلى أن دخل العراق حلف بغداد . وفيما يخص السياسة الداخلية فإن كثيراً من قادة الوثبة كانوا يتطلعون إلى اسقاط الزعماء التقليديين وإحلال جيل جديد محلهم في السلطة . إلا أن محمد الصدر كان بعيداً عن هذا التفكير ، ولذا لا نكاد ندس أثراً للوثبة الوطنية في حياة العراق السياسية خلال السنوات التالية .

العلاقات العربية

حينما رأى الهاشميون آمالهم تقبخر على أثر تدعيم إستقلال سوريا ورسوخ النظام الجمهوري به لم يجدوا مجالاً لتقوية مركزهم في العالم العربي سوى توثيق العلاقات بين الدولتين اللتين يقربعون على عروشهما : العراق والأردن .

وكان مفهوماً منذ إعلان استقلال الأردن سنة ١٩٤٦ أن القصد من ذلك هو أمانة الفرصة للملك عبد الله لكي يضم القسم العربي من فلسطين ومغزى هذا الضم هو الموافقة الضمنية على التقسيم وتصفية قضية فلسطين . ومع ذلك فقد رحبت الحكومة العراقية بهذا الاستقلال وبادرت إلى عقد تحالف مع الدولة الهاشمية الجديدة ، ووافق مجلس النواب في بغداد على معاهدة التحالف في ١٤ إبريل سنة ١٩٤٧ رغم الاعتراضات الشديدة التي أثارها الأوساط الوطنية . ذلك أن الأردن لم يكن قد استكمل استقلاله وما زال الضباط الانجليز يسيطرون على جيشه .

وتنص المعاهدة العراقية الاردنية على إقامة تحالف دائم بين البلدين والتشاور باستمرار لتحقيق أهداف المعاهدة . وفي حالة تعرض أحد الطرفين لخطر الحرب يوحد الفريقان جهودهما لحل النزاع بالطرق السلمية فإذا لم تنجح المراسم يتشاور الطرفان لتوحيد موقفهما من الخطر المشترك .

ولعل أخطر مبدأ أحتوته هذه المعاهدة هو النص على أنه في حالة حدوث اضطراب أو فتنة داخل أراضي أحد الطرفين يتعهد الفريق

الآخر باتخاذ التدابير اللازمة لعدم تمكين المتمردين من استخدام أراضيهم أو إيصال الأسلحة لهم . ويمكن التعاون بجميع الأشكال لقمع هذه الفتنة .

كذلك نصت المعاهدة على توحيد الأساليب العسكرية وعلى أن يقوم كل فريق بتمثيل الآخر في حالة عدم وجود سفراء له في دولة أخرى . كما نصت على إقامة لجان دائمة ذات سلطات تنفيذية في جميع ميادين التعاون المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية ، ومدة المعاهدة عشر سنوات قابلة للتجديد^(١) .

ويمكن القول بأن هذه المعاهدة هي نواة الاتحاد الهاشمي الذي تأسس في سنة ١٩٥٨ ويلاحظ أن كثيرا من موادها كان عبارة عن تأكيد لصلاة التعاون المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية فلم تكن هناك حاجة بالفعل إلى عقدها حتى من وجهة نظر القائدين بإمكان إقامة وحدات جزئية في الوطن العربي . ولم توضع نصوصها موضع التنفيذ الا عند إقامة الاتحاد الهاشمي كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وقد أثارَت الفقرة الخاصة بالتعاون من أجل قمع الاضطرابات جدلا عنيفا عند نظر المعاهدة في مجلس الاعيان . فبين حمدي الباجه جي كيف أن ذلك قد يعنى دخول الجيش الاردني الذي ، يقوده جلوب باشا الأراضي العراقية لاي سبب من الاسباب الواهية . وطالبت الاحزاب بإضافة تحفظ على الأقل ينص على أن كل دولة تتخذ تدابير القمع داخل

(١) المصحف ٧ ص ١٧٩

أراضيها فقط ومع ذلك وافق المجلسان على المعاهدة بأغلبية كبيرة . ورغم وجود هذه الصلات الوثيقة بين الدولتين الهاشميتين فقد احتفظ كل جيش بقيادته أثناء حملة فلسطين . حقيقة كان العراق من بين الدول العربية التي قبلت أن يتولى الملك عبد الله القيادة العامة . ولكن حكومة بغداد أصرت على أن يكون نور الدين محمود هو نائب القائد العام . والذي حدث بالفعل هو أن الجيش العراقي رابط في مثلث جنين طولكرم نابلس دون أن يقوم بدور فعال لأنه لم يكن يعرف من أين يتلقى الأوامر . هل من الحكومة في بغداد أم من الملك عبد الله . واشتهرت عبارة « ماكو أوامر » لتصوير هذا الغموض والجهود أيضا .

وقد انهمت حكومة الصدر بمجزها عن مواجهة هذه الأحداث الخطيرة . ولم يكن رئيس الوزراء نفسه متمسكا بالحكم فتقدم بالاستقالة إلا أن خلفه مزاحم الباجه جي الذي لم يكن أ كثر كفاءة لمواجهة الموقف فقد عاش معظم وقته خارج العراق متفرغا للعمل الدبلوماسي لذلك لم يكن على دراية بمساوىء الادارة الداخلية بل أن وزراءه تم اختيارهم بواسطة الوصي . وسرعان ما دب الخلاف بينه وبين العسكريين على تطبيق الأحكام العرفية وقد كانت حرب فلسطين مناسبة لتعيين بعض الضباط في مناصب إدارية بالالوية ورحبت الجماهير بهم . الا أن المشكلة الأساسية هي أنه حتى لو كان بين الضباط العراقيين من أراد إدارة معركة فلسطين بأمانة فإنه كان عاجزا عن تحقيق ذلك لأن الجيش الاردني هو الذي يمسك بطرق الاتصال وقد فوت جلوب بالفعل على الجيش العراقي فرصا عديدة . وفي نفس الوقت أخذ الوصي يعيد إلى الحكم المسؤولين عن معاهدة بور

تسموث فعين شاكر الوادى وزير الدفاع فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ فهو إذن قد عاصر أحداث حصار الفالوجا وتخاذل الجيش العراقى عن نجدة الجيش المصرى فى تلك الأزمه ، كما أن الجيش العراقى وقف جامدا حين اعتدت إسرائيل على الحدود المصرية فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ وحينئذ قامت المعارضة بتقديم مذكرة احتجاج إلى القصر مما جعل مزاحم الباجه جى يفضل الإستقالة حتى يتخلص من هذه المسئولية الثقيلة .

ومن الغريب أن يكلف السعيد بتشكيل وزارة جديدة حتى تعمل على تلافي الأخطاء التى ارتكبت فى فلسطين وكان أبرزها كما ذكرت المعارضة الامتناع عن تقديم المساعدة الممكنة للجيش المصرى وكان نورى السعيد هو آخر من يصلح لأداء هذه المهمة ومع ذلك فقد أعلن فى خطاب تنصيبه أنه جاء لتنفيذ قرارات النواب بخصوص اتخاذ تدابير فعالة فى فلسطين . وكان أول إجراء اتخذه هو سحب الجيش العراقى أصلا من فلسطين فى مارس سنة ١٩٤٨ بحجة أن الأردن وقع هدنة مع إسرائيل .

لم تكن جراح فلسطين قد اندملت بعد حينما جاءت أحداث سورية لسنة ١٩٤٩ لتزيد العلاقات بين مصر والعراق تدهورا . فمن المعروف أن هذا العام شهد ثلاث انقلابات متوالية فى سوريا وفى كل مرة يُفتح أمام العرش فى العراق أمل لتحقيق الهلال الخصيب ثم يتلاشى بعد قليل^(١) . وكانت مصر هى باستمرار أقوى سند لمؤلاء الزعماء السوريين الذين يفسدون على الهاشميين خططهم ، فهى التى شجعت حسنى الزعيم على التراجع

(١) انظر فيما بعد القسم الخاص بسوريا .

عن فكرة الاتحاد ثم هى التى ساندت أديب الشيشكلى حينما أوقف تنفيذ المشروع فى اللحظة الأخيرة . وكان الباعث فى جميع هذه الأحوال هو التنافس الأسمى . فالأسرة الحاكمة فى مصر ترى أن توسع الهاشميين من شأنه أن يفقدها مركز الزعامة فى العالم العربى . وقد عارضت مصر فيما بعد تحقيق اتحادات عربية جزئية ولكن الباعث كان مختلفا بعد قيام الثورة . وهذا الباعث الجديد هو منع تأسيس اتحادات بين حكومات رجعية .

ويبدو أن حكومة العراق قد بُنيت أزاء التقلبات المتوالية فى سوريا فرأت أنه من الأفضل وضع حد للخلافات مع مصر . وعلى أثر انقلاب أديب الشيشكلى فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ جاء مزاحم الباجه جى نائب رئيس الوزراء حينذاك فجأة إلى القاهرة وتفاوض مع محمد صلاح الدين وزير الخارجية على حل مرض بالنسبة لمستقبل سوريا . وكان إختيار المندوب العراقى من الأصل سنيئا ، فقد رأينا أن الباجه جى كان رئيسا للوزارة إبان تقاعس الجيش العراقى عن نجدة الجيش المصرى سنة ١٩٤٨ .

وقد توصل الطرفان إلى إتفاق تعهد فيه كل منهما بعدم التدخل فى شئون سوريا الداخلية لمدة خمس سنوات . وجاء فى ملحق للاتفاقية النص صراحة على أن هذا يعنى توقف العراق عن فكرة الهلال الخصيب أو تأييد الأردن فى مشروع سوريا الكبرى^(١) . وحينما سأل الوصى لماذا حددت المدة بخمس سنوات قيل له لأن مدة الوصاية تنتهى فى ذلك الوقت وهى عبارة ساخرة قصد بها رجال المعارضة فى العراق أن يقولوا أن شخصيته غير الشعبية تقف حائلا دون تحقيق الاتحاد مع سوريا . على أن المعارضة لم ترحب

(١) Khaddari p. 275.

بدورها بالاتفاق مع مصر وانتقدها حزب الاستقلال وأنصار نوري السعيد معاً .

أما حزب الاستقلال فقد كان متحمساً لتحقيق أى اتحاد جرت في الوطن العربي غير أن زعماء نسوا أو تناسوا حقيقة هامة وهي أن سوريا في ذلك الوقت كانت في وضع أنضل من حيث الاستقلال السياسي إذا ما قورنت بالعراق المسكبل بقيود معاهدة سنة ١٩٣٠ .

أما نوري السعيد وأنصاره فقد كان ينطبق عليهم الوصف المشهور ملكيون أكثر من الملك . كما أنهم كانوا ينتقدون الحكومة المصرية لتهاونها في مكافحة الآراء التقدمية بنفس درجة العنف التي كانوا يتبعونها في العراق . لذلك لم يكن يعنيم كثيرًا تحسين العلاقات مع مصر . وهكذا انسحب أنصار السعيد من وزارة علي جودت الأيوبي فأطاحوا بها نظراً إلى أن هؤلاء الاتباع يتمتعون بالغالبية في مجلس النواب .

وبصرف النظر عن الاتفاقية الخاصة بسوريا فإن هذا الحادث يبين لنا كيف أن العلاقات بين الدول العربية أخذت تكتسب أهمية عظيمة في حياة العراق السياسية .

انتفاضة ١٩٥٢

في الوقت الذي أخذت فيه الأحزاب تتوقف عن العمل بعضها بالحل كما حدث لأحزاب اليسار وبعضها بتجميد نفسها ، رأى نوري السعيد أثناء تولية السلطة سنة ١٩٤٩ أن يؤسس حزباً يدين له بالولاء .

ومن الناحية العملية لم يزد حزب الاتحاد الدستوري الذي أقامه عن جمع النواب المستقلين تحت بطاقة حزب سياسي .

وقد نشر الحزب برنامجاً يحتوي على جميع المبادئ الإصلاحية التي كان يسميها التقليديون بمن المعارضة ، فلم يغفل البرنامج حتى الإشارة إلى الطبقات العاملة والعمل من أجل توثيق الروابط بين الدول والشعوب العربية فهو يشير بذلك ضمناً إلى تعدد الشعوب والدول والاحتفاظ بكياناتها . وسنرى عند الحديث عن سوريا كيف أن نوري السعيد لم يكن يسعى للاتحاد مع سوريا إلا بناء على رغبة الهاشميين أو الانجليز ، أما هو فلم يكن يؤمن بالاتحاد العربي الشامل .

كان الاستقلال هو الحزب الوحيد الذي بقي قائماً من بين الأحزاب الخمسة التي تأسست سنة ١٩٤٦ وقد أدرك زعماءه حقيقة تفكير السعيد وكيف أنه جمع المبادئ الإصلاحية استهتاراً بالمعتقدات السياسية وكأنه أراد أن يقول لخصومه أن هذه ليست سوى شعارات ويمكن لأي مغامر سياسي أن يطلقها . لذلك حينما عرض السعيد البرنامج على حزب الاستقلال وطلب إليه الاندماج معه في هيئة واحدة لتشابه البرنامجين أجابوا بأن العبرة ليست بالمبادئ بل بالتطبيق .

أوحى تأليف حزب الاتحاد الدستوري للكثيرين من الزعماء التقليديين بأن يخوضوا نفس التجربة . فطلب سامي شوكت أحد أصدقاء السعيد القدامى أن يُرخص له بإنشاء حزب سماه بالإصلاح وكان شوكت قد اختلف مع صديقه القديم منذ الحرب الثانية وانتقد عليه ولاءه التام للإنجليز كما اختلف حول مفهوم الوحدة العربية فهو من أنصار إقامة اتحاد فيدرالي يضم جميع الدول العربية المستقلة آنذاك وفي هذا الصدد يقول :

توثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الأخرى وتوسيع مجال التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري فيما بينها بحيث يؤدي ذلك إلى الوحدة العربية الكبرى التي يعتبرها الحزب من أقدس أهدافه ، وهو يؤمن إيماناً وثيقاً بأن الأمة العربية في مختلف أقطارها أمة واحدة تملك كل خصائص ومميزات الشعب الواحد وأن مصالحها القومية والاقتصادية تحقيق كيان سياسي موحد .

كانت هذه الآراء الخاصة بالوحدة العربية ثم تكوين منظمات للشباب موحية لبعض الكتائب بالقول أن حزب الإصلاح يعد نواة لحزب البعث العراقي الذي سيزرع جفاة كقوة سياسية هامة سنة ١٩٥٨ . وفي هذه الحالة تكون منظمات الفتوة امتداد للمنظمات الشباب التي أسسها سامي شوكت . وعلى كل فقد نشأ حزب الإصلاح واختفى دون أن يحس به أحد مثل كثير من الأحزاب السياسية التي ظهرت في ذلك الوقت ولنضرب مثلاً بحزب الأمة الاشتراكي .

فقد أسس هذا الحزب صالح جبر الذي اشتهر بمهادنة الدفاع المشترك سنة ١٩٤٨ فهو من أكثر مناساة العراق تأييداً لاستمرار التحالف

مع بريطانيا . وهو صاحب كتلة كانت تعرف باسم كتلة بورسموث وتضم عديداً من أصدقاء الإنجليز .

وفوق ذلك كله فهو من السياسيين التقليديين من طبقة السعيد - لذلك يبدو غريباً أن يكون صالح جبر هو أول من أدخل كلمة اشتراكية في وصف حزب سياسي بالعراق ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الاستخفاف بتلك العبارات .

ولما كان تأسيس الحزب هو مجرد تعبير عن الخصومة الشخصية التي نشأت حديثاً بين صالح جبر وبين نوري السعيد فلا بأس من أن يدخل الحزب في برنامجه كل ما يعارض سياسة السعيد الشخصية . من ذلك مثلاً إقامة علاقات مع جميع الدول على أساس المنفعة ، وبذا يتنكر صالح جبر لمهادنة بورسموث التي كان هو مسئولاً عنها لمنتقد سياسة التقارب مع الغرب ثم يدعو للاتحاد الفيدرالي مع الدول العربية وإلى توزيع أراضي الدولة على صغار الفلاحين . ولم يجرؤ صالح جبر ، وهو الزعيم الاقطاعي في الجنوب ، على المناداة بتحديد الملكيات الزراعية القائمة فعلاً .

على أنه لا يجب التعميم عند القول بأن الاشتراكية كانت مجرد شعار ، فيلاحظ أن هذا التعميم دخل بطرق واعية إلى حد ما ونص عليه في برامج بعض الأحزاب التي لم تكن تستخدمه من قبل مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي .

وقد رأى بعض الساسة الآخرين الذين اختلفوا مع السعيد أن يكونوا هيئة سياسية أو (جبهة) بدل أن يعتمدوا على تأليف حزب رسمي^(١)

وهذا هو الاتجاه الذي سار فيه طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي ولم يكن من المتوقع أن ينضم كامل الجاردجي وأصدقاؤه من الوطنيين التقدميين إلى هؤلاء الساسة التقليديين ومع ذلك فقد تكون هذا التكتل باسم الجبهة الشعبية.

ويبدو أن الجامع المشترك بين الوطني الديمقراطي وبين هؤلاء الساسة كان الاتفاق على مبدأ الحياد بين الشرق والغرب في السياسة الخارجية. ولا شك أن إطلاق مثل هذه الدعوة في سنة ١٩٥١ يحمل زعماء الجبهة من الرواد الأوائل لفكرة الحياد في الشرق العربي وأعلنت الجبهة أن ذلك هو هدف الضمان الجماعي بين الدول العربية^(١).

وقد جمعت الجبهة الشعبية إلى صفوفها نحو ٣٦ عضواً في مجلس النواب مما أكسب المعارضة قوة لم يالفت السعيد مثلها من قبل، لذلك أخذ يدبر المؤامرات ويوجه الإهانات إلى أعضاء الجبهة حتى أنه طعن في عضوية الباجه جي في مجلس الشيوخ، وانتهى الأمر بأن قدم الأعضاء ٣٦ استقالتهم الجماعية من البرلمان، وتضامن مع الجبهة حزب الاستقلال. إلا أن أعضاءه انفردوا بإعادة ترشيح أنفسهم وظفروا بخمس مقاعد وهكذا تناقصت المعارضة داخل المجلس تناقصاً هائلاً.

إذن كانت الحكومات المتوالية مهما اختلفت أشخاص رؤسائها بحاجة إلى تأييد أنصار السعيد في المجلس، يداننا على ذلك أن على جودت الأيوبي حينما اختلف مع هؤلاء حول موضوع الانفان مع مصر اضطر إلى الاستقالة. وقد حل محله رئيس مستقل هو توفيق الشوبدي. وكان عليه أيضاً أن يشرك الاتحاد الدستوري في حكومته ففتح الحزب خمس وزارات.

(١) فاضل حسين ٢٨١

وقد سلك السويدي أثناء توليه الحكم سنة ١٩٥٠ سلوكاً يختلف عما اشتهر به في سنة ١٩٤٦، فيعلق بعض الكتاب على ذلك بأنه لم يكن في سنة ١٩٤٦ يؤمن أصلاً بحرية الأحزاب وإنما كشف عن وجهه الحقيقي سنة ١٩٥٠ ويعتذر له آخرون بأنه في سنة ١٩٤٦ لم يكن واقفاً تحت ضغط برلمان يحتل فيه أنصار السعيد الرجعيون الأغلبية^(١).

ولكن السويدي يعد مسؤولاً عن ذلك الإجراء الخطير الذي يسمح لليهود القاطنين في العراق بالهجرة إلى إسرائيل، فهذا يتعارض مع السياسة العربية العامة وقد أدى إلى نزوح ١٢١ ألفاً إلى إسرائيل، كما أنه تجاهل المعارضة عند إجراء المفاوضات مع شركة نفط العراق، وحينما توصل إلى مبدأ مناصفة الأرباح اعتقد أنه أسدى خيراً للبلاد فترك المجال للسعيد لكي يكون له فضل المصادقة على هذا الاتفاق.

كانت حكومة نوري السعيد من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى يوليو سنة ١٩٥٢ من أطول وزاراته عمراً وقد كُتل جهده أثناء تلك الفترة للمصادقة على الاتفاق مع شركة نفط العراق والتغلب على المعارضة التي تزعمها حزب الاستقلال والتي طالبت بتأميم الشركة مثلما فعل الدكتور مصدق في إيران.

والذي يسترعى الانتباه هو أن يحمل حزب الاستقلال لواء الدهوة إلى التأميم بالرغم من بعض اتجاهاته اليمينية مما يجعلنا نتردد أحياناً في استخدام صف يساري ويميني عند التحدث عن الأحزاب في الشرق.

(١) Khadduri p. 277.

العربي، فإن حزباً كان يوصف باليسارية المعتدلة مثل الوطن الديموقراطي لم يتحمس لقضية التأميم.

وكانت حجة السعيد في معارضة التأميم هو أنه فشل في إيران، ولكن على المرء أن يبحث في أسباب هذا الفشل. فإن الدول المنتجة لم تظهر تضامناً أثناء أزمة التأميم في إيران مما مكن الشركات من الامتناع عن شراء النفط الإيراني وتعويض النقص الذي نجم عن ذلك بزيادة الإنتاج في الكويت والعراق والسعودية. وعلى كل فلم يكن بوسع الأعضاء الخمسة من حزب الاستقلال أن يؤثروا في البرلمان العراقي كثيراً، لذلك صادق المجلسان على اتفاقية النفط في فبراير سنة ١٩٥٢ بأغلبية ساحقة.

في صيف ١٩٥٢ كانت الدورة البرلمانية تقترب من نهايتها، ولا بد من إجراء انتخابات جديدة - وقد تساءل السعيد لماذا لا تقوم حكومته بإجراء الانتخابات ثم يترك الحكم لأصحاب الأغلبية بعد ظهور النتائج على نمط ما هو معمول به في الدول الديموقراطية الغربية ولم يكن هو نفسه يستطيع الدفاع إلى آخر الشوط عن أن الوضع في العراق يشبه الوضع في إنجلترا التي يمثل بها. لذلك قدم استقالته في ٨ يوليو.

ولم يكن الرئيس الجديد مصطفى العمري يحظى بسمعة طيبة فلم تعتبره المعارضة شخصاً محايداً أو نزيهاً، واستمرت تلح على تعديل قانون الانتخاب. وقد أجاب الوصي بأنه لا يجوز هذا التعديل أثناء غياب البرلمان مما جعل المعارضة تطلب استفتاء إلى عبد الرزاق السنهوري في هذا الشأن، وقد أجاب رئيس مجلس الدولة المصري آنذاك أنه من الجائز استخدام المراسيم الاشتراعية إذا أريد إجراء اصلاح انتخاب.

ولاشك أن ثورة يوليو في مصر وما تبعها من أحداث في لبنان قد تردد صداها في العراق مثل جميع الدول العربية الأخرى، فإذا بالمعارضة في العراق توسع مطالبها فلا تقتصر على تعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً، بل تطالب أيضاً بالاصلاح الزراعي وبتقييد سلطات الملك.

لذلك اضطر الوصي إلى دعوة الساسة القدامى وزعماء الأحزاب في اجتماع كبير بقصر الرحاب في أوائل نوفمبر.

وكان يريد أن يحمل المجتمعين على اتخاذ قرارات تخدم مصالح القصر ولكن وقعت مشادة مفاجئة بين عبد الإله وبين طه الهاشمي جعلت الاجتماع ينقض دون أي قرار، ويبدو أن الهاشمي لم يمتح إلى ثورة مصر حينما قال أن الموقف يهدد بالانفجار فأجاب الوصي: «لقد هاجمتني أثناء الوثبة والآن تلج إلى الثورة وأنا لا أخشى شيئاً ولا أودع أموالاً في الخارج»^(١).

والحق أن طه الهاشمي حاول أولاً أن يتبع مع الوصي أسلوب الاقتناع الهادئ إذ أشار إلى أنه يجدر بالحكومة وضع نظام دستوري سليم قبل نهاية عهد الوصاية لكي يذكر الناس عبد الإله بالخير. ولكن الوصي قطع هذا السبيل حينما قال، ليس المهم هو تعديل قانون الانتخاب بل إجراء انتخابات حرة.

وحينما انسحب الهاشمي بعد المشادة تبعه ممثلو الأحزاب. وكان الموقف متوتراً منذ أيام في الحكيمات الجامعية بسبب مسألة داخلية تتعلق بنظام الامتحانات فجاءت أخبار اجتماع الرحاب لتصب الوقود على النار الراكدة. وقد بدأت المظاهرات العنيفة تجوب شوارع بغداد يوم

١٩ نوفمبر ووقعت الاصطدامات الممودة مع الشرطة وحارل مصطفى العمرى أن يتغلب على الموقف بإعلان نظام الانتخاب المباشر غير أن الزمام أفلت فكان مصيره مثل مصير صالح جبر أيام الوثبة .

أوحظ أن الشعارات التي أطلقتها الجماهير سنة ١٩٥٢ كانت أكثر صراحة في معاداتها للقصر منها سنة ١٩٤٨ . وبينما كان دور حزب الاستقلال بارزاً في الوثبة أتى الحزب الوطنى الديموقراطى في المقدمة لإبان انتفاضه سنة ١٩٥٢ وسمعت نداءات إلى الحُكم بإجدارجى ، تتردد على أفواه الجماهير .

أراد الوصى أن يستعين بشخصية ذات قبضة حديدية مثل جميل المدفعى أو نورى السعيد ولكن جماهير الشعب حينما علمت بذلك ازدادت ثورتها عنفاً وبلغت الذروة يوم ٢٣ نوفمبر . ولم يجد الوصى بداً في هذه المرة من الاستعانة بالجيش .

وحينما استدعى نور الدين محمود القائد العام للجيش العراقى قرر أن من المستحيل المحافظة على الأمن دون إطلاق النار وحينئذ واجهت الحكومة إشكالا خطيراً وهو من يصدر الأمر بإطلاق النار .

ويبدو أن الشخصيات الرئيسية في الحكومة كانت تريد أن تخلص نفسها من تلك المسئولية . فرفض آمر لواء بغداد أو المحافظ أن يصدر الأمر قائلاً بأن ذلك من اختصاص وزير الداخلية ، ولكن الوزير مستقيل . كذلك رفض القائد العام أن يصدر الأمر بإطلاق النار محتجاً بأن ذلك من اختصاص رئيس الوزارة أو الوصى في حالة استقالة الوزارة . وحتى يرى الوصى نفسه من المسئولية انتهى إلى حل لم يكن محب أن يلجأ إليه وهو تعيين نور الدين محمود رئيساً للوزارة .

ويقال أن الجماهير قد أخطأت معزى هذا التعيين إذ اعتبرت أن مجرد هولى القائد العام الحُكم يجعل العراق فى وضع مشابه للإنجاء الذى سارت فيه مصر بعد الثورة (١) .

وتشير شخصية نور الدين محمود بعض الجدل حول الدور الذى لعبه لإبان الانتفاضة ، فيقول البعض أنه لم يشأ أن يكون أداة لقمع الثورة الشعبية كما أراد الوصى وأنه جلب على نفسه سخط القصر لهذا السبب ، لذلك ما كادت تنتهى مهمة إجراء الانتخابات حتى قبلت استقالته وأبعد عن قيادة الجيش وذلك بتعيينه عضواً فى مجلس الشيوخ وكان نور الدين محمود حريصاً على التمسك بمنصبه الأول فاعتبر هذا التعيين عقوبة له عن موقفة المحايد من الانتفاضة .

أن على الأحداث لا تؤكد لنا صفة الحياد ، فقد اعتقل كثير من زعماء الأحزاب مثل الجادرجى وصديق شنشل وفائق السامرائى ، وأعلن الأحكام العرفية وعطل ١٧ صحيفة . ولم يتخذ إجراء إصلاحياً سوى إصدار قانون الانتخاب المباشر وكانت الوزارة المستقيلة قد وافقت على ذلك مبدئياً أمام ثورة الجماهير .

حقيقة أطلق سراح الزعماء بعد أيام وسمح للجميع بترشيح أنفسهم ولكن بصفة شخصية لأن الأحزاب حُلَّت إثر إعلان الأحكام العرفية (٢) .

وعندنا أن نور الدين محمود لم يكن مهياً للدور الذى ألقى على عاتقه . ربما لم يشأ أن يكون أداة فى يد الوصى ، ولكنه فى نفس الوقت ضحى بسمعته من أجل المحافظة على الأمن واعتقد أن النزاهة هى الوقوف

(١) الحنفى ج ٨ ص ٢٠٦ .

(٢) محمد مهدي كبة ص ٣٣٤ .

موقف الحياء بين القوى الرجعية والتقدمية ، لذلك لم يُرض أحدًا سواء المعارضة أو القصر ، وأسفرت الانتخابات التي أجراها في ظل النظام الجديد ، نظام الانتخاب المباشر ، عن نتائج أسوأ من الانتخابات السابقة إذ حصل الزعماء التقليديون على مزيد من الأغلبية في مجلس النواب وللمرة الأولى قرر حزب الاستقلال مقاطعة الانتخابات متخليًا بذلك عن نزعته النضالية أمام الحكم العرفي .

لقد رأى البعض أن انتفاضة سنة ١٩٥٢ تدعو إلى التعجيل بإنهاء الوصاية وإناحة الفرصة لفیصل الملك الشاب لكي يمارس سلطاته . وقد توجّ بالفعل في مايو سنة ١٩٥٣ ولكن خابت آمال هؤلاء الذين اعتقدوا بأن ذلك سيحدث تغييرا في سياسة العراق الداخلية . فلم يستطع فیصل أن يتحرر من سيطرة خاله ، فكان عبد الإله هو الذي يختار الوزراء باستمرار ولم يكن فیصل سعيدا بالحكم .

وقد اتجه بعض الساسة العراقيين إلى محاولة اجتذابه إليهم فيلاحظ أن حزب الاستقلال تقدم له بعرائض في مناسبات عديدة حتى سنة ١٩٥٧ حينما تكونت الجبهة الوطنية السرية . أما اليسار فلم يوافق قط على تبرئة فیصل من المسؤولية واعتبره شريكا لعبد الإله في الأحداث التي وقعت بعد ذلك إلى قيام الثورة في سنة ١٩٥٨ .

لقد انتهت انتفاضة ١٩٥٢ بنكسة في سياسة العراق الداخلية والخارجية وتمسك السعيد من القضاء على المعارضة وكشف عن اتجاهاته الشخصية دون خوف . فبينما عجز صالح جبر عن عقد معاهدة بورتسموث أمام الوثبة الوطنية في سنة ١٩٤٨ ، تمسك نوري السعيد من ربط العراق بسلسلة من الأحلاف الغربية دون أن يواجه معارضة مكشوفة ولو إلى حين .

حلف بغداد

لم يكن حكام العراق هم الذين يسعون وحدهم إلى ربط بلادهم بالأحلاف الغربية ، فقد دخلت دولتان جديدتان إلى سياسة الشرق العربي تفتديان هذا الاتجاه وهما تركيا والولايات المتحدة بالإضافة إلى الاستعمار التقليدي ممثلا في بريطانيا . ويبدو أن تركيا أثناء شعورها بالخوف من الاتحاد السوفيتي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت تسعى لإيجاد حلفاء لها من بين جيرانها . وفي الثلاثينات وجدت في دول البلقان ضالتها . أما بعد الحرب الثانية فقد تحولت معظم دول البلقان إلى الكتلة الشيوعية فصارت تركيا تنظر إلى حكام العراق المواليين للغرب كحلفاء طبيعيين لها .

كذلك خرجت الولايات المتحدة عن سياستها التقليدية التي كانت تمتنع بمقتضاها عن التدخل في شئون الشرق الأوسط السياسية مكتفية بالنشاط الاقتصادي وتاركة لبريطانية إدارة الشؤون السياسية . فقد تصور كثير من الأمريكيين أن الرأي العام في الشرق العربي يمكن أن يكون أكثر تقبلا للتحالف مع الولايات المتحدة التي ليس لها ماض استعماري — منه لفكرة التحالف مع بريطانيا .

ولعل الأمريكيين أخذوا يشعرون بفساد تلك الخطة حينما تقدموا إلى مصر سنة ١٩٥١ بمشروع حلف الشرق المتوسط فنبذته الحكومة المصرية توا ، وستظل مصر حجرة عثرة في سبيل حكام العراق المواليين للغرب لأن مصر الثورة هي التي عرقلت خطة نوري السعيد وأنصاره لربط العراق دفعة واحدة بحلف غربي واضطرت به إلى أن ينفذ ذلك على مراحل خوفا من (م — هـ الشرق العربي)

معارضة الدول العربية وكذلك من الشعب العراقي الذي لم تتم له فرصة التعبير عن رأيه إبان هذه الأزمة .

ومن الشائع أن حلف بغداد كان هو الإنفاقية التي ربطت العراق بعجلة الغرب ، والواقع أنه حلقة واحدة في سلسلة من اتفاقيات ثلاث تمت بين أبريل سنة ١٩٥٤ وأبريل سنة ١٩٥٥ وكانت الحلقة الأولى عبارة عن اتفاق ثنائي بين العراق وبين الولايات المتحدة تعهدت فيه الأخيرة بتزويد العراق بالأسلحة بشروط تحل بالسيادة الوطنية . وحجة الولايات المتحدة في ذلك هي أنها كانت قد امتنعت من قبل عن تزويد دول الشرق العربي بالأسلحة حرصاً على أمن إسرائيل وإذن فلا بد من أخذ الضمانات إذا ما أريد منها الخروج عن هذه السياسة .

هكذا اشترطت الولايات المتحدة « ألا يستعمل العراق الأسلحة إلا لصيانة أمنه الداخلي المشروع وأن لا يقوم بأى عدوان على دولة أخرى » مادة ١ ، (١) .

وأن يكرس جميع موارده الاقتصادية والبشرية لتقوية دفاعه الداخلي والدفاع عن العالم الحر . ويجب على العراق أن يقدم للولايات المتحدة وللدول التي تعينها بالإنفاق المتبادل جميع المواد الخام التي تزيد عن حاجته ويتعهد أيضاً بعدم نقل ملكية الأسلحة إلى طرف آخر .

ولجعل هذا الاتفاق فعالاً يسمح العراق للمراقبين الأمريكيين بالاشراف على صيانة الأسلحة والتدريب على استخدامها ويحدد عند الخبراء الأمريكيين في اتفاق لاحق .

(١) انظر نص الإنفاقية في Hurewitz p. 346

وقع هذا الاتفاق الثنائي بين العراق والولايات المتحدة في أعقاب ميثاق آخر تم عقده بين باكستان وتركيا تحت رعاية الولايات المتحدة وكان هذا الميثاق يشكل جزءاً من بين سياسة الولايات المتحدة العامة الرامية إلى إحاطة الاتحاد السوفيتي بحزام من الأحلاف العسكرية وقد أغضبت هذه الاتفاقات الثنائية بريطانيا لأنها تشمل مناطق نفوذها التقليدية ، كذلك فإن هدف الدولتين المختلف في التفاصيل ، فالولايات المتحدة كانت تريد من وراء هذه الاتفاقات إيجاد حلقة بين حلفي الأطلسي وجنوب شرق آسيا ، ولذلك كانت تسمى الميثاق التركي الباكستاني بالحزام الثالث ولا ترى مانعاً من ادخال العراق فيه ، ولا يعينها كثيراً جر الدول العربية الأخرى إذا كان ذلك سيورط الغرب في مشكلات السياسية الداخلية العربية ثم أن هذه الدول لا تتأخم الحدود السوفيتية .

أما بريطانيا فكانت تستهدف الاحتفاظ بنفوذ ما في دول الشرق العربي التي كانت تخضع لها من قبل سيما وإن المعاهدات غير المتكافئة المعقودة مع مصر والعراق توشك على نهايتها (١) .

كان السعيد أميل إلى مجاراة وجهة النظر البريطانية وهو على كل حال لم يكن يدير دفة الحكم في العراق عندما عقد فاضل الجمالي الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة . ومع ذلك فنحن لا نذهب إلى حد القول بوجود سياستين متعارضتين : أمريكية ينفذها فاضل الجمالي وبريطانية ينفذها نوري السعيد ، فإن الخلاف كما أشرنا يدور حول التفاصيل ، وكان فاضل الجمالي مستعداً للتخلي عن الحكم في أى وقت لمريه السياسي ، يدل على ذلك أنه حينما أرسلت مصر صلاح سالم إلى العراق في محاولة لصرفه عن

(١) أشار إيدن إلى ذلك الخلاف في مذكراته انظر

سياسة التحالف مع الغرب ، تركت لنورى السعيد مهمة مواجهة المبعوث المصرى . وفى مرسئك ، أحد المصايف العراقية بالشمال دارت المحادثات المشهورة بين الرجلين فى أغسطس سنة ١٩٥٤ ، ودافع صلاح سالم عن فكرة وضع ميثاق التضامن العربى موضع التنفيذ وكيف أن ذلك أفضل وسيلة لتحقيق أمن الدول العربية بدون إقحام تركيا . وقد وافق السعيد مبدئياً على استبعاد تركيا قائلاً إنها تطمح فى ولاية الموصل وربما تود تكرار مأساة الإسكندرونة ، إلا أنه سخر من فكرة الدفاع العربى المشترك قائلاً أن الدول العربية مثل السعودية أو اليمن لا تملك جيوشاً على الطراز الحديث . لذلك فهى لا تستطيع الاستغناء عن مساعدة الغرب . وعليه فانه عند اقامة منظمة دفاعية عربية لابد وأن تستشار بريطانيا والولايات المتحدة فى أمور تسليحها وفى إجراءات الدفاع العربى ، لذا عاد صلاح سالم دون التوصل إلى اتفاق ، وبعد زيادة خاطفة قام بها نورى السعيد للقاهرة ثبت أنه من المستحيل التوفيق بينه وبين حكومة الثورة (١) .

ودفع ذلك الموقف الحازم من جهة مصر نورى السعيد — وقد تولى رئاسة الحكومة العراقية — إلى استئناف المباحثات مع تركيا والاتجاه السائد حينذاك هو عقد ميثاق دفاعى بين العراق وتركيا ليكون محوراً لاجتذاب دول الشرق الأوسط عامة والدول العربية بصفة خاصة . وكان

(١) ادعى نورى السعيد أن صلاح سالم كان قد وافق مبدئياً على فكرة استشارة بريطانيا والولايات المتحدة فى مسألة الدفاع العربى وأن جمال عبد الناصر أنبىه على ذلك عند هودته إلى القاهرة وذلك أثناء هجومه على الحكومة المصرية فى أعقاب المدوان الثلاثى وقد استوضح باتريك سيل الصحفى البريطانى وصاحب الكتاب القيم عن سوريا هذه النقطة من صلاح سالم قبيل وفاته فنفى تلك الواقعة نقياً بآنا .

الحزب الديموقراطى الحاكم فى تركيا آنذاك بزعامة عدنان مندريس قد خفف من النزعة العلمانية التى غرسها مصطفى كمال وحزبه الجمهورى لذلك قيل إن حكومة أنقرة تطلعت آنذاك إلى إيجاد كتلة اسلامية تحت زعامتها وكأنها تسترجع ذكريات العصر العثمانى . ولتحقيق هذا الهدف روى الفصل بين الميثاق العراقى التركى وبين الاتفاق التركى الباكستانى الذى هو جزء من الأحلاف الغربية وأشار إلى ذلك البلاغ الصادر فى أعقاب المحادثات التى جرت فى يناير ١٩٥٥ بين مندريس ونورى السعيد .

ولعل السياسى المخضرم والصدىق التقليدى لبريطانيا فى العراق كان يفكر فى أن يكون أداة للنفوذ البريطانى الذى سيتخذ صورة جديدة هى صورة الأحلاف الدفاعية فى الشرق العربى ويستطيع من وراء ذلك أن يحقق الزعامة التى يتطلع إليها منذ زمن طويل فى المنطقة . ألم تكن بريطانيا تسمى إلى شىء من ذلك فى سنة ١٩٤٥ حينما سمعت لتأسيس الجامعة العربية على أمل أن تتخذ من مصر ستاراً لبسط نفوذها ؟ وإذا كانت هذه الآمال قد ضاعت مدى فلم لا يحققها هو سنة ١٩٥٥ .

لهذا يعد تحول سوريا عن الدخول . فى هذه الأحلاف المقترحة ضربة قاضية لخطط نورى السعيد أدت إلى توجيه ميثاق بغداد وجهة أخرى ، فقد فتح باب عضويته لبريطانيا ثم إيران وباكستان وبذا صار مكلاً للميثاق التركى الباكستانى الذى تأسس تحت رعاية الولايات المتحدة ، ولم يعد هناك داع لاصطدام بريطانيا بها حول هدف الحلف الجديد .

ومن المعروف أنه كان للحكومة المصرية الفضل الأكبر فى إفساد خطط السعيد فقبيل عقد الميثاق مع تركيا دعت رؤساء الحكومات العربية إلى عقد جلسة استثنائية للجامعة فى ٢٦ يناير . حقيقة انفض المجلس دون اتخاذ قرار ولم يصدر كما كانت تروجو الحكومة المصرية ، استنكار الموقف العراقى إلا أن هذا الاجتماع وضع معارضة معظم الحكومات العربية للدخول

في الميثاق العراقي التركي ولو لدوافع وأسباب مختلفة . فإزال لدى
السعودية عقدة من الزعامة الهاشمية . أما لبنان فقد رأى فيه ملامح حلف
اسلامى . والساسة السوريون يشعرون بالضغط الشعبى حيث اعتنقت
البيئات الجديدة في سوريا سياسة الحياد وشاركت في رسم خطوطها الكبيرة
وبقيت الأردن نقطة الضعف الوحيدة . وقد لاحظت بواذر القشل للخطط
البريطانية أمام إيدن منذ ذلك الوقت فقد زار كلا من القاهرة وبغداد
زيارة خاطفة في فبراير سنة ١٩٥٥ وأدرك بعد مقابلة مع الرئيس جمال
عبد الناصر يوم ٢١ منه أن ميثاق بغداد أفسد العلاقات مع مصر وكان
من المرجو أن تتحسن بعد عقد معاهدة ١٩٥٤ وذلك دون أى كسب مقابل
طالما أن الدول العربية الأخرى ترفض الدخول في الميثاق العراقي التركي .
ويبدو أن وزير الخارجية البريطانية آنذاك فكر في التراجع عن فرض
الأحلاف على الدول الغربية لولا أنه ، حسب تعبيره ، لم يشأ أن يضحي
بنورى السعيد الذى بذل الكثير من أجل بريطانيا فقد خرج عن سياسة
أمريكا الرامية إلى الاكتفاء بمجاهاه الاتحاد السوفيتى دون إثارة مشكلات
داخلية في الشرق العربى ، وأبدى استعدادا لإدخال بريطانيا في الحلف
العراقي التركى ، بل إنه منح جميع التسهيلات للطيران البريطانى في العراق
تحت ستار هذا الحلف حتى أن الطائرات التى خرجت من قواعد الشعبية
والحجانية تنفيذاً لاتفاقية سنة ١٩٥٥ التى أنهت معاهدة ١٩٣٠ عادت من
منتصف الطريق ولم تصل إلى قواعد المعده في قبرص . وكأن إيدن
راج يبحث عن مبررات تدل على المكاسب التى حققتها بريطانيا من
حلف بغداد فذكر أنه على أقل تقدير يحظى مصالح شركات النفط في
الخليج (١) .

(١) Eden memoirs Vol. 3 p. 221. انظر كذلك بحثاً أصدره للمعهد

للمشئون الدولية من ميثاق بغداد .

R. I. I. A. The Bagdad pact London 1956.

تم عقد الميثاق العراقي التركى إذن في ظروف غير ملائمة ٢٤ فبراير
سنة ١٩٥٥ ولا يحتوى نص المحالفة على الإجراءات العسكرية التى تلتزم
بها تفصيلاً الدول الأعضاء ، وإنما يترك تعيين ذلك للمجلس الوزارى
الذى تقرر تأسيسه في المادة ٦ .

ولعل أبرز نقاط الضعف التى تضمنتها المحالفة هو ما ورد في المادة ٤
من أن جميع الأطراف الموقعة تعلن أنها لا ترتبط باتفاقات دولية تتعارض
مع هذه المحالفة وتتعهد ألا تفعل ذلك في المستقبل فهذا يؤكد
الاعتراضات التى أثارها الحكومة المصرية قبل أن يوقع العراق الحلف (١) .

ولكى تغطى الحكومة العراقية موقفها أدخلت تحفظاً على دول الشرق
الأوسط التى يجوز أن تنضم إلى الحلف ، إذ أن الولايات المتحدة كانت
تأمل في أن يفتح الباب لإسرائيل أيضاً ولذلك نص على أن باب المحالفة
مفتوح لجميع الدول التى تعترف بها الأطراف الموقعة على الحلف . لم تنضم
بريطانيا إلى حلف بغداد إلا بعد توقيع اتفاقية ثنائية بينها وبين العراق في
ابريل سنة ١٩٥٥ ولم يكن العراق بحاجة إلى الارتباط بمثل هذه الاتفاقية
لأن مدة معاهدة سنة ١٩٣٠ انتهت وإذن فإن منح بريطانيا امتيازات جديدة
تم بدون مقابل ، وبمقتضى الاتفاقية الثنائية الجديدة تحتفظ بريطانيا بمدرين
وخبراء في قاعدتى الشعبية والحجانية ويتبع هؤلاء قائدا بريطانيا الذى يكون
حلقة اتصال مع القوات العراقية ، وتتمتع البعثة العسكرية البريطانية في

(١) Hurewitz Vol. 2 p. 390 انظر الترجمة العربية في ملاحق

الكتاب .

العراق بنفس الامتيازات المعمول بها في الدول الاعضاء لحلف الأطلسي وهي مسؤولة أمام الحكومة البريطانية .

وتمنح الاتفاقية الطيران البريطاني تسهيلات للمرور في الأجواء العراقية كما تمنح الأسطول البريطاني تسهيلات أخرى في استخدام شط العرب ، ويتبادل الفريقان المعلومات بقصد تدعيم الدفاع عن الأراضي العراقية .

ولم يعرض نوري السعيد هذه الاتفاقية على البرلمان العراقي لأنه اعتبرها مكاملة لحلف بغداد . لقد حرص الأعضاء المشتركون في حلف بغداد على إعطاء العراق مركزاً ممتازاً ، فكان أول سكرتير المنظمة هو أحد العراقيين والقصد من ذلك هو إغراء الدول العربية الأخرى ولا سيما الأردن بالانضمام إلى الحلف .

ولما لم يوفق السعيد في تحقيق هذا الهدف صار يستخدم الحلف أساساً للقضاء على خصومه السياسيين وقمع الحركة الوطنية في العراق تحت ستار مكافحة الشيوعية ، فقد أسست لجنة فرعية للحلف تعرف بمكافحة الآراء الهدامة ، ولم يكن لهذه اللجنة نظير في دول حلف الأطلسي حيث تتمتع الأحزاب الشيوعية في بعضها مثل فرنسا وإيطاليا بحرية العمل بل وبمركز ممتاز ، وهذا يؤكد لنا كيف أن بريطانيا والولايات المتحدة تعامل حلفاءها في الشرق بأسلوب يختلف عن ذلك الذي تعامل به حلفاءها في أوروبا .

ومع أن الولايات المتحدة لم تشترك كعضو مؤسس في حلف بغداد ، إلا أنها اشتركت في أعمال لجنة مكافحة الآراء الهدامة .

وقد يتساءل المرء كيف تمكن نوري السعيد من متابعة هذه السياسة دون أن يصادف انتفاضات وطنية كتلك التي حدثت في سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٥٢ والرد على ذلك هو أن اليد الحديدية التي حكم بها الشعب العراقي اضطرت المعارضة إلى استخدام طرق العمل السري وتحول حزب مثل الاستقلال مثلاً من فكرة النضال الدستوري إلى فكرة الاعداد للثورة وقلب نظام الحكم القائم . ومع ذلك لم تمر هذه الأحداث دون أن تعبر المعارضة عن رأيها فثلاً أقيمت قنبلة على السفارة التركية يوم توقيع حلف بغداد .

مقدمات ثورة ١٤٠٢ هـ

رغم الانتكاسة التي تعرضت لها انتفاضة سنة ١٩٥٢ فانها لم تمر دون ان تترك أثرا يدلنا على ذلك أن الوصي لم يدع نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة رغم أن أنصاره ازدادوا عددا بعد الأخذ بنظام الانتخاب المباشر في سنة ١٩٥٢ . غير أنه توالى على الحكم صامدة تقليديون من نفس المدرسة : جميل المدفعي ثم فاضل الجمالي .

وقد أراد فاضل الجمالي وهو من الحاصلين على الدكتوراه من إحدى الجامعات الأمريكية أن يتظاهر باطلاق الحريات الفردية ، ربما تأثرا بالنزعة الليبرالية التي تشبع بها في الغرب حتى أنه افتتح مجلة عرفت بالثقافة الجديدة وساهم بالكتابة فيها كثير من اليساريين فقليل إنه فعلا ذلك كخطوة مدبرة للكشف عن بعض الشخصيات المعارضة تمهيدا للقضاء عليها .

ومع أن الجمالي كان مسؤولا كما رأينا إلى حد كبير عن تنفيذ سياسة الأحلاف إلا أنه لم يحظ برضاء نوري السعيد لوجود بعض هذه الملاح الليبرالية لذلك أضطر إلى الاستقالة وكلف رئيس الوزراء الجديد أرشد العمري بإجراء انتخابات أخرى . وهذه المناسبة حدث تطور هام في تاريخ الحياة السياسية العراقية . فقد قرر حزبا الاستقلال ، الوطني الديمقراطي أن يكونا جبهة متحدة مع حركة أنصار السلام التي ترأسها عزيز شريف والحركة الشيوعية السرية بقصد خوض الانتخابات ولكن دون أن يكون هناك ارتباط دائم بين هذه الهيئات المختلفة .

ولا شك أن هذا التكتل الوقتي مهد لقيام الجبهة الوطنية المشهورة في سنة ١٩٥٧ .

ذلك أنه منذ الانتفاضة سنة ١٩٥٢ اعتاد حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي أن يوحداهما في النضال السياسي . والامر الجديد هو اتفاق هذين الحزبين مع اليسار بما في ذلك الشيوعيين^(١) .

وكان من المفروض أن تظفر الجبهة المتحدة بعدد كبير من المقاعد سيما وأنها تتمتع بتأييد النقابات العمالية ، غير أن تدخل الحكومة السافر قد فوت عليها فرص النجاح في دوائر عديدة . وعادت الأغلبية من المستقلين وحزب الاتحاد الدستوري تحتل مقاعدها في البرلمان العراقي .

ويبدو أن عبد الإله قد انزعج لقيام التكتل المذكور فدعى نوري السعيد من لندن لكي يتسلم الحكم وقيل جميع الشروط التي قدمها الأخير لهذا الغرض وهي تقضي بحل جميع الأحزاب وحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة . هذا وإن خل نوري السعيد للحزب الذي يتزعمه إنما يدل على أن الحياة الحزبية لم ترسخ في العراق ولم تتخط الشكلى الخارجى ، على الأقل بالنسبة لهؤلاء الزعماء التقليديين .

وقد لنا الصيغة التي اتبعت في هذا الامر على أن المبرر الاساسى هو اعتبار جميع ألوان النشاط السياسى المعارض ضربا من ضروب الآراء الهدامة .

« إن كل من جذب أو روج أيا من المذاهب الاشتراكية البلشفية - الشيوعية - والفوضوية الإباحية وما يماثلها التي ترى إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسى يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدام »

(١) فاضل حسين س ٣٥٢ .

إذا كان النحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة سواء كان ذلك مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت أى شعار كان كأمناء السلام والشهيدة الديمقراطية وما شاكل ذلك ،

وقد أضاف مرسوم آخر عقوبة سحب الجنسية العراقية ممن يثبت إعتناقهم لهذه الآراء . ويستنتج من كل ذلك أن المراسيم كانت موجهة في الأصل ضد الشيوعيين وحلفائهم ومع ذلك فقد خشي أعضاء حزب الاستقلال والوطني الديمقراطي من أن يسلط نفس السيف عليهم وقتنا ما ولذلك كانوا يصدرون الاحتجاج تلو الاحتجاج على إجراءات الحكومة . واضطرتهم الأحداث في النهاية إلى الانصراف نهائياً عن فكرة العمل في الإطار الدستوري وظهرت بوادر هذا الاتجاه حينما سحب حزب الاستقلال نائبيه الوحيدين الذين تمكنوا من النجاح في انتخابات سبتمبر ١٩٥٤ التي أجراها نوري السعيد .

كذلك شعرت المعارضة بضرورة توحيد صفوفها ، ولهذا قرر الحزبان المتقاربان الوطني الديمقراطي والاستقلال الاندماج في حزب واحد يعرف بالمؤتمر الوطني وتكوين لجنة عليا بخمسة أعضاء لكل منهما .

وكان العدوان الثلاثي على مصر والموقف المتخاذل الذي وقفته حكومة نوري السعيد بمثابة نقطة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية العراقية . فلمرة الأولى تتحد جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية وتقرر اتباع نظام العمل السري . وقد ضمنت هذه الجبهة الاستقلال والحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي وحزب البعث الذي أخذ يحتمل بدوره مكانه في الحياة السياسية العراقية منذ سنة ١٩٥٦ .

إن فكرة تعاون الأحزاب المتشابهة قد راودت زعماء الأحزاب منذ

تكوينها كما أينا ، وكانت المشكلة الكبرى هي كيفية أئتلاف الشيوعيين مع غيرهم أما الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي فقد تم اندماجهما بسهولة بعد حل الأحزاب سنة ٥٤ فكلاهما امتنع عن خوض الانتخابات كما أنهما انفقا على انتقاد سياسة الحكومة الداخلية والخارجية . لذلك قررا الاندماج في حزب جديد أسموه حزب المؤتمر الوطني . وتقدم الحزب الجديد بطلب الترخيص له بالعمل في يونيو سنة ١٩٥٦ . ويلاحظ أن برنامج الحزب أرتكز في الأمور الداخلية على معارضة الإجراءات المنافية للديمقراطية التي اتخذها نوري السعيد فنذكر إنه يستهدف إقامة نظام برلماني وإحلال سيادة القانون وإطلاق الحريات الديمقراطية وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابي وحرية الصحافة وأيجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق وفي مقدمتها إلغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك وتشريع ما يقتضي لتحقيقه .

ويستنتج من ذلك أن قادة الحزبين المندمجين تمسكوا بالنظام الدستوري السابق بالرغم من أن تجربته في العراق لم تثبت نجاحها يذكر على نحو ما رأينا . ولم يدفع هذا الفشل قادة الحزبين بعد إلى التفسير الثوري .

وتأهب الحزبان للعمل وذلك بتكوين مكتب سياسي وإعلان نظام الحزب وتوضيحه في الطلب المقدم إلى الداخلية لإجازته . غير أن الوزارة رفضت السماح للحزب الجديد بالعمل مستندة إلى قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٥٤ والمشار إليه من قبل . كذلك لم تنجح محاولة أخرى في استصدار حكم من محكمة « التمييز » بعدم دستورية الرفض . ولا شك أن هذا الموقف هو الذي دفع بقادة حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي إلى

يتحولوا عن التقاليد التي أتبعوها منذ زمن طويل إلا وهي العمل في إطار النظام الدستوري ويسيروا في اتجاه العمل الثوري الذي يتطلب السرية التامة . ولعل إتباع أسلوب العمل السري المشابه لأسلوب الحزب الشيوعي كان نقطة تقارب هامة مهدت للاشتراك مع هذا الحزب لتكوين الجبهة الوطنية سنة ١٩٥٧ .

ونقبن عما سبق كيف أن هذا الائتلاف كان يبدو في كثير من الأحيان أمرا مستحيلا ، فقد سبق لحزب الاستقلال أن هاجم الشيوعية ، ومن الجهة الأخرى كان اتجاه الحزب الشيوعي في العراق هو أن تتشكل أحزاب اليسار فقط في جبهة وطنية ، وفي رأيه أن حزب الاستقلال يمثل اليمين المحافظ ، أما الحزب الوطني الديمقراطي فيمثل اليمينية الليبرالية أي التي تدعو إلى حرية نشاط الفرد في السياسة والاقتصاد وهو مبدأ يتناقض مع النظام الجماعي الذي تركز عليه الشيوعية (١) .

فلما انضم العراق إلى حلف بغداد وظهرت في العالم العربي دول وطنية أخرى تحررية تعارض الحلف وتتمتع بتأييد الاتحاد السوفيتي بل أن الاتحاد السوفيتي كما هو معلوم زود هذه القوى الوطنية في مصر وسوريا بالأسلحة ، زالت كثير من الحواجز التي كانت تفصل بين الأحزاب الوطنية والحزب الشيوعي بل أن هذا الحزب عدل أيضا من موقفه إزاء مبدأ القومية العربية ، فقد كانت تحوم حول الشيوعيين في العالم العربي شبهات قوية بمعارضتهم لفكرة الوحدة العربية وتهاونهم إزاء قضية فلسطين .

(١) انظر شرح هذا الموقف في حسين محمد الشبيبي في كتابه الجبهة الوطنية المتحدة هربقنا وواجبنا التاريخي ص ١٢ — ١٥ .

لذلك حينما أخذ الشيوعيون زمام المبادرة في الدعوة إلى جبهة وطنية حرصوا على نفي هذه التهمة .

وقد اختار الشيوعيون كامل جادرجي لكي يقوم بالوساطة بينهم وبين بقية الأحزاب . وقدما إليه مذكرة في مايو سنة ١٩٥٥ تتضمن الأسس التي يمكن إقامة الجبهة عليها : أولا أنه يجب أن تقتصر الجبهة على اليساريين والأمر الجديد هو التوسع في مفهوم اليسار بحيث يشمل « كل من يحمل فكرة تقدمية » من أحرار الفكر إلى أقصى اليسار (١) .

ثانيا : أنه يجب الاتفاق على منهاج واحد يؤدي إلى إقامة الديمقراطية ، ولكن نظراً إلى أن الشيوعيين غير متفقين على مدى الاندماج فلا بد من أن يحتفظ كل حزب بكيانه ولذلك تضمنت المذكرة تحفظاً بأنه يجب إيجاد ضمانات عملية كافية تجعل العناصر الوطنية والمستقلة وسائر العناصر اليسارية وغيرها عن تواف الجبهة مطمئنة على أنها لن تصبح آلة بيد جهة من الجهات .

ثالثا : وبناء على ما تقدم يجب ألا يوضع أي حزب من الأحزاب أمام الأمر الواقع بانباع سياسة معينة يتحمل هو مسئوليتها .

رابعا : يجب أن تبذل الجهود لإزالة الوهم السائد بصفة عامة لدى الرأي العام بأن اليساريين أو التقدميين غير قوميين وأنهم لا يهتمون بالقومية العربية ، وإنما الاعتقاد الذي يجب أن يسود لدى الرأي العام العربي بصفة عامة ، والعراق بصفة خاصة في هذا الصدد ، هو أن العرب أمة واحدة لها طابعها الخاص وثقافتها الخاصة وأحوالها الاجتماعية

(١) انظر نس المذكر : فاضل حميد ص ٣٧٨ — ٣٨٢ .

الخاصة مع تبان أقطارها في بعض الخصائص . وأن العرب كأمة أو كقطر رغم تمسكهم بقوميتهم الأصلية واعتزازهم بها يقرون جميع حقوق القوميات والأفليات التي يعيشون معها .

وعلى هذا الأساس أن كل يسارى أو تقدمى لا يمكن أن يكون إلا قوميا أصيلا . ولكن قوميته هذه يجب ألا تشوبها شائبة القومية الشوفينية المتطرفة ، في أى حال من الأحوال .

ويجدر بنا أن نتساءل هل صارت هذه النقطة الأخيرة جزءاً من عقيدة الحزب الشيوعى في العراق ، أم أنها كانت مجرد وسيلة لتقريب وجهات النظر مع حزبي البعث والاستقلال . أننا نلاحظ بأن تحولا هاما قد حدث عند الشيوعيين في آسيا وأفريقيا بصفة عامة بعد وفاة ستالين ، إذ خفت تبعية الأحزاب الشيوعية الأخرى للهيئة الدولية القائمة في موسكو ولذلك لا يستبعد أن تكون هذه النقطة جزءاً من منهج الجبهة التي أريد لإنشاؤها .

أما الالتحاق بجبهة فقد كان محل نظر من ناحية الشيوعيين فهل يعتبر أندماجا نهائيا أم مجرد مرحلة إلى أن تتحقق الأهداف فيطلق لكل حزب بعد ذلك حرية العمل . لقد كان هذا رأى الثانى هو الراجح لدى أوساط الشيوعيين (١) .

يؤكد ذلك موقف الشيوعيين العنيف ضد الأحزاب الأخرى إبان الفترة التي تعاون فيها قاسم معهم . وعلى كل فإن تنظيم الجبهة يدل على أنها

(١) انظر عزيز الشيخ جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن صدر بميد الثورة سنة ١٩٥٨ .

كانت مؤلفة من أحزاب يحتفظ كل منها بشخصيته دون أن تندمج في حزب واحد أو شيء من هذا القبيل وفيما يلى قواعد هذا التنظيم :

١ - يجب تمثيل جميع الأحزاب المشتركة في الجبهة في اللجنة الوطنية واللجنة التنفيذية واللجان الرئيسية التي دورها بممثل أو أكثر على أن يكون لكل حزب صوت واحد دائما .

٢ - يجوز ضم عناصر لا حزبية إلى مختلف لجان الجبهة بما فيها اللجنة الوطنية العليا .

٣ - لا يتخذ أى قرار ملزم إلا إذا أجمع عليه ممثلو جميع الأحزاب . أما العناصر المستقلة فالحصول على موافقتها أمر ضرورى ولكن إذا رفض أحدهم تأييد أحد القرارات لا يؤدى ذلك إلى نقضه .

٤ - لا يشترط تمثيل كل الأحزاب في اللجان الفرعية .

٥ - تظل جميع الأحزاب الداخلة في الجبهة مستقلة عن بعضها سياسيا وكذلك العناصر غير الحزبية .

٦ - فى الأمور المختلف عليها يحق لكل حزب من الأحزاب أن يدعو إلى رأيه الخاص إلا إذا كان ذلك الرأى مناقضا لروح الميثاق والقرارات التي تجمع عليها الأحزاب .

هذا وقد ارتبطت الجبهة بعدد كبير من الساسة المستقلين الذين شاركوا فى جملة مواقف حسب خطة الجبهة وربما دون علمهم بوجودها . ذلك أن الجبهة رغم كونها منظمة سرية إلا أنها تمكنت من إصدار منشورات تندد بسياسة الحكومة فى مناسبات عدة . فقد فضحت

موقفها من العدوان الثلاثي ، كما أصدرت منشورا آخر يكشف كثيراً من الحقائق المشينة المتعلقة بحلف بغداد وبموقف نوري السعيد من إسرائيل ودعوته إلى إجبارها على التفاوض وكان الاتحاد الهاشمي من أكثر الأعمال إثارة لخط الوطنيين وهو آخر ما استطاعت حكومة العراق الرجعية تنفيذه من مشروعات استعمارية .

الاتحاد الهاشمي :

منذ أن حصلت إمارة شرق الأردن على استقلال شكلي سنة ١٩٤٦ ، وتشكر المحاولات لإقامة نوع من الاتحاد بين العرشين الهاشميين في الأردن والعراق .

وعند تتبع هذه المشروعات نلاحظ أنها كانت أقرب إلى التنافس بين فرعين ملكيين من أسرة واحدة ، لذلك لم تثمر واحدة منها إلا حينما واجهت الرجعية في البلدين خطراً داهماً عليهما متمثلاً في قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وقد رأينا كيف أن مشروعاً مفصلاً للاتحاد رُسمت خطوطه في سنة ١٩٤٧ وتمت مصادقة البرلمان العراقي على المشروع ، ومع ذلك فقد ظل حبرا على ورق . وفي أثناء معركة فلسطين كان العراق من بين الأقطار العربية التي قبلت أن يتولى الملك عبد الله القيادة الموحدة للجيش العربي ، وبالرغم من وجود هذه الصلات الأسرية لم يوضع نظام القيادة الموحدة موضع التنفيذ .

ذلك أن فكرة التوسع لم تغب عن أذهان مقترحي الاتحاد من الطرفين

فقد كان عبد الله يسعى لتحقيقه على أمل أن يعلن وصيا على العرش في العراق ، فلما قُتل جاء زمام المبادرة من العراق وتضمن المشروع العراقي مبدأ إعلان فيصل وريثاً لعرش الأردن الذي ظل زمناً طويلاً غير مستقر بعد مقتل الملك . وقد بادرت بريطانيا إلى إعلان ضمائها لـ «كيان الأردن في هذه الظروف حتى تزيل مبررات الاتحاد مع العراق .

ويعتبر نظام الاتحاد الذي أعلن في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ إحياء لمشروع سنة ١٩٤٧ الذي لم يوضع موضع التنفيذ فتحتفظ كل مملكة بشخصيتها على أن تقام حكومة اتحادية بجانب حكومتين إقليميتين لكل من المملكتين . وقد زيد في مشروع سنة ١٩٥٨ إقامة برلمان اتحادى وعلم مشترك للقطرين .

ويقال أن نوري السعيد فكر في عدم الاكتفاء بإقامة الاتحاد ، وذهب إلى حد التحول عن هذا الموقف الدفاعي إلى فكرة مهاجمة الجمهورية العربية المتحدة ، وأرغى إلى عبد الوهاب مرجان رئيس الوزراء آنذاك لكي يقوم الجيش العراقي باجتياز الحدود السورية في ٢ مارس غير أن رئيس الوزراء رفض التورط في تلك المخاطرة . ويقول البعض إن هذا من الأسباب التي عجّلت بانفجار الثورة .

إلا أننا لا نشك كثيراً في صحة تلك الرواية لأن درس العدوان الثلاثي ما زال ماثلاً في الأذهان ولا بد أن يتذكر السعيد في أنه إذا أقدم على هذا العمل الذي لا يرضاه أحد في العراق ، فقد لا يطيعه الجيش وتكون تلك نهاية حكمه البغيض . ومع ذلك فقد حدث نوع من الجفاء بين السعيد وعبد الوهاب مرجان ولهذا انتهز الأول فرصة وضع النظام

الاتحادى موضع التنفيذ فوضع نفسه على رأس الحكومة الاتحادية ونصح الوصى بتعيين مختار بابان أحد أصدقاءه القريين رئيسا لحكومة العراق الاقليمية .

ويمكن القول بأن الاتحاد الهاشمى كان هو المناسبة التى سهلت على الضباط انقاذ الثورة بصورة غير متوقعة .

فقد نقلت بعض وحدات الجيش العراقى إلى الأردن وكان الداغستاني رئيس الأركان غائبا هناك ليلة قيام الثورة . وفي هذه الليلة كان من المفروض أن تعبر الكتيبة ١٩ بقيادة قاسم والكتيبة ٢٠ بقيادة عبد السلام عارف نهر الفرات إلى الأردن حيث تخرج مركز العرش بسبب الأحداث فى لبنان . وكان من المعروف أن نشطاء رجال الأمن انتقل إلى المطار هذه الليلة استعدادا لسفر الملك ونورى السعيد إلى لندن ، لحضور اجتماع حلف بغداد لذلك قرر قائدا الكتيبتين تحويل وجهتهم إلى بغداد قبل أن يعبرا نهر الفرات .

يمكن أن نوجز إذن العوامل التى مهدت لقيام الثورة فى ثلاث :

تأسيس الجبهة الوطنية التى عملت على الصعيد السياسى — قيام الاتحاد الهاشمى — تكوين لجان ثورية متعددة بالجيش منذ سنة ١٩٥٦ . ويبدو أن هذه اللجان كانت متغلغلة فى الجيش العراقى وقد تم التعارف بينها بعيد تأسيسها ، يدل على ذلك أنه لم تقع أعمال تطهير ذات شأن بين صفوف الضباط بعد قيام الثورة (١) .

(١) ذكر هذه المعلومات برنار فيرنيه الذى كان ملحقا عسكريا بالسفارة الفرنسية فى بغداد Vernier p. 134 s. q.

وهناك قضية هامة ما تزال مطروحة أمام التاريخ وهى هل كانت هناك صلة قائمة بين اللجان الثورية داخل الجيش من جهة وبين الأحزاب السياسية التى كونت الجبهة الوطنية من جهة أخرى ؟

لقد عرف مثلا وجود صلة بين عبد السلام عارف وبين حزب البعث ، غير أن هذه الصلة لا تعنى على الأرجح تبعية عارف وأصدقائه فى الكتيبة للحزب . ويختلف العراق فى ذلك الوضع عن الجيش السورى حيث كان الضباط يدينون بالولاء للأحزاب كما سئى ، لذا يرجح الكثيرون أن تكون ثورة ١٤ تموز حركة عسكرية محضة ، بينما يؤكد آخرون وخاصة الكتاب اليساريون وجود صلة قوية بين الجبهة الوطنية وبين ثورة الجيش وأن العمل تم بتدبير مشترك فيما بينهما ويستدلون على ذلك بأن الكتيبتين اللتين دخلتا بغداد ليلة الثورة اتجهتا أولا إلى السجون حيث أطلقت سراح المعتقلين من أتباع الأحزاب المختلفة وهؤلاء هم الذين صاروا وراء الجيش فى بغداد صباح ١٤ يوليو .

وسواء أصبح هذا الرأى أو ذاك فهناك حقيقة واضحة وهى أن عبد الكريم قاسم تعارن فى بداية عهده بالحكم مع مختلف القوى السياسية التى رأيناها تشكل الجبهة الوطنية .

وكان الخطأ الفاحش الذى ارتكبه هو أنه لم يلبث أن أخذ يضرب تلك القوى بعضها ببعض خاصة الشيوعيين والبعث ، وذلك بقصد التخلص منها جميعا ، ثم لم يسع بعد ذلك لإيجاد قوة سياسية بديلة تشكل قاعدة شعبية لحكمه المطلق .

البرلمانية خير وسيلة للوصول إلى السلطة . وتختلف الطبقة البورجوازية الجديدة عن الزعماء التقليديين الذين يعتمدون على الملكية الزراعية أو الأسرة أو الطائفة الدينية ، فهمي تتسكون من كبار التجار الذين ازدادت مكاسبهم أثناء الحرب خاصة وأن أعمال الإستيراد والتصدير اتسعت بسبب حاجات المجتمع الجديد^(١) . وقد جمعت الأحزاب التقليدية بين هذه البورجوازية الناشئة وبين الزعامات القديمة أحيانا وأبرز حزبين ظهرا من هذا النوع هما الحزب الوطني وحزب الشعب .

وعلى نفس النمط سيشكل حزب الشعب في سنة ١٩٤٨ وكثيرا ما كان يصعب على المرء أن يحدد هوية النواب السياسية . وقد نتج عن ذلك أن مركز النقل صار بيد المستقلين حتى إنه عندما أجريت الانتخابات النيابية الثانية في عهد الاستقلال سنة ١٩٤٧ لم يظفر حزب الكتلة الوطنية سوى بـ ٢٤ مقعدا مقابل ٥٠ من المستقلين و٥٣ يمثلون أحزاب المعارضة . ورغم هذه النتيجة فقد تمكن شكري القوتلي من تعديل الدستور لإعادة انتخابه رئيسا للجمهورية ، ذلك أن الحلاف الرئيسي في الحياة السياسية السورية إنما كان قائما بين الأجيال الجديدة التي انتظمت في أحزاب عقائدية وبين الزعامات التقليدية التي اعتمدت على مركزها الشخصي فتقدمت للانتخابات بصفة مستقلة عن الأحزاب أو تحت بطاقة الحزبين التقليديين .

الكتلة الوطنية وحزب الشعب

ولم تكن الأحزاب العقائدية قد اكتسبت نفوذا جماهيريا ، بل انحصر نشاطها في بعض الميئات كالطلاب أو الاقليات الدينية أو العنصرية ، ولإذن

(١) انظر من نشأة الأحزاب السورية . Ziadeh p. 185 s. q.

القسم الثاني : سوريا

الجمهورية البرلمانية

مرت سوريا بظروف خاصة إبان الحرب العالمية الثانية مكنتها من التخلص من الاحتلال الأجنبي قبل غيرها من دول الشرق العربي ، فقد تم جلاء القوات الإنجليزية الفرنسية المشتركة في ١٧ إبريل سنة ١٩٤٦ . وفي ذلك الحين كانت بريطانيا ما تزال تساوّم كلا من مصر والعراق على استبقاء امتيازات عسكرية مقابل الجلاء . ولذا نلاحظ أنه بينما كانت قضية الجلاء تشغل الرأي العام في كل من مصر والعراق كان موضوع الإتحاد العربي وكيفية تشكيله يمثل مكان الصدارة في سوريا وبشكل موضوع الحوار الرئيسي بين الأحزاب والقوى السياسية .

ومن قبل أن يتحقق الجلاء بيضع سنوات اختارت سوريا نظام الجمهورية البرلمانية ، وقد دلت انتخابات سنة ١٩٤٣ على أن حزب الكتلة الوطنية استرد بعض هيئته السابقة ، لذا وقع اختيار البرلمان على زعيمه شكري القوتلي كرئيس للجمهورية . ولكن ذلك لا يمنع من وجود نفس الظاهرة التي لمستها في العراق وهي أن غالبية أعضاء المجالس النيابية هم من الزعماء التقليديين الذين لا يخضعون للتنظيم الحزبي على الطراز الحديث ، غير أن هذه الظاهرة تبدو في سوريا بصورة أقل ، فإن الأحزاب السياسية انتشرت في سوريا منذ سنة ١٩١٩ وكانت تظهر وتختفي طوال عهد الانتداب .

ومنذ الحرب اتسعت الطبقة البورجوازية الجديدة في سوريا ، ويبدو أن هذه الطبقة قد وجدت في الأحزاب التقليدية وفي نظام الجمهورية

فإن وصف عقائدي لا يعنى بالضرورة كون الحزب صاحب نفوذ بين الجماهير . ونقصد بهذه الأحزاب العقائدية البعث والشيوعيين والقوميين السوريين والاشتراكيين والعرب التي كان لكل منها شبه فلسفة سياسية تلقن الأتباع أما الأحزاب التقليدية فكانت تعتمد على الولاء لشخصيات معينة .

وقد نشأت الكتلة الوطنية على شكل تجمع للسياسيين الذين رأوا أن تسووا خلافاتهم لحل القضية الوطنية حينما لاحت في الأفق احتمالات حل مرض سنة ١٩٣٦ . فهي ليست في الأصل حزبا سياسيا له تنظيماته الدقيقة وعقائده السياسية المحددة . ولم يعيش هذا التكتل طويلا لأن مشروع المعاهدة الذي توصلت إليه الكتلة مع فرنسا أغضب عديدا من الوطنيين فضلا عن أن البرلمان الفرنسي نفسه لم يصادق عليها ، كذلك ألحقت بالحكومة السورية حينذاك تهمة التهاون في موضوع الاسكندرونة وأخطاء أخرى في نظام الحكم وكثرت الانشقاقات في الكتلة فانسحب منها ناظم القدسي ورشدي الكخيا سنة ٣٩ وكلاهما من إقليم حلب ، كما شن عبد الرحمن شاهندر حملة شديدة على مساوىء الحكم التي ارتكبها أعضاء الكتلة الوطنية أثناء توليتهم الإدارة ما بين سنة ١٩٣٦ ، سنة ١٩٣٩ وحملهم مسؤولية مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ الذي عوق الاستقلال . وحينما اغتيل في سنة ١٩٤٠ لفق الفرنسيون تهمة قتله لسعد الله الجابري وجميل مردم وهما من الشخصيات البارزة في حزب الكتلة الوطنية . وكانا قد تمسكنا من الفرار إلى العراق حيث اتصلنا بالوطنيين هناك . وانفسح المجال أمام شكري القوتلي ليرقى وحده إلى زعامة الكتلة الوطنية . فلما رفعت أحكام الطوارئ استعدادا للانتخابات النيابية سنة ١٩٤٣ سمح للجابري ومردم بالعودة إلى سوريا وانضم إليهم فارس الخوري وقد اشتهر هؤلاء الثلاثة

جميعا مثل شكري القوتلي بالنضال الوطني منذ أن كان العرب يعملون لتحرير بلادهم من الحكم العثماني إلا أنهم أخطأوا حينما تصوروا أنهم هم الذين جلبوا الاستقلال إلى سوريا في نهاية الحرب الثانية وأنه آن الأوان لكي يجنوا ثمار جهودهم .

هكذا نلاحظ أن رئاسة الحكومة كانت تنحصر بين الشخصيات الثلاث : فارس الخوري وجميل مردم وسعد الله الجابري وكان هذا الأخير يعتبر من أكثر أعضاء الكتلة نزاهة . وقد أظهر اعتراضه لرئيس الجمهورية حينما أبدى رغبته في تجديد رئاسته ، وكان ذلك منافيا لروح الدستور . إذ أن واضع الدستور السوري تأثروا بالنظريات السائدة في فرنسا إبان عهد الجمهورية الثالثة وهي لا تحبذ مبدأ التجديد . وقد تصادف أن وافق المنية سعد الله الجابري قبيل إجراء الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٧ فكان ذلك من عوامل إضعاف الكتلة ولكنه قوى في نفس الوقت مركز شكري القوتلي وسهل له مسألة التجديد .

اشتدت حملة المعارضة للنظام القائم إذن بعد هذه التطورات وروجت الأنباء عن انتشار المحسوية والانحجار بترخيص الاستيراد ، وتزعّم المعارضة حزبا الشعب والبعث . وقد كان هذا الاتفاق غريبا بين حزبين يختلفان تماما في تكوينيهما الاجتماعي وعقيدتهما السياسية . وقد فسّر ميشيل عفلق هذا التعاون بأن « حزب الشعب لم يكن قد كشف بعد عن وجهه الرجعي » .

لقد تكون حزب الشعب أساسا بواسطة الأعضاء المنشقين عن الكتلة ومعظمهم كما أشرنا من أبناء حلب^(١) . لذلك قيل إن الحزب إقليمي

واقطاعى بمعنى أنه تعبير عن مصالح اقليم حلب خاصة ، وعن طبقة كبار الملاك الزراعيين الذين ينتشرون في الشمال وفي الوسط ، وقد وصف حزب الكتلة أيضا بأنه « شامى » أى خاص بأقليم دمشق ويعبر عن بورجوازية المدينة . ومع التسليم بتأثير النزعة الإقليمية في الحياة السياسية السورية ، فقد كان هناك أعضاء بارزون في حزب الشعب من خارج إقليم حلب وعلى رأسهم أبناء أسرة الأتاسى من حمص . أما أن حزب الشعب كان يعبر عن مصالح الاقطاعيين فهذه تبدو بصورة أوضح .

كذلك نسب إلى حزب الشعب نزعته الملكية ، فكان معظم أعضائه يناصرون مشروع الهلال الخصيب . ويبدو أنه لم يكن هناك إجماع على هذه المسألة ، إذ ليس من السهل على بعض الساسة السوريين التصحية بالنظام الجمهورى . ومع ذلك سيظهر معظم الأعضاء في مناسبات عدة استعدادا للاتحاد مع العراق في ظل العرش الهاشمى . ولو أن الانقسام والتردد قد أفسدا على أنصار الهلال الخصيب خططهم وانتهى الحزب بالتراجع عن الفكرة نهائيا سنة ١٩٥٥ .

والحقيقة المؤكدة هي أن حزب الشعب كان في تطلعه إلى العراق يريد أن يحقق مصالح تجار حلب فإن صلاتهم التجارية ببغداد والموصل ليست أقل منها مع دمشق فكان الحزب يسعى على الأقل لرفع الحواجز الجمركية . ظهرت آثار كارثة فلسطين في سوريا قبل غيرها من الدول العربية ، ففي أثناء الجولة الأولى من المعركة إستتقال وزير الدفاع أحمد الشرباتي ٢٥ مايو ١٩٤٨ محتجاً على سوء القيادة العربية ولم يفعل رئيس الوزراء جميل مردم شيئاً أكثر من ضم وزارة الدفاع إلى إختصاصاته وتغيير القيادة

العامة فكلف حسنى الزعيم الذى كان مديراً للأمن بقيادة أركان الجيش العورى . ولم تسكت الأحزاب الجديدة عن هذا التخاذل وشن حزب البعث حملة في الصحف على الحكومة^(١) وفي ٢٩ نوفمبر أى في الذكرى الأولى لقرار الأمم المتحدة بالتقسيم وقعت مظاهرات عنيفة في المدن السورية أدت إلى صدام مع رجال الشرطة وسقوط عدد من الضحايا مما اضطر الحكومة إلى الاستنجد بالجيش في ٣ ديسمبر ، ففتح ذلك الباب أمام القادة العسكريين للاحتسك بالشئون السياسية . وهكذا نستطيع أن نقارن بين مظاهرات دمشق في ديسمبر سنة ١٩٤٣ وحريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وقد كان كلا الحادئين بمثابة بركان اهتزت من فوقه أركان الأنظمة القائمة . ومن السهل أن نفهم قوة تأثير المشكلة الفلسطينية في سوريا فإن حدود إسرائيل تقع على مرأى من الأراضي الزراعية المسكونة وعلى بعد نحو ٦٠ كيلومترا من دمشق .

وقد شهدت البلاد على اثر ذلك أطول أزمة وزارية في تاريخها منذ الاستقلال وأخيراً عهد القوتلى للمرة الأولى منذ تولية السلطة إلى أحد المستقلين برئاسة الحكومة ووقع اختياره على خالد العظم الذى كان يعمل سفيراً في باريس .

وبما أن العظم يعد من كبار رجال الأعمال في سوريا فقد انصرف إلى معالجة الوضع الاقتصادى دون مراعاة للاحاساسات الوطنية المرهفة ، فعقد اتفاقاً مالياً مع فرنسا لتسوية الخلاف الناشئ من انفصال سوريا عن منطقة الفرنك ثم طلب إلى مجلس النواب الموافقة على مشروع التابلاين

(١) Lenczowski middle east in world affairs p. 292 a. q.

بالرغم من الاعتراضات العديدة التي أثبتت حول الاتفاق ، إذ أنه يمنح لسوريا رسوما هائلة مقابل مرور الأنابيب في أراضيها .

حقيقة لم تكن شركة نفط العراق تدفع شيئا من الرسوم حتى ذلك الوقت ولكن الوطنيين كانوا قد شرعوا في مطالبة هذه الشركة أيضا بدفع رسوم مناسبة وقد عرضت شركة التابلاين على سوريا ١٥٠ جنية عن كل ١٠٠٠ طن تمر بأراضيها إلا أن المشكلة بالنسبة للمعارضة لم تكن قاصرة على قيمة الرسوم ، بل رأى الوطنيون في سوريا ضرورة استخدام العرب للنفط كأداة للضغط على الولايات المتحدة التي منحت كل تأييدها لقيام دولة إسرائيل ولذلك حثوا المجلس النيابي على رفض الاتفاق وأيد النواب المنتمون إلى حزب الشعب هذا الموقف ربما لوجودهم في المعارضة . لذلك ظل مجلس النواب مترددا أمام مشروع التابلاين حينما وقع انقلاب حسنى الزعيم فتم توقيع الاتفاق دون مجلس نيابى ومن ثم أشيع أن الولايات المتحدة كانت من وراء الانقلاب (١) .

كانت ميزانية الدفاع التي طرحت أمام البرلمان هي الشرارة الأولى التي انطلق منها الانقلاب الأول إذ أن بعض النواب طلب تخصيص نفقات الدفاع في وقت أصبحت البلاد في أقصى الحاجة إلى تدعيم دفاعها ، وانتقلت المناقشة إلى موضوع المسؤولية عن كارثة فلسطين فقد أشار النواب الذين اعترضوا على زيادة الميزانية إلى أن الجيش قصّر أثناء المعركة وتزعّم هذه الحركة نائب يدعى فيصل العسلى وينتمى إلى حزب يمينى ناشئ سعى نفسه بالاشتراكى التعاونى ، فلعل القصد من هذه الحملة

هو رغبة رجال الأعمال في تخفيف الأعباء على دافعى الضرائب . وتلا ذلك زيارة الرئيس شكرى القوتلى للجهة حيث اكتشف بنفسه التلاعب بأقوات الجند . وحينما وضع الضابط المسئول عن ذلك رهن التحقيق هدد بأنه سيكشف جميع شركائه الكبار فدفع ذلك حسنى الزعيم إلى التعجيل بالانقلاب .

وسواء أصبحت هذه الرواية أو أن خصوم حسنى الزعيم هم الذين ابتدعوها فإن الأحداث كلها تشير إلى وجود تناقض بين القادة العسكريين وبين المدنيين إذ راح كل منهم يلقى على الآخر مسؤولية كارثة فلسطين ولم يكن القوتلى وأعدائه من أعضاء الحزب الوطنى يتمتعون كما رأينا باحترام شعبى كبير . لقد كانوا زعماء فى معركة النضال ضد فرنسا أما بعد مواجهة أعباء الحكم ومشكلات الإدارة والأعباء السياسية العربية والدولية التي تعقدت بسبب قيام إسرائيل فإن هؤلاء الساسة الذين نشأوا فى العهد العثمانى لم يكونوا على المستوى المطلوب لمجابهة هذه المشكلات .

عام الانقلابات ١٩٤٩

انقلاب حسنى الزعيم

بعد الانقلاب الذى قاده الزعيم حسنى الزعيم فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ ظاهرة جديدة فى الحياة السياسية بالشرق العربى ، حقيقة شهد العراق قبل ذلك عدة انقلابات إلا أنها لم تذهب إلى حد إسقاط النظام القائم وليس معنى ذلك أن حركة حسنى الزعيم تعتبر ثورة وهى لم تخل من عدة اجراءات اصلاحية إلا أن عمرها كان قصيراً بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تقييم مدى الحركة وأهدافها . ويكفى أن نذكر بأن حسنى الزعيم من جيل الضباط القدامى الذين نشأوا فى العهد العثمانى .

فقد ولد بحلب سنة ١٨٨٩^(١) وجند فى الجيش العثمانى العامل بالحجاز ثم أسر بعد وقوع الثورة العربية هناك سنة ١٩١٦ فانخرط مثل كثيرين من الأسرى العرب فى جيش الشريف حسين وعمل تحت قيادة فيصل ، فلما أخرجه الفرنسيون من سوريا لم يتبعه حسنى الزعيم إلى العراق بل بقى فى بلاده وقبل العمل فى الفرق الوطنية التى أسستها حكومة الانتداب . وكانت هذه الفرق أقرب إلى الشرطة منها إلى الجيش ويقودها ضباط فرنسيون وسوريون ويتولى الأولون منهم المناصب العليا وقد قاتل بجانب فيشى سنة ١٩٤١ لذلك حينما تم النصر للحلفاء واحتلوا سوريا قدم الزعيم للمحاكمة وقررت حكومة فرنسا الحرة نفيه إلى لبنان حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية ، فلما خاضت سوريا معركتها من أجل التحرير فى مايو سنة ١٩٤٥ طلب إعادته إلى الجندية للمشاركة فى هذه المعركة فرفض طلبه ولم ينجح حينما جدد مطلبه فى العام التالى ، لذا رفع دعوى على الحكومة

(١) أنظر ترجمة حياته فى بشير الموف — حقيقة الانقلاب السورى .

فى مجلس الدولة فحكم المجلس بإعادته إلى الجيش ومن هنا ندرك أن حسنى الزعيم التحق بالجيش السورى فى عهد الاستقلال على غير رغبة الحكومة القائمة . . وقد عهد إليه فى بداية الأمر بالاشراف على الشرطة . وفى أثناء معركة فلسطين تولى القيادة العامة بعد استقالة القائد السابق وحصل على رتبة زعيم ، وقد دُبر الانقلاب بالاتفاق مع ضباط الفرق ، ولذلك تم فى سر ودون الحاجة إلى إرافة دماء .

ومع ذلك فقد صادف حسنى الزعيم صعوبات جمة لإعطاء النظام الجديد صفة شرعية سواء فى الداخل أم فى الخارج حيث ترددت كثير من الحكومات فى الاعتراف بالانقلاب فى الحال ولعل ذلك راجع إلى أن رأى العام فى الشرق العربى لم يكن قد ألف بعد مثل تلك التغيرات المفاجئة .

وفى دمشق تم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء دون مقاومة وأودع الرجلان فى المستشفى العسكرى حيث حاول الزعيم انتزاع استقلالتهما فظلاً يقاومان حتى ٧ أبريل ، وفى هذه الأثناء دعى مجلس النواب لإقرار الوضع الجديد فتمسك غالبية النواب بقسم الولاء للدستور ، وتبين من المناقشات التى دارت فى المجلس أنه واجه الاحتمالات الآتية : أولاً تنصيب فارس الخورى رئيساً للجمهورية لأن رئيس مجلس النواب هو الذى يحل محل الرئيس فى حالة الغياب أو الوفاة . ولم يكن المانع من قبول هذا رأى هو كون فارس الخورى مسيحياً لأنه يتمتع بشعبية كبيرة ولكن المشككة كانت فى عدم رضا رئيس المجلس عن الانقلاب العسكرى أساساً ثانياً : تعديل الدستور بحيث ينص على حالة شغور رئاسة الجمهورية وكيفية مواجهة تلك الحالة . ثالثاً : حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ولم يتفق الأعضاء على أى من هذه الاحتمالات فانفض المجلس دون قرار ورفضت غالبية النواب التعاون مع الحكومة الجديدة لذلك لم يكن هناك

بد من أن يلجأ القائمون بالانقلاب إلى حل المجلس . ويقول أنصار حسنى الزعيم إن النواب اختلفوا بسبب التنافس على المناصب .

هل كانت من وراء الانقلاب قوة أجنبية ؟ لقد اتهم حسنى الزعيم بالتواطؤ مع عدة دول أجنبية ذكرت منها الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا أما هو فكان بوسعه أن يبرر عمله في الاعلان الذى وجهه إثر وقوع الانقلاب إذ قال : إن الانقلاب الذى حدث فى يوم الأربعاء ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩ جاء نتيجة طبيعية للأوضاع التى كانت قائمة فى البلاد منذ سنوات والتى مردها إلى قيام حكم فردى شخصى تولى تصريف شئون البلاد حسب أغراضه وأهوائه الخاصة ، ولقد تفاقم أمر تلك الأوضاع وأسرفت فيما كانت تتطوى عليه من مساوئ وعيوب منذ بدأ الدور الاشتراعى سنة ١٩٤٧ وكان سبب ذلك الاسراف تلك النية التى كان ولي ذلك العهد قد يبيتها قبل أن تجرى الانتخابات فى شهر تموز من السنة المذكورة فى تعديل الدستور لتجديد انتخابه مرة ثانية . . . ثم توأطو الفئة الحاكمة مع الطائفة النفعية والمزورة من كثرة النواب على خزينة الدولة ومصالح الأمة توأطوا أدى إلى إباحة أموال الخزينة وهتك حرية القوانين وهدر مصالح الأمة ، (١)

وقد أئحنا إلى المصادقة على مشروع التابلان وكيف أنه اتخذ دليلا على التدخل الأمريكى فى الانقلاب ويضيف أنصار هذا رأى شواهد أخرى مثل استعداد حسنى الزعيم لتنسيق الخطط مع نورى السعيد لمكافحة الشيوعية وقبوله لمشروع دفاعى للشرق الأوسط يكون مكتملا لحلف الأطلسى وتوقيع الهدنة مع اسرائيل . فضلا عن ذلك صرح أحد وزرائه وهو عادل أرسلان لجريدة الزمان القاهرية بأن الزعيم كان مستعدا لإجراء

(١) المصدر السابق - ص ١٥٤ .

صلح مع اسرائيل وأنه تأهب قبيل مقتله لإجراء محادثات فى هذا الشأن مع موسى شاريت وزير خارجيتها .

أما الذين قالوا بوجود تواطؤ بين الانقلاب وبين بريطانيا فقد استدلوا على ذلك بميل حسنى الزعيم فى أيامه الأولى إلى مشروع الهلال الخصيب . أما الملك عبد الله فقد اتهمه بالتآمر مع فرنسا مستدلا بوصول أسلحة فرنسية قبيل الانقلاب وبالصلات الوثيقة التى توطدت بعد ذلك بين قائد الانقلاب وبين فرنسا .

وعندنا أن نسبة التغيرات فى الوطن العربى باستمرار إلى فعل دولة أجنبية هو نتيجة الخلافات الداخلية أو عقد النقص . وقد يكون من الصعب على المؤرخ القطع برأى حاسم فى مثل هذه الأمور لأنها لا تثبت فى وثائق الدولة الرسمية واذن فن الأرجح أن مضى الزمن ان يسعف كثيرا فى حل الاشكال ولذا فإن القضية الأساسية التى يجب طرحها فى هذه الأحوال هى البحث عن أهداف تغيير النظام فهل الباعث مجرد الوصول إلى الساطة وحينئذ يوصف صاحب الانقلاب بالانتهازية أم أن الباعث هو تنفيذ خطة إصلاحية ؟ وقد وجد كثير من الانتهازيين بين القادة العسكريين والزعماء السياسيين إبان التقلبات العديدة التى شهدتها البلاد بعد سنة ١٩٤٩ وثبت وجود التدخل الخارجى سواء من الدول الكبرى أم الدول العربية المجاورة وكان هذا التدخل لا يعمل مباشرة بل يستند إلى شخصيات من داخل سوريا وهكذا تدفقت الأموال على ضباط الجيش والسياسة من بغداد والرياض والقاهرة فضلا عن نيويورك ولندن ، وصارت سوريا ميدانا للخلافات داخل الوطن العربى والقوى المتصارعة على النفوذ فى الشرق الأوسط ، كما انعكست هناك جميع التيارات الفكرية والسياسية التى عرفها الشرق (٢ - ٧ المشرق العربى)

العربي من المحافظين المتزمتين إلى الشيوعيين ، بل إن سوريا شهدت أحزاباً سياسية ذات آراء شاذة مثل تلك الآراء التي اعتنقها الحزب القومي السوري وكانت مشروعات الاتحاد بين سوريا وبين العراق تثير ردود فعل عنيفة في المشرق العربي وتزيد من انقساماته حدة . ولم يكن هذا الانقسام قائماً كما هو الآن بين القوى التقدمية والرجعية بل كان التنافس الأسرى على الزعامة بين الأسر المالكة هو أبرز أنواع الانقسام وقد اختفى التنافس الآن بين الأميرة السعودية وبين الأسرة الهاشمية في الأردن نتيجة الشعور بضعف مركزها أمام القوى التقدمية أما في سنة ١٩٤٩ فقد انفقت مصالح كل من الأسرة الحاكمة في مصر وفي الرياض على مناهضة الهاشميين وتطلعاتهم إلى الزعامة .

كان ثمة مشروعات لاتحاد سوريا بالبلاد المجاورة ، الأول عرف باسم مشروع « سوريا الكبرى » وهو يقضى باتحاد سوريا الطبيعية التي تضم لبنان وفلسطين والأردن تحت عرش الملك عبد الله وعرف الثاني باسم الهلال الخصيب وهو يهدف إلى إيجاد اتحاد فيدرالي من سوريا والعراق في ظل العرش الهاشمي ببغداد . ولم يكن بوسع الملك عبد الله أن يتطلع إلى ضم سوريا وبلاده ما زالت تحت الانتداب البريطاني ، فلما توصل إلى استقلال شكلي أبعد ما يكون عن السيادة الفعلية في سنة ١٩٤٦ أخذ يجي الفكرة ، مما جعل مجلس الجامعة العربية يعقد جلسة خاصة لوزراء الخارجية وانتهى إلى تصريح مشترك ذكر فيه الأعضاء أنه ليس لدى أية دولة النية للعدوان على سيادة دولة أخرى أو تغيير نظام الحكم فيها . وقد تحفظت حكومة الأردن بشأن هذا التصريح وقالت إنها تعتبر مسألة

سوريا الكبرى من الأهداف الوطنية (١) ولم يكن أحد في سوريا حتى ولو أخذ مالا من الملك عبد الله ليحرج على إعلان رغبته في وضع سوريا تحت حكمه خاصة بعد أن ازدادت سمعة الملك سوءاً في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وبقي العرش الهاشمي في بغداد بعد ذلك يتطلع إلى مشروع الهلال الخصيب مستفيداً إلى بعض الأنصار من السوريين الذين ينتمون إلى بيئات اقتصادية تخشى من تقلبات السياسة في ظل النظام الجمهوري ومن أمثلة هؤلاء حسن الحكيم ومخير العجلاني . ولم يكن حزب الشعب كحزب قد اتخذ موقفاً حاسماً من هذه القضية ، ولكن شرف كثير من أعضائه بالميل إلى الفكرة . وقد أدرك المبعوث العراقي تلك الحقيقة في أعقاب انقلاب حسني الزعيم .

ويبدو أن قائد الانقلاب ، سعياً منه لاكتساب أصوات الحزب في مجلس النواب ، أظهر ميله إلى فكرة الاتحاد مع العراق ، فلما عجز الحزب عن تكوين حكومة دستورية أصبح في غير حاجة إلى مداراته .

ومنذ أن وقع الانقلاب والحكومات العربية المتنافسة ترقب باهتمام الوجهة التي سيتجه إليها نظام الحكم الجديد . وقد اطمأنت الحكومة المصرية بعض الشيء حينما أعلن حسني الزعيم في ٢ أبريل أنه ينوي المحافظة على استقلال سوريا وسيادتها . ولما كانت المناورات التي تلت ذلك جعلتها تقف نحو أسبوعين آخرين موقف الترقب من جديد ، كذلك نظرت الحكومة اللبنانية إلى الانقلاب بكثير من الارتياب ، فقد كانت هي الأخرى تسكر مشروع الهلال الخصيب وتعتبره خطراً على مبدأ السكبان اللبناني . فضلاً عن ذلك فإن الصلات الشخصية كانت وثيقة بين رياض الصلح وشكري القوتلي واعتبر سياسة لبنان مجرد وقوع الانقلاب مساساً بالأوضاع الشرعية التي يتمسكون بها .

أخذت حكومة العراق زمام المبادرة حينما أرسلت جمال بابان في مهمة استطلاعية إلى دمشق يوم ٣ إبريل . وكان الزعيم في هذه الأيام الأولى يشعر بحرج مركزه داخليا ويخشى من أن تستغل إسرائيل هذه الظروف وتشن هجوما مفاجئا على سوريا لذلك قبل التباحث مع المبعوث العراقي على أساس اتحاد سياسي وعسكري ، ولكنه أبدى رغبة في أن يتم الاتفاق العسكري أولا ، وحسب المشروع الذي أرسله القائم بالأعمال العراقي في دمشق يوم ٩ إبريل طلبت الحكومة السورية لإنشاء قيادة موحدة وتنسيق الخطط وأشترك البلدين فوراً في صد أي عدوان تشنه إسرائيل ، على أن يتولى القيادة الطرف الذي يتعرض أولاً للعدوان^(١) . ولم يشأ نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية آنذاك أن يتورط في محالفة عسكرية دون أخذ ضمانات كإ إنشاء قواعد للجيش العراقي في سوريا . ويقال إنه لم يكن متحمساً لإيجاد اتحاد سياسي بخلاف الوصي . وكان نوري السعيد ينطق باسم السياسة البريطانية ، ولما كانت بريطانيا قد تعهدت بالاحتلال محل فرنسا في سوريا فقد كانت تفضل التزيت على الأقل في إقامة اتحاد بين البلدين . وحتى تتخلص من المسؤولية أوصت نوري السعيد بطلب إعادة الوضع الدستوري إلى سوريا قبل النظر في الاتحاد القيدري أو ما شابه ذلك . بعبارة أخرى لابد أن يقر الاتحاد مجلس نيابي سوري إلا أن هذه الخلافات التفصيلية لم تمنع نوري السعيد من أن يتحمس لاجتذاب سوريا إلى اتباع نفس السياسة الخارجية التي يتبعها العراق وأن يخوض معركة تنافس على النفوذ مع مصر في هذه المناسبة ، فطلب إلى الحكومة المصرية أن تمنع الجامعة العربية من التدخل

في شئون سوريا في الظروف الراهنة ، وبدل ذلك على أن الحكومة العراقية كانت تعتبر الجامعة مجرد أداة بيد مصر .

وبينما كانت حكومة بغداد تدرس شكل التحالف مع سوريا وصلت برقية من ممثلها في حيرة تنفيء بوصول مبعوثي حسني الزعيم إلى السعودية . فأدرك نوري السعيد أن حكام سوريا الجدد يتصلون بجميع الأطراف المتنافسة في المشرق العربي . لذا رأى أن يحسم الموقف بنفسه فقام بزيارة خاطفة إلى دمشق في ١٦ إبريل . وقد كرر حسني الزعيم رغبته الملحة في عقد محالفة عسكرية عاملة ، وأبدى استعداداً للتعاون مع تركيا والعراق لمكافحة الشيوعية الدولية ، ولكن السعيد أراد أن يحجره إلى الحديث عن الإتحاد السياسي ليعرف موقفه الحقيقي من هذه القضية فقال : إذا كان الأمر يتعلق بالدفاع ضد إسرائيل فهذا مكفول بدون عقد محالفة خاصة . أما إن كان الأمر يتعلق بتغيير نوع العلاقات السياسية بين البلدين فإن ذلك يتطلب استشارة بريطانيا التي ترتبط مع العراق بمعاهدة تحالف وكذلك إقرار الوضع الدستوري في سوريا ، ثم أظهر مشروع اتفاق عرضه سعد الله الجابري وحكومة الحزب الوطني في سنة ١٩٤٦ يقضي بتوحيد الجمارك والمواصلات كخطوة أولى نحو روابط أوثق مع العراق ، وقال إن القوتلي والجابري طلبا فقط مهلة من الوقت حتى تنهيا الأذهان في مصر والسعودية . وفي تلك الحالة يمكن عقد اتفاق دفاعي ثنائى بين العراق وسوريا وقد أخرج ذلك مركز الحزب الوطني الذي كان يتلقى الأموال من السعودية مقابل مناهضته لمشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى^(١) ويبدو أن

(١) نمرت الحكومة العراقية الوثائق المتعلقة بهذه المحادثات بعنوان : مجرى المحادثات الثنائية من الانقلاب في دمشق فيما يتعلق بالحكومة العراقية - وذلك بعد انتهاء عهد حسني الزعيم .

السعيد استخدم أسلوباً استعملائياً نفر منه حسنى الزعيم في نهاية الأمر وعجّل بالتحول نحو الفريق الآخر المنافس من الدول العربية .

ففي اليوم التالي لرحيل نوري السعيد من دمشق وصل إلى العاصمة السورية عبد الرحمن عزام وكان يعمل لحساب الملك فاروق أكثر مما يعمل لحساب الجامعة العربية وهو الذى رتب لزيارة حسنى الزعيم إلى القاهرة . وقد تمت هذه الزيارة بالفعل يوم ٢٧ إبريل وعلى أثرها تم اعتراف مصر بالنظام الجديد .

وإذن فإن الميل الذى أبداه قائد الجيش السورى نحو العراق خلال الأيام الأولى من الانقلاب إنما كان نوعاً من المناورة وقد صرح هو بذلك لبشارة الخورى عندما قابله بعد شهرين على الحدود (١) .

ولا بد أنه وازن ، بعد أن استتب له الأمر ، بين فكرة الاتحاد السياسى مع العراق وبين التعاون مع مصر والسعودية على أساس المحافظة على السكبان السورى والنظام الجمهورى بالبلاد ، فوجد أن الطريق الثانى يحقق له الطموح الشخصى والوصول إلى أعلى منصب فى الدولة . وكان الزعيم قد أعلن عند وقوع الانقلاب أن حكمه مؤقت وإعين لجنة لوضع دستور ولكنهما سرعان ما توقفت .

وفي يونيو سنة ١٩٤٩ فاجأ حسنى الزعيم مجلس الوزراء بقرار ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية على أساس الاستفتاء الشعبى .

لم يخل عهد حسنى الزعيم رغم قصره (٣٠ مارس إلى ١٤ أغسطس

سنة ١٩٤٩) من اصلاحات يمكن وصفها بأنها جذرية إذا ما قيست بمقياس المجتمع السورى التقليدى المحافظ . فى ذلك الوقت فقد ألغى الألقاب ووضع الأوقاف الخيرية تحت إشراف الدولة ، وشجع السفوز وأباح للمرأة حق التصويت وبدا سبقت سوريا جميع الدول العربية فى هذا المبدأ .

لذا وصفه بعض الكتاب الأوربيين بأنه كان ذا نزعة علمانية (١) وقالوا إنه كان يترسم خطى مصطفى كمال الذى اهتم بهذه الاصلاحات الشككية . أما فيما يتعلق بالتغييرات الاجتماعية الجذرية فإنه تقدم بخطى وثيدة فقد تحدث عن رغبته فى تحديد الثروات الضخمة وإجراء إصلاح زراعى . ويبدو أنه كان يفكر فى تقسيم الأملاك الأميرية على صغار الفلاحين دون أن يمس مصالح كبار الملاك . وفى نفس الوقت ندد بالشيعية واعتبرها من المبادئ الغربية المضادة للقومية العربية وأضاف قائلاً بأننا قوميون عرب قبل كل شئ (٢) .

ويلاحظ كذلك أنه استخدم شخصيات تقليدية عند تكوين مجلس وزرائه وكان محسن البرازى رئيس الوزراء ينتهى إلى أسرة اقطاعية فى حماة .

والإصلاح الوحيد الذى توخاه بوضوح هو تقوية أجهزة الدولة على حساب القوى التقليدية ذات النفوذ ، وهذا الهدف شئ طبعى

(١) انظر مقالا من الانقلابات السورية

Middle east Journal - January 1950 p. 1-11,

(٢) بشير الدوف ص ١٣٦ .

بالنسبة لحاكم ارتقى السلطة على أكتاف الجيش . ومن هذا القبيل وضع الأوقاف الخيرية تحت إشراف الدولة فإن ذلك يضعف نفوذ رجال الدين . وعلى هذا النحو يفسر أيضاً ميله إلى الاقتصاد الموجه ، فإن الحكومات السابقة في سوريا كانت تقف عاجزة أمام دافعي الضرائب وكبار الملاك الزراعيين . ونلاحظ أن الزعيم صرف كثيراً من اهتمامه إلى إقامة المشروعات العمرانية كاستثمار مياه الفرات في الجزيرة وتوصيل المياه العذبة إلى حلب والشروع في بناء ميناء اللاذقية . والظاهر أنه أنفذ اتفاق التابلاين على أمل أن يساعده ذلك في مشروعات التنمية ، فقد صادق على الاتفاق في ١٦ مايو رغم اعتراض عديد من الوزراء لأسباب اقتصادية وسياسية .

من ذلك ضالة الرسوم وإعفاء الشركة من دفع رسم على التفريغ والشحن في الموانئ وحقوق إنشاء المطارات . وقد أجاب الزعيم على هذه الاعتراضات بأن مصر والسعودية تستخدمان الضغط ، على سوريا لصالح الشركة الأمريكية^(١) .

وفضلاً عن ذلك فإن شركة نفط العراق لم تكن تدفع رسوماً من قبل عن الأنابيب التي تمر بسوريا حتى وضعت التابلاين هذا المبدأ .

جرت انتخابات الرئاسة في ٢٤ يونيو وفاز حسنى الزعيم بنسبة عالية من الأصوات .

وبعد خمسين يوماً على وجه الدقة وقع الانقلاب العسكرى الثانى في ١٤ أغسطس فما هى أسباب هذا السقوط السريع ؟

(١) ذكر ذلك وزير الاقتصاد في حكومة الزعيم فتح إقصاها في كتابه من ذكريات حكومة حسنى الزعيم ص ٦٠ .

هناك عدة عوامل تضافرت على ذلك .

فقد عطل حسنى الزعيم نشاط الأحزاب ولو أنه لم يحملها بصفة رسمية . ولم يحاول بعد ذلك أن يوجد هيئة سياسية بديلة عنها للاتصال بالشعب . وحتى الأحزاب الجديدة مثل البعث التي رحبت بالتغيير في بداية الأمر ، اصطدمت بازعيم بعد قليل حينما أخضع الصحافة للرقابة . ومن جهة أخرى أغضب الزعيم البيئات الإسلامية المحافظة بتشجيعه للسفور واستيلاء الدولة على الأوقاف واقتباس القوانين المدنية الحديثة - خاصة من مصر .

والأخطر من ذلك الاستياء الذى انتشر في الجيش حينما منح الزعيم نفسه رتبة المارشالية وابتعد عن زملائه من الضباط الذين تعاونوا في الانقلاب وأخذ يحيط نفسه بهالة من الأبهة والعظمة .

وفضلاً عن ذلك اتهم بأنه صار يعتمد على الأقليات العنصرية والطائفية ، ففتح الأكراد والعلمانيين المناصب الحساسة في الجيش ، واتخذ منهم حرساً خاصاً وترك الضباط العرب في الجبهة أمام إسرائيل إلى جانب اختياره لمحسن الرازى السكردى الأصل رئيساً للوزراء .

حقيقة لا توجد في سوريا مشكلة كردية وحدث اندماج كثير من الأكراد في البيئة الوطنية ، إلا أنه حينما تكاثرت الخصومات يتذكر الناس هذه الفوارق بعيدة الجذور .

وقد شبهه خصومه بحق بأنه صملك مسلك حكومة الانتداب الفرنسية التي كانت تعتمد بالفعل على الأقليات سواء في الجيش أم في الوظائف^(١) .

(١) انظر مقالاً في مجلة السياسة الخارجية الفرنسية من دور الجيش في السياسة السورية Politique étrangère Novembre 1964

وأخيراً نشأت صلات وثيقة بين النظام الجديد وبين فرنسا فكان السفير الفرنسي يتردد على قصر الرئاسة ، ولعل الزعيم اتجه ذلك الاتجاه باعتبار أن فرنسا تمنح تأييدها لجميع الذين يعارضون مشروع الهلال الحبيب .

غير أن هذا الاتجاه من شأنه أن يشير حساسية الوطنيين سيما وأن ذكرى الانتداب مازالت قريبة ماثلة في الأذهان .

ويرى بعض الكتاب أن القرار الذي اتخذته رئيس الجمهورية بتسليم ضيفه أنطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية التي أعدته كان سبباً مباشراً للإطاحة بحكمه وقد أشرنا إلى العلاقات السيئة التي سادت بين سوريا ولبنان منذ الانقلاب .

كان حسنى الزعيم يعتقد بأن رياض الصلح صديق القوتلى الحميم يحبك له المؤامرات ، لذلك فتح أبواب قصر الرئاسة لأنطون سعادة الذى جاء لاجئاً من لبنان ؛ وهو يرجو أن يحدث انقلاباً هناك على نمط الانقلاب الذى حدث فى سوريا . ولعله تطلع إلى الاستعانة بقائد الانقلاب السورى بينما أمل حسنى الزعيم فى أن يتخذ من أنطون سعادة أداة لتهديد خصومه فى لبنان .

وفى أرائل يوليو قام القوميون السوريون فى لبنان بمحاولة انقلاب فاشلة جعلت الحكومة اللبنانية تلج فى طلب تسليم أنطون سعادة ، ومن الراجح أن يكون أصدقاء لبنان مثل فرنسا أو بريطانيا وربما مصر أيضاً قد استخدموا نفوذهم لدى الزعيم لتسليم ضيفه السابق . وقد اعتبر القوميون السوريون هذا العمل خيانة تتنافى مع التقاليد العربية .

وكان فى الجيش السورى بعض الضباط المؤمنين بزعامه أنطون سعادة وقد تصدى أحدهم ويدعى فضل الله أبو منصور للانتقام بنفسه من حسنى الزعيم . وحينما دبر سامى الخناوى انقلابه طلب أن يتولى هو بنفسه محاصرة قصر الرئاسة والقبض على رئيس الجمهورية . وقد روى فى مذكراته تفاصيل تلك الأحداث وكيف التقى بفريستيه حسنى الزعيم ومحسن البرازى ووجه إليهما الإهانات البالغة وأنفذ فيهما حكم الإعدام بروح ملؤها التشفى (١) .

سامى الخناوى والانقلاب الثانى

كان سامى الخناوى يشغل منصب قائد فرقة المدرعات وهى أصلح الأسلحة لإحداث الانقلابات . وقد برر عمله بأنه جاء لينفذ الأهداف التى تنسكرها حسنى الزعيم عندما قام بحركة ٣٠ مارس . فهل كان يقصد من ذلك مبدأ الاتحاد مع العراق ؟

لقد كان التدخل الأجنبى أظهر فى حركة الخناوى منه فى حركة حسنى الزعيم ويتمثل هذا التدخل فى الأموال التى تلقاها من العراق بما يؤكد وجود تحريض خارجى . يضاف إلى ذلك أن الصحف البريطانية بادرت إلى الترحيب بالحركة ، بينما وصفت الصحف الفرنسية الحركة بأنها مؤامرة اشتركت فى تدبيرها كل من بريطانيا وحكومة نوري السعيد . وانتظرت الصحف المصرية حتى بدأت المباحثات مع العراق فوصفتها

(١) انظر تفاصيل الحادث فى مذكرات أبو منصور : أعاصير دمشق ص ٨٢ وما بعدها .

بأنها تهدف إلى بيع استقلال سوريا وسيؤكد الشيشكلي هذا الاتهام عندما يبرر انقلابه سنة ١٩٥١ (١).

على أن سامي الحناوي طبقا للخطة التي كان يميل إليها الانجليز ونوري السعيد لم يتخذ بنفسه إجراء من أجل تحقيق الهلال الخصيب ، بل أفسح المجال للسياسيين من مختلف الأحزاب للاشتراك في حكومة مؤقتة ريثما تجرى الانتخابات الجمعية تأسيسية يناط بها رسم مستقبل البلاد . واكتفى الجيش بدور المراقبة تحت إشراف مجلس عسكري تكون من أحد عشر ضابطا برئاسة الحناري .

وقد دعى هاشم الأتامي — السياسي المخضرم — إلى رئاسة الحكومة المؤقتة ولم يكن الأتامي عضوا عاملا في حزب الشعب ، بل يعتبر بمثابة راع روحى له .

وقد شغل أعضاء الحزب الآخرون معظم المناصب الوزارية الهامة . والغريب في الأمر هو إشراك كل من ميشيل عفلق وأكرم الحوراني في هذه الوزارة اليمينية فكلاهما يعتبر نفسه من ممثلي اليسار ، ولعل قبولهما للمشاركة في الحكم إنما يرجع إلى الرغبة في لفت الأنظار لحزبيهما : البعث والعربي الاشتراكي . على أنهما استقالا بالفعل حينما اقتربت الحكومة من مشروع الهلال الخصيب .

ومن السهل تفسير موقف الحناوي من إشراك ممثلي الأحزاب الجديدة ، فهو مجرد المناورة لتغطية أهدافه إلى أن تتم انتخابات الجمعية التأسيسية .

وقد جرت هذه الانتخابات في نوفمبر ودلت النتائج على ازدياد حزب الشعب نفوذا وتراجع الحزب الوطني . ولكن بدل أن تحل محله الأحزاب الجديدة ذات النزعة اليسارية ازداد عدد النواب المستقلين المؤيدين للهلال الخصيب مثل زكي الخطيب ومنير العجلاني . ومن الجدير بالملاحظة أن التنظيم الحزبي كان من الضعف بحيث اختلطت على المكتاب هوية بعض النواب ، فقبل إن أعضاء حزب الشعب بلغوا ٥١ بينما يذكر آخرون أنهم لم يزيدوا عن ٤٢ من مجموع عدد المقاعد في المجالس البالغة ١١٥ .

وقبل أن تشرع الجمعية التأسيسية في وضع الدستور كان عليها أن تنتخب أولا رئيس الدولة ، وبطبيعة الحال كان هاشم الأتامي هو أقوى مرشح .

وقد أثارت صيغة القدم الذي يتلوه رئيس الدولة المشكلة الشائكة ، مشكلة مستقبل سوريا وهل يجب أن تحافظ على النظام الجمهوري أم يفتح الطريق للاتحاد مع العراق . وقد اقترح حسن الحكيم حذف التعهد بالمحافظة على النظام الجمهوري ، واصطدم بمعارضة شديدة وذلك لأن حزب الشعب لم يكن كما ذكرنا متفقا على موضوع الهلال الخصيب ، فإن ناظم القدسي مثلا أحد أقطاب الحزب كان يعارض في التضحية بالنظام الجمهوري أو في سريان المعاهدة البريطانية المفقودة مع العراق على سوريا ، ويرى أن يقتصر الاتحاد مع العراق على إقامة اتحاد جمركي وبرلمان فيدرالي يمثل البلدين ونفى بشدة أن يكون حزب الشعب من أنصار الهاشميين (١) .

ومن الأرجح أن كثيراً من الساسة السوريين ومن بينهم بعض أعضاء حزب الشعب كان يقبل بالاتحاد مع العراق بشروط أهمها إبعاد فوري السعيد الذي يعتبرونه عميلاً لبريطانيا . يدل على ذلك أن الوصي قد أراد أن يقرب الوحدة في هذه الظروف فطلب إلى السعيد الابتعاد عن الحكم وعين جودت الأيوبي كما رأينا رئيساً للوزراء ، وأدخل في وزارته حسين جميل عضو الحزب الوطني الديمقراطي لإغراء العناصر الأخرى غير اليمينية في سوريا . وقد زالت الحاجة إلى هذه الوزارة بمجرد أن ضاعت الآمال في تحقيق الهلال الخصيب .

ولم تقف مصر جامدة إبان هذه الفترة العصيبة التي كان مصير سوريا يتقرر فيها .

ومن الراجح أن فكرة الدفاع العربي المشترك أو مشروع الضمان الجماعي الذي تقدمت به الحكومة المصرية في أكتوبر سنة ١٩٤٩ إنما كان يهدف إلى صرف سوريا عن فكرة مشروع الهلال الخصيب ، إذ أن أهم مبرر يقدمه أنصار المشروع هو الدفاع باشتراك جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية . والحق أن ناظم القدسي الذي تولى رئاسة للوزارة عند وقوع الانقلاب الثالث كان أميل إلى وجهة النظر المصرية . ولكن الرأي العام وخاصة أنصار البعث والحزب العربي الاشتراكي كان يشك في نوايا حزب الشعب وفي العديد من النواب المستقلين الذين أتت بهم انتخابات نوفمبر . لذلك استخدم الحوراني مهارته في تدبير الانقلابات وصلاته بالضباط لتدبير انقلاب آخر (١) .

(١) أبو منصور ص ٩٤ .

وعلى أثر خروجه من الوزارة راح الحوراني يتصل بأصدقائه من الضباط سرّاً وخاصة أديب الشيشكلي الذي يمت له بصلة القرابة وكذلك أبو منصور عضو الحزب القومي السوري . وكان الشيشكلي على صلة قديمة بهذا الحزب ولو أنه لم ينضم إلا إلى جماعة الحوراني ولا إلى جماعة أنطون سعادة .

وفي ١٩ ديسمبر قاد أديب الشيشكلي فرقة المدرعات التي يعمل فيها نحو دمشق واحتلها دون مقاومة . ولم يشأ أن يعطى لحرركته صورة انقلاب بل قال إنه أتى فقط لإنقاذ نظام سوريا الجمهوري ومنعها من الوقوع تحت النفوذ البريطاني أو النظام الملكي . ولم ترق دماء في هذه الحركة فترك الحناوى يغادر البلاد بسلام إلى لبنان ولكن القدر شاء أن يلتقي هو والشيشكلي نفس المصير الذي لقيه حسنى الزعيم من قبل ، فقد قتل الحناوى في أحد شوارع بيروت ثاراً على يد أحد أقارب محسن البرازى .

أما الشيشكلي فقد ظل عشر سنوات بعد خروجه من سوريا يتنقل بين مختلف دول العالم . فلما استقر به الأمر في البرازيل تبعه قاتله من سوريا إلى ضيعته النائية هناك حيث أوداه قتيلاً لأسباب شخصية كما ذكر في التحقيق .

أديب الشيشكلي والانقلاب الثالث

ينتمى الشيشكلي إلى جيل أحدث من الضباط السوريين فقد ولد في سنة ١٩٠٩ وعمل أولاً في إطار الجند الخاص أو الجيش المحلي الذي أنشأته حكومة الانتداب ، وحينما خاضت سوريا معركة الاستقلال

في سنة ١٩٤٥ ترك هذه المنظمة الاستعمارية لينضم إلى صفوف المناضلين الوطنيين . وقد اشترك في الانقلابين السابقين إلا أنه اختلف مع حسنى الزعيم فأقاله من الجيش قبيل سقوطه في ٨ أغسطس ثم أعاده سامى الحناوى بعد أيام .

ويمتاز الشيشكلى عن سلفيه بأنه كان أكثر ضبطاً للنفس وأعظم دراية بالشئون السياسية . لذلك كان عهده أطول عمراً ولكن لا بد من تقسيم هذا العهد إلى فترتين : الأولى من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥١ وقد اكتفى فيها الشيشكلى بدور المراقب وترك الجمعية التأسيسية تمضى فى طريقها من سن الدستور وتشكيل الحكومات أو سحب الثقة بها ، ولو أن ذلك لم يمنعه أحياناً من التدخل فى الأمور الشائكة . والفترة الثانية من ١٩٥١ - ١٩٥٤ وقد تولى خلالها السلطة بنفسه .

لم يشأ الشيشكلى أن يعطى فى بداية الأمر لحركته صورة ثورة أو مجرد تغيير دستورى حتى لا يضطر إلى طلب الاعتراف بحكم جديد . وقد برر حركته أمام الشعب على النحو التالى .

« ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامى الحناوى وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممثلى السياسة فى البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهورى مع بعض الجهات الأجنبية وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشتى الطرق ، بالإقناع تارة وبالتهديد الصمتى تارة أخرى ، أن يحولوا دون إتمام المؤامرة ، وأن يقنعوا المتآمرين بالجوع عن غيهم فلم يفلحوا ، فاضطر الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد وحفاظاً على نظامها الجمهورى أن يقضى هؤلاء المتآمرين . وليست للجيش أية غاية أخرى وأنه ليعلم أن

أنه يترك أمر البلاد فى أيدي رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً فى القضايا السياسية اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك . »

على أن هذا الوعد لم يكن دقيقاً وبناء عليه فقد اعتبر الشيشكلى وجود ناظم القدسى على رأس الحكومة مهدداً لسلامة الدولة فتدخلت القيادة العسكرية لإجباره على الاستقالة . وأوشك ذلك أن يثير أزمة دستورية لأن الأتاسى الذى يبغض تدخل الجيش هدد بالاستقالة ، فانتهى الأمر إلى حل وسط وهو أن يتولى خالد العظم رئاسة الحكومة وهو من المستقلين على أن يشرك معه أربعة وزراء من حزب الشعب . وقد تولى هؤلاء وزارات ثانوية بينما عهد إلى أكرم الحورانى ، صديق الشيشكلى ، بوزارة الدفاع . أما الداخلية فتولاها أحد المستقلين .

وبمضى الوقت قل الجفاء بين حزب الشعب وبين أديب الشيشكلى ربما لما أبداه ناظم القدسى من ميل نحو فكرة الضمان الجماعى فى إطار سيادة كل دولة من الدول الأعضاء للجامعة . ولهذا ترك الجمعية التأسيسية تمضى فى وضع الدستور وتحول نفسها بعد ذلك إلى مجلس نيابى لمدة أربع سنوات ، وقد أدى ذلك إلى انسحاب الحورانى من الحكومة فى إبريل وإفساح المجال فى يونيو لناظم القدسى كي يكون حكومة تحت رئاسته وهو ما اعترض عليه الجيش عند وقوع الانقلاب .

إن أبرز المبادئ التى وضعها دستور سبتمبر ١٩٥٠ هى النص على أن الجمهورية السورية جمهورية عربية وأن الشعب جزء من الأمة العربية فهو أسبق الدساتير فى البلاد العربية طراً إلى النص على هذا الوصف .

وهو لا يعكس اتجاه حزب الشعب نحو الملل الخصب كما يدعى

البعث وإنما يعبر عن الرأي العام السائد في سوريا منذ عهد طويل . وقد أثار موضوع دين الدولة كثيراً من الجدل في ذلك الوقت إذ أن معظم أعضاء حزب الشعب كانوا يميلون إلى ضرورة النص على الإسلام كدين للدولة غير أنهم اصطدموا بمعارضة قوية وانتهى الجدل إلى حل وسط وهو النص على أن دين رئيس الدولة يجب أن يكون الإسلام .

كما نلاحظ في الدستور الاتجاه إلى تدعيم النظام البرلماني ، فمجلس النواب هو الذي ينتخب رئيس الدولة وهو الذي يطرح الثقة بالسلطة التنفيذية ويسحب الثقة منها^(١) .

لم تستقر الأوضاع الداخلية بقيام النظام الدستوري ، بل على العكس كانت تلك الفترة مليئة بالخصومات بين الجيش والحكومة من جهة وبين القوى السياسية المتصارعة من جهة أخرى . وكانت الخلافات العربية ومشروعات الدفاع المشترك تغذي تلك الخصومات وتتداخل معها .

وحينما حوِّلت الجمعية التأسيسية نفسها إلى مجلس نيابي لمدة أربع سنوات قام الطلبة بمظاهرات احتجاجاً على ذلك ، والراجح أنهم كانوا واقفين تحت تأثير حزب البعث الذي رأى في هذا القرار استمراراً لنفوذ حزب الشعب مدة أربع سنوات أخرى . وفي داخل المجلس هاجم منير العبدلاني الجيش وانتقد تدخله في شؤون الحكم فطلبت القيادة تقديمه للمحاكمة إلا أن المحكمة برأته ولم تنقطع الخلافات بين هذه القيادة وبين حزب الشعب الذي كان يحكم بالائتلاف مع مستقلين إلى أن قام الشيشكلي بالانقلاب الثاني في ديسمبر سنة ١٩٥١ . قد أشرنا إلى اعتراض الشيشكلي على تولي ناظم القدسي

(١) أنظر نص الدستور في وثائق وفصوص دساتير البلاد العربية ص ١٤٢ - ١٧٧

رئاسة الحكومة في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولكنه عاد فتفاوض عن ذلك في يونيو سنة ١٩٥٠ شريطة أن يختار هو بنفسه وزير الدفاع . وكان يستتر دائماً وراء العقيد فوزي سلو ويضعه في المناصب التي يريد أن يخضعها لرقابته المباشرة .

فكما عينه في وزارة الدفاع في يونيو سنة ١٩٥٠ سمخه رئيساً للدولة حينما يتحول إلى الحكم المباشر .

وقد استغل الحزب الوطني الضربة التي تلقاها حزب الشعب فعاد يمارس نشاطه ولكنه لم يتعاون مع الشيشكلي ، بل على العكس ذكر أنصار الحزب أنهم أقدر من الجيش على مناهضة مشروع الهلال الخصيب ولذلك أخذ صبري العسلي بوجه نداءات إلى كل من شكوى القوتلي وجميل مردم اللاجئتين بمصر للعودة إلى سوريا ، واستأنفت كل من الحكومة المصرية والسعودية تأييدها للحزب الوطني لأن الدولتين المملكتيتين أميل إلى هذا الحزب من النظام العمكري . وإذن لم تسكن علاقة الشيشكلي بمصر في العهد الملكي أو السعودي بأفضل منها مع العراق . فلم يترسم إذن الشيشكلي خطى حسنى الزعيم حينما أراد أن يعارض الهلال الخصيب بالتكتل مع مصر والسعودية .

وحينما تعرضت سوريا للضغط الإسرائيلي في ربيع سنة ١٩٥١ بسبب أعمال الردم التي قامت بها إسرائيل لبحيرة الحولة تمهيداً لإقامة مستعمرات متاخمة للحدود السورية ومخالفة بذلك شروط الهدنة ، استنجدت سوريا بكل من العراق ومصر في نفس الوقت . وقد بادر العراق بتقديم المساعدات العسكرية بينما تهاكت مصر . ولم تجد القيادة العسكرية في وجود القوات العراقية خطراً على الجمهورية لأن حزب الشعب كان قد دلل على انصرافه عن فكرة الهلال الخصيب ، إذ قدم ناظم القدسي ،

وهو رئيس الحكومة السورية مشروعا إلى الجامعة العربية بإقامة اتحاد شامل على أساس تطوير نظام الجامعة مع نبذ فكرة الاتحادات الجزئية ومنها الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ، وعلى كل فقد انسحبت القوات العراقية بمجرد أن طالب إليها ذلك .

إذن لم تكن هناك خلافات أساسية بين حزب الشعب وبين القيادة العسكرية في السياسة العامة ، وإنما كان منشأ الخلاف دائماً هو استياء الحزب صاحب الأغلبية في المجلس من مجرد وجود رقيب على أعماله ، لذلك فضل ناظم القدسي الاستقالة في أغسطس سنة ١٩٥١ فدعى الناس أحد المستقلين وهو حسن الحكيم لرئاسة الحكومة وكان مشهوراً بأرائه الداعية صراحة إلى التحالف بين العرب وبين الغرب وقد جاء ذلك في وقت نشطت فيه الدول الغربية لجر مصر وبعض دول عربية أخرى إلى نظام المحالفات .

وبالنسبة لسوريا كان الجنرال روبرتسن قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط قد زار دمشق في ربيع سنة ١٩٥١ وطلب تسهيلات لممر القوات البريطانية من القناة إلى قواعد القائمة في العراق وقد عاصرت وزارة حسن الحكيم تقديم المذكرة الرابعة إلى مصر في نوفمبر سنة ١٩٥١ التي طلبت فيها كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا انضمام مصر إلى منظمة دفاعية لحوض شرق البحر المتوسط ، ولم يطلب إلى سوريا في نفس الوقت الانضمام إلى تلك المنظمة بل اكتفت الدول الأربع بإبلاغها بما تضمنته المذكرة الموجهة إلى مصر .

كانت وزارة الحكيم تضم عدداً من المستقلين بجانب أعضاء حزب الشعب باعتبارهم أصحاب الأغلبية في المجلس وكان يخشى من أن تصطدم

الحكومة الجديدة مع الجيش نظراً لأن الحكيم عرف أيضاً بميله إلى وضع سوريا تحت عرش أحد الهاشميين . على أنه لم يتخذ أى إجراء في هذا الصدد . وقد اقترن حكمه بزيارات قام بها الشيشكلي للسعودية ولبنان وكلتا الدولتين من خصوم الهلال الخصيب .

وقد سئل الحكيم^(١) عن موقفه من القضية في هذه الحقبة فقال إن دعوته الهاشمية قد انتهت بانتهاء الجيل الأول من الهاشميين وهم فيصل الأول ملك العراق وعبد الله ملك الأردن وليست له أية صلة بالجيل الجديد من هذه الأسرة ويكفي لإدانة الحكيم أشادته بالملك عبد الله ، ولا غرو فهو لم يخف ميوله نحو التحالف الغربي وخرج بذلك عن الموقف السائد لا في سوريا وحدها بل في مختلف الدول العربية . ومن المعروف أن مصر رفضت المذكرة الرابعة وفي نفس الوقت طلب النواب السوريون إصدار بيان عن الموضوع فإن وزير الخارجية وهو من حزب الشعب أعلن استنكاره لفرض الأحلاف على الدول العربية ، سيما أن ثلاثة من الدول التي قدمت المذكرة هي صاحبة التصريح الثلاثي الذي يضمن كيان إسرائيل . ويبدو أن حسن الحكيم فوجئ بهذا التصريح إذ كان يختلف في الرأي مع وزرائه من حزب الشعب واعتبر ذلك انقساماً في المجلس وقرر الاستقالة لأنه يابى « أن يكون العوبة بيد حزب الشعب » .

كانت الدعوة إلى الحياد قد أخذت تنتشر في سوريا على أفواه الأحزاب الجديدة مثل البعث الاشتراكي العربي والجهة الإسلامية الاشتراكية التي كونها محمد المبارك . وربما مال كثير من زعماء حزب الشعب إلى الفكرة ولكنهم لم يفهموها بنفس الدقة التي تقتضيها كلمة حياد ، خاصة إذا كان الأمر

يتعلق بمشكلة دولية تصطرع فيها الكتلة الشيوعية مع الدول الغربية . يدل على ذلك أن حكومة حزب الشعب أصدرت تعليماتها إلى وفدها بالأمم المتحدة لكي يصوت لصالح القرار الذي وصم كوريا الشمالية بالعدوان ، ودعى إلى ارسال قوات تحت علم الأمم المتحدة للقتال ضد كوريا الشمالية . لذا يمكن القول بأن مفهوم الحياد كان ما يزال في سنة ١٩٥١ مقصوراً في رأى الكثيرين على مناهضة الأحلاف العسكرية .

الحكم المباشر ١٩٥١ - ١٩٥٤

شهدت سوريا بعد استقالة حسن الحكيم أزمة من أطول أزماتها الوزارية إذ امتدت نحو شهر . وأخيراً وقع اختيار الأتاسى على معروف الدواليبي أحد أعضاء حزب الشعب وهو ليس من الشخصيات المؤسسة للحزب مثل القدسي أو الكخيا وربما يرجع اختياره إلى أنه صرح بنزول الأحلاف ودعى إلى استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتي . ولكن دون أن يصرح بمبدأ الحياد بل إنه كان من الطبقة المحافظة المعادية للكرامات التقدمية (١) .

ولم تكن تلك المحافظة هي سبب الاصطدام مع قيادة الجيش ، بل وقع الصدام بسبب إعطاء الدواليبي نفسه الحرية في اختيار وزير الدفاع ، وقد وقع اختياره على أحد المدنيين وكان الشيشكلي حريصاً على أن تبقى هذه الوزارة بيد شخص من أعيانها وقد سبق له أن وضع الشرطة تحت إشراف وزارة الدفاع ، وكانت هذه القضية تشغل الساسة في سوريا منذ زمن طويل فأنصار النظام الدستوري يهرون على وضع الشرطة تحت إشراف وزارة

(١) Lenczowski P. 298 S. q.

الداخلية ، بينما تمسكت الانقلابات المتوالية بوضع الشرطة في دائرة اختصاص وزارة الدفاع حيث يمكن للجيش في نهاية الأمر الإشراف عليها . ويبدو أن صبر الشيشكلي قد نفذ بعد تلك الأزمات المتوالية بين قيادة الجيش وبين هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية الذي كان ينظر بالاستياء إلى تدخل الجيش . لذلك فإن الإجراء الذي اتخذه الشيشكلي في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ يعد بمثابة انقلاب جديد أو على الأصح كان هذا الحادث أعمق تأثيراً في حياة البلاد السياسية من الانقلاب الأول الذي قام به الشيشكلي منذ عامين . وكان بوسع الشيشكلي أن يعلن ببساطة سقوط دستور سنة ١٩٥٠ ولكنه لجأ إلى إجراء أشد عنفاً وهو اعتقال أعضاء الوزارة التي تشكلت منذ يوم واحد ، مما اضطر هاشم الأتاسى إلى الاستقالة . فعينت قيادة الجيش فوزى سلو رئيساً للدولة أى أن الشيشكلي فضل أن ينتظر وقتاً آخر قبل أن يرقى إلى أعلى منصب في الدولة وأن يعمل مؤقتاً من وراء صنيعته العقيد فوزى سلو .

وقد قرب النظام الجديد إليه عدداً من الأحزاب الصغيرة المتنافرة والتي كانت تختلف عن الأحزاب التقليدية بقدرتها التنظيمية وبفلسفتها السياسية المحبوبة . وأعني بهذه الأحزاب البعث العربي الاشتراكي والجمهورية الإسلامية الاشتراكية والحزب القومي السوري ، إلا أن هذا التعاون لم يدم طويلاً خاصة حينما تأهب الشيشكلي للحكم المطلق .

لقد تعرض أديب الشيشكلي لانتقاد عنيف لأنه اصطدم بجميع القوى السياسية والاجتماعية في سوريا . كما أن شخصيته قد وصيت فيما بعد لاشتراكه في مؤامرة مع الأمريكيين ضد الحكم الوطني القائم في سوريا سنة ١٩٥٦ . ومع ذلك فن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن السفين اللتين

أمضاهما في حكم البلاد خلفتا أثراً بعيداً في حياتها ، وشهدت سوريا خلالها إصلاحات هامة . وقد يجد المرء أحياناً صعوبة في التمييز بين صفة الدكتاتورية وبين إقرار النظام وتدعيم سلطة الدولة . وفي بلاد مثل سوريا حيث تسود الروح العشائرية والإقطاعية والرأسمالية والطائفية - وهي جميعها قوى رجعية - تصبح قوة الدولة أمراً ضرورياً لإجراء أى إصلاح وهذا ما حاول الشيشكلي أن يفعله أثناء توليه السلطة .

فقد وضع رقابة شديدة على خروج الأموال من البلاد . وأمر بعض الشركات الأجنبية وألزم الشركات الأخرى التي لها فروع في البلاد بأن يكون ممثلوها في سوريا من المواطنين ورفع الضريبة على الدخول إلى نسب عالية تبلغ ٣٦ ٪ أى أنه حاول أن يحطم قواعد الاقتصاد الحر السائد في سوريا . وأهم من ذلك أصدر في يناير سنة ١٩٥٢ قانوناً بتحديد الملكية الزراعية في المستقبل واعطاء الفلاحين المستأجرين للأراضي نسبة أعلى من المحصول إذ كان المالك يحصل على ٧٥ ٪ من المحصول فأخذ بنظام المناصفة (١) .

ويقال إن هذا الإجراء اتخذ نتيجة جهود أكرم الحوراني وهو أكثر السياسيين اتصالاً بالشيشكلي ، فقد ضمن برنامج حزبه الذي تأسس في سنة ١٩٥٠ مبدأ الإصلاح الزراعي . كما قام بنشاط ملحوظ ضد أصحاب الأملاك الزراعية في حماة . وكانت ظاهرة جديدة على حياة الشرق العربي المعاصر ، دعوة الحوراني إلى عقد مؤتمر للفلاحين في حلب سبتمبر سنة ١٩٥١ وتحدث المشتركون فيه عن ضرورة توزيع الأراضي وتغيير العلاقة بين المالك والمستأجر .

أما موقف الشيشكلي من قضية الوحدة العربية فيتطلب فهمه شيئاً من

(١) Warriner : p. 101-105

الدقة . لقد طاف في أوائل سنة ١٩٥٢ بالأردن ولبنان والسعودية وكان يعلن دائماً تمسكه بالفكرة العربية وبمبدأ الوحدة الشاملة لا الوحدة الجزئية وقد رأيناه يبرر وجود حركته ذاتها بمعارضة الهلال الخصيب . ولكن إذا تأملنا في أقواله نلاحظ أنه كانت تقلت منها عبارات تدل على نزعة الإقليمية فقد كان يتحدث دائماً عن ضرورة سيادة الأمة السورية ، وذهب في تمجيد الوطن الإقليمي إلى حد القول بأن سوريا تشبه بروسيا العرب وأنها ستعمل على تحرير العالم العربي من الاستعمار . ويختلف الدستور الذي وضعه سنة ١٩٥٣ ، في اختيار العبارات التي تؤكد عروبة سوريا فهي أقل تأكيداً من العبارات التي استخدمها دستور سنة ١٩٥٠ فقد جاء في المادة الأولى أن سوريا جمهورية عربية ديمقراطية ذات سيادة تامة . . والشعب السوري جزء من الأمة العربية وعلى الدولة أن تسعى في ظل السيادة والنظام الجمهوري لتحقيق وحدة هذه الأمة .

ويقال إن دعوة الشيشكلي إلى مبدأ الوحدة العربية كان مجرد تظاهر لينفي عن نفسه اعتناق مبادئ الحزب القومي السوري المضادة لمبدأ العروبة والتي تنفر منها الغالبية العظمى من الوطنيين السوريين (١) .

وسواء أكانت دعوته الوحدة العربية تظاهراً أم إيماناً بمبدأ فإن قوله بالوحدة الشاملة لا الجزئية كان موجهاً أصلاً ضد فكرة الهلال الخصيب ، لذلك كانت علاقات سوريا بالعراق متوترة منذ أن تسلم الشيشكلي السلطة ، ودعى نوري السعيد إلى عدم الاعتراف بالنظام الجديد

(١) انظر دساتير البلاد العربية ص ١٢٨ وتصريحات الشيشكلي حول القضايا المختلفة في Ziadeh p. 126-140

بعد الانقلاب الثاني سنة ١٩٥١ وأدى ذلك كله إلى إعادة التكتل الذي كان قائماً في عهد الزعيم والذي يضم مصر والسعودية إلى سوريا .

إلا أن الشيشكلي لم يذهب مثل الزعيم إلى حد تدعيم مركزه عن طريق صلاته بالملكية المصرية . ورأى في قيام ثورة سنة ١٩٥٢ عاملاً جديداً لتدعيم التقارب بين سوريا ومصر وبادر بزيارة القاهرة في ديسمبر حيث تبادل العبارات الحارة مع رجال الثورة .

وعند عودته من مصر فوجئ الشيشكلي بمجموعة من صغار الضباط على رأسهم عدنان المالكي يتلقونه في المطار ويقدمون إليه مطالب خطيرة : إعادة الحرية الكاملة للأحزاب السياسية وإيقاف التبرعات شبه الاجبارية التي تجمع باسم الجيش والتي تصرف في حقيقة الأمر للحزب السياسي الجديد الذي أسسه الشيشكلي باسم حركة التحرير العربي .

وتظاهر القائد الأعلى بقبول المطالب إلى أن عاد إلى مقر القيادة ، وحينئذ تمكن من اعتقال الضباط الذين اشتركوا في هذا الحادث . ولما كان المالكي متصلاً بحزب البعث فقد أسرع زعماءه إلى الفرار خارج البلاد حيث شرعوا في شن حملة صحفية علنية ضد نظام الشيشكلي . ووصفت صحيفة لوموند حالة سوريا في ٢٠ مارس بأنها تنذر بقيام حرب أهلية وقالت إن السجون صارت مملوءة بالمعتقلين السياسيين . وفي هذه المرحلة فقط فكر الشيشكلي في الرئاسة ، مع أنه ظل مبتعداً عن السلطة الرسمية أيام كانت البلاد هادئة .

ويبدو أنه كان قدمه لذلك بإنشاء حركة التحرير العربي في سنة ١٩٥٢ .

وقد ذكر عند تأسيسها أنها ليست حزبا جديداً يضاف إلى قائمة الأحزاب الطويلة التي شوشت على الشعب تفكيره ، بل الغرض منها هو أن تضم جميع العناصر الطيبة من مختلف الأحزاب والطبقات ، فكان ذلك نذيراً بتصفية الأحزاب السياسية .

والواقع أنه منذ استيلائه على السلطة سنة ١٩٥١ شل نشاط الأحزاب ولو أنه لم يحملها رسمياً إلا بعد حادث المطار المشار إليه واستثنى الحزب القومي السوري من تلك الإجراءات المضادة . وتلى ذلك إسقاط دستور سنة ١٩٥٠ وصياغة دستور جديد وصفه الشيشكلي بأنه من أعظم دساتير العالم طراً وهو يقيم في البلاد جمهورية رئاسية بدل الجمهورية البرلمانية حسب الدستور السابق . وبعد الموافقة شبه الإجماعية على الدستور الجديد ، رشح نفسه للرئاسة وحصل عليها عن طريق الاستفتاء يوليو سنة ١٩٥٣ . ثم أجريت انتخابات نيابية لم يشترك فيها من غير حركة التحرير العربي سوى الحزب القومي السوري وقد ظفر بمقعد واحد بينما احتلت حركة التحرير العربي بقية المقاعد البالغ عددها اثنين وثمانين .

ووضعت هذه الأنظمة بعد أن اشتدت حركة المعارضة لحكم الشيشكلي وكان هو نفسه يصور هذه المعارضة بقوله أن عدوى مثل ثعبان رأسه في جبل الدروز وجسمه في حمص وذيله في حلب .

والصدام بين الشيشكلي الذي أراد أن يقيم وحدة متجانسة في سوريا وبين نزعة الدروز الإقطاعية الانفصالية أمر محتوم . ولم يكن دافع الدروز هو السخط على نظام الحكم الذي وصف بالديكتاتورية ، بل تقوية أجهزة الدولة المركزية في دمشق . وقد سبق لاقطاعى الجبل أن شنوا

حملة في سنة ١٩٤٧ على حكومة القوتلي حتى اضطر هذا الأخير إلى إثارة الفلاحين ضد سلطان الأطرش، بالرغم من أنه لم يكن يشجع مثل هذه الحركات ذات الطابع الاجتماعي. وقيل في ذلك الحين إن الدروز يتآمرون مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى.

على كل تمكّن حسن الأطرش من قمع حركة الفلاحين بقوة الإقطاع المسيطر على الجبل. ومن هنا نقبين كيف أن النزعة الانفصالية في جبل الدروز ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقطاع. ويمكن أن نزول في ظل حكم تقديس ولا شك أن تسمية الجبل بجبل العرب يشير إلى الرغبة في إزالة النزعة الطائفية.

أما حمص فهي موطن أسرة الأناسي وهي أيضاً أسرة لها أملاك واسعة في المنطقة.

وقد انفردت حمص باصدار جريدة معارضة تسمى سوريا الجديدة وفي حلب استندت المعارضة إلى الأقليات العنصرية والدينية المنتشرة في المحافظة. وقد استمات من إجراءات الشيشيكلي التي تستهدف إقامة أمة متجانسة مثال ذلك إلزام أصحاب المحلات العامة باستخدام اللغة العربية في اللافقات، كما ألزم رجال الدين على اختلاف مذاهبهم باستخدامها في الحفلات العامة، واشترط على المؤسسات الرياضية بأن تخصص نصف المقاعد على الأقل للمسلمين السفين. وفي يوليو سنة ١٩٥٣ تم اجتماع عري بين ممثلي الأحزاب على اختلاف نزعاتها والشعب الحزب الوطني، البعث والحزب الشيوعي. وصدر ميثاق وطني تعهد بمقتضاه ممثلو هذه الأحزاب على أن يعمل كل في نطاقه الإقليمي لتحرير نفسه على أن تتم استجابة آلية عند انطلاق الشرارة الأولى من جبل الدروز.

ومن هنا يتضح أن المعارضة لحكم الشيشيكلي قد جمعت عناصر متنافرة

كل للتنافر من الشيوعيين إلى رؤساء الإقطاع في جبل الدروز. وفي مثل هذه الحالة لا بد وأن تختلف البواعث اختلافاً أساسياً فهي عند البعض مجرد المصالح الشخصية كما هو الحال بالنسبة للاقطاعيين أو الدفاع عن مثل سياسية معينة لا تتفق ونظام الشيشيكلي.

ويرى بعض الكتاب أن سوء الأحوال الاقتصادية في شتاء ١٩٥٤/٥٣ كان له أثر بعيد في تقوية المعارضة سيما وأن الشيشيكلي كان ينسب إلى حكمه باستمرار ازدياد الرخاء في سوريا خلال الأعوام السابقة، فيقتضي منطق الأشياء أن يحتمل حكمه أيضاً مسئولية سوء الأحوال الاقتصادية. مع أن المسألة لم تكن بهذه البساطة، فقد أتاحت الظروف الاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية للطبقة البورجوازية أن تمد نشاطها إلى الريف وتنقل معها وسائل الزراعة الحديثة.

وقد توسع الملك الجدد في زراعة القطن حتى بلغ في سنة ١٩٥٣ عشرة أضعاف ما كان عليه في سنة ١٩٤٥ كما ازداد محصول القمح ازدياداً هائلاً وصارت سوريا أكبر مصدر للقمح للأردن والعراق. ومعنى ذلك أن كبار الملاك كانوا وحدهم هم المستفيدين من هذا الرخاء. لذلك جرت محاولات لتغيير نظام المزارعة ورفع نصيب الفلاح من المحصول. ولم تشدد الحكومة لوضعها موضع التنفيذ.

امتد السخط إلى الجيش بعد احتلال الشيشيكلي لمنصب الرئاسة رسمياً فقد ابتعد عن رفقائه القدامى في السلاح وفضل الاعتماد على الحركة السياسية الجديدة التي أنشأها على أمل أن يكون لحكمه جذور شعبية، إلا أنه لم يوفق بدليل أن الحركة زالت بسقوط حكمه.

ومع ذلك لا يمكن القول بأن الشيشكلي قد اختفى دون أن يترك أثراً كما هو الحال بالنسبة لحسنى الزعيم . فقد احتاج الأمر إلى تجديد قرار بحل حركة التحرير سنة ١٩٥٥ كما بقي له بعض الأنصار في سوريا . إلا أنه شوه سمعته فيما بعد حينما اشترك في مؤامرات مع دول أجنبية بقصد استعادة الحكم .

استفادت المعارضة من تأييد بعض الحكومات العربية وخاصة العراق . كما أن لبنان آوى كثيراً من اللاجئين السياسيين ، وأعلن كمال جنبلاط تأييد إخوانه الدروز في سوريا الذين تعرضوا للبهزار .

أما الحكومة العراقية فصارت تقدم الأموال لجميع فئات المعارضة وليس لحزب الشعب فقط الذي له بها صلات قديمة . وقد كشفت المحاكمات التي أجراها عبد الكريم قاسم لبعض الساسة العراقيين سنة ١٩٥٨ عن شخصيات سورية كثيرة تلقت الأموال من العراق ومن بينها صبرى للعسلى الذى قيل أنه تلقى ١٥ ألف دينار في هذه المناسبة وكان يشغل في ذلك الحين منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة فأخرج مركزه واضطر إلى الاستقالة (١) .

وعما يؤكد تدخل الحكومة العراقية تقدم فاضل الجمالى رئيس الوزراء مشروع اتحاد فيدرالى جديد أمام الجامعة العربية بعيد سقوط الشيشكلي ، يستهدف إقامة اتحاد فيدرالى بين الدول العربية على أن يبدأ بسوريا والعراق والأردن . ولا شك أن بريطانيا صارت

(١) انظر مقالات محمد جمنين هيكل ما الذى جرى في سوريا الأهم من ١٣ / ١٠ الى ١٩٦١/١٢/١٠ .

ترى من مصلحتها إقامة حكم موال في سوريا وقد لا تكون مهمة بأمر الاتحاد السياسى أو تغيير الوضع الدستورى ، ولكن إنتاج العراق من النفط قد ازداد من ٦ ملايين طن سنة ١٩٥٠ إلى ٣٠ مليون سنة ١٩٥٣ مما جعل بريطانيا أشد حرصاً على تأمين نقل النفط عبر سوريا إلى حوض المتوسط . فلا بد أن تكون قد أسهمت في تقديم الأموال أو في تشجيع العراق على تدبير هذه المؤامرات .

وقد شهد غازى الداعستاقى في محاكماته أمام محكمة الشعب العراقية سنة ١٩٥٨ أن الجيش العراقى وضع خطة لغزو سوريا أثناء الفوضى التي عمت في الأيام الأخيرة من حكم الشيشكلي (١) .

اتخذت المعارضة لحكم الشيشكلي صورة مكشوفة تقريباً من ديسمبر ١٩٥٣ حتى سقوطه في آخر فبراير ١٩٥٤ فقد قام الطلبة بالمظاهرات المألوفة في مثل تلك الظروف وأقفلت الحدود مع لبنان .

وبلغ عدد المعتقلين من رجال الأحزاب أكثر من مائة من بينهم هاشم الأتاسى وأعلنت الأحكام العرفية ، وتسلم السلطة قواد الحاميات في المحافظات .

ورغم ذلك كان لابد من تدخل الجيش لإحداث الضربة النهائية ، وقد سبقت إلى ذلك حامية حلب حيث استولى فيصل الأتاسى على المدينة وتبعه أمين أبو عساف قائد الفرقة الثالثة الرابطة في دير الزور وربما

(١) استغل سبيل معاصر جلسات محكمة الشعب في كتابه لشار إليه من سوريا Seale 140 s.q.

كان يعمل بدافع تضامنه مع طائفته في جبل الدروز ، ثم مصطفى حمدون تليذ الحوراني والمنتضى إلى حزب البعث . وقد كان قائداً لحامية حماة .

وإلى ذلك الحد كان الشيشكلي مستعداً للمقاومة لأن حامية دمشق تؤيده ، إلا أنه في اليوم التالي أى في ٢٦ فبراير انضمت إلى الثوار حاميات جديدة في حمص وفي حوران ووجه ثوار حلب إنذاراً إلى الشيشكلي بمغادرة البلاد قبل صباح ٢٧ . إلا أن حامية دمشق ما تزال موالية وهى تضم معظم الأسلحة الثقيلة في قطنة والقابون ، واللواء شوكت شقير القائد العام محافظ على ولائه الرئيس ، فلماذا إذن استجاب الشيشكلي للأنذار ؟ أما هو فقد برر ذلك برغبته في تجنب البلاد حرباً أهلية .

وقد كان معروفاً بالفعل بكرمه لسفك الدماء . ولو أنه قد تميز في حرب فلسطين إلا أنه في ميدان السياسة كان يفضل أسلوب المؤامرة على المواجهة وربما فكر أيضاً في احتمال استنجد الثوار بالعراق وفي كلا الحالين فقد تصرف بدوافع خلقية . ولكن خصومه يقدمون تبريراً آخر لهذا التصرف ، وهو أنه كان قد جمع أموالاً طائلة وهربها خارج البلاد ففضل أن يستفيد بها على أن يقامر بحياته . والدليل على ذلك هى تلك الضيعة الكبيرة التى اشتراها فى البرازيل فيما بعد .

نفذ الشيشكلي الإنذار فى ٢٨ فبراير إذ سافر إلى بيروت حيث التجأ إلى السفارة السعودية وكان يحظى حتى اللحظة الأخيرة بتأييد كل من مصر وحكومة الرياض . ورغم ذلك فقد أصر اثنان من ضباط الضباط فى حامية دمشق وهما عبد الحق شحادة وحسين حدة على استمرار شرعية الحكم ودعيا رئيس مجلس الأمة وهو مأمون الكزبرى إلى تولى

رئاسة الجمهورية كما يقضى الدستور . على أن ذلك الوضع لم يدم أكثر من يوم واحد إذ ظهرت معارضة من نوع جديد خارج الجيش تتمثل فى جماعتين مدربتين تدريباً جيداً على نظام الخلاياهما الإخوان والشيوعيون . فقد اتحدت هاتان الجماعتان المتضادتان لإسقاط الآثار الباقية من حكم الشيشكلي . وتمكنت جموعهما من الاستيلاء على إذاعة دمشق وعلى البرلمان الذى لم يجد بداً من حل نفسه .

وكان قواد الحاميات قد اتفقوا من قبل على إسقاط النظام القائم وإعادة هاشم الأتاسى مؤقتاً كرئيس للجمهورية إلى أن تجرى انتخابات نيابية تكشف عن وجه سوريا الجديد .

ولولا أنه لم ينفرد ضابط واحد بالانقلاب لحل حكم فردى جديد حل الشيشكلي ولكن إسهام ضباط متعددين فى هذا العمل مهد السبيل لعودة الجمهورية البرلمانية فترة أخرى من الزمن .

الجمهورية غير المستقرة ١٩٥٤ - ١٩٥٨

الأحزاب الجديدة

سيطرت الأحزاب التقليدية في عهد الجمهورية البرلمانية الأولى من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ على حياة البلاد السياسية . ولا شك أن الانقلابات العسكرية المتوالية قد نالت من قوة تلك الأحزاب وأفسحت المجال لظهور نوع جديد منها يمكن وصفه بالأحزاب العقائدية وخاصة البعث والشيوعيين .

وكانت الأحزاب التقليدية تستند على الولاء لشخصيات معينة ، أما الأحزاب الجديدة فتقوم على أساس مبادئ سياسية وبرامج محددة بصرف النظر عن صحة هذه المبادئ أو أخطائها أو عن مدى انتشارها بين الجماهير بل على العكس منتبئين من هذه الدراسة أن واحداً من الأحزاب العقائدية لم يستطع أن يظفر بتأييد شعبي واسع النطاق . لذلك لم تلجأ تلك الأحزاب في عهد الجمهورية البرلمانية الجديدة إلى أسلوب العمل الدستوري والسعى إلى السلطة عن طريق الممارك الانتخابية فقط ، بل استمرت في البحث عن تأييد لها في الجيش .

ولهذا بقي تأثير الجيش في السياسة قائماً خلال تلك الفترة وإن كان البرلمان هو صاحب السلطة العليا من الناحية الرسمية .

ذلك أن الأحزاب التقليدية ظلت صاحبة الأغلبية في البرلمان الذي انتخب سنة ١٩٥٤ إلا أن الأحزاب العقائدية كانت تتفوق عليها بفضل تدريب الأعضاء وتنظيمهم في خلايا أو شبه منظمات عسكرية . ولهذا السبب نفسه لم تزل تلك الأحزاب بمجرد صدور قرار بحلها سنة ١٩٥٨ بخلاف الأحزاب التقليدية التي لم تستطع أن تستأنف حياتها بعد عهد الوحدة .

البعث

بدأ البعث أشبه بحركة فكرية تدعو إلى التجديد أو « البعث » في الأدب والسياسة والاجتماع ، وذلك حينما أخذ اثنان من مدرسي المدارس التجهيزية يصدران في دمشق مجلة الطليعة منذ عام ١٩٣٥ وهذان الرجلان هما ميشيل عفلق أستاذ التاريخ وصلاح الدين البيطار أستاذ الطبيعة والكيمياء . وكان الرجلان قد تعارفا في باريس أثناء عهد الدراسة بالجامعة هناك ١٩٣٤/٢٩ . واتصلا مثل غيرهما من شبان آميا وأفريقيا بالأحزاب اليسارية الفرنسية ، وعن طريقها عرفا أساليب الحوار السياسي والتنظيم الحزبي .

وباستثناء الحزب الشيوعي فإن المفكرين والساسة الذين يوصفون باليساريين في فرنسا في ذلك العهد كانت تسيطر عليهم الآراء الليبرالية أي تلك التي تمجد حرية النشاط الفردي سواء في ميدان السياسة أو الاقتصاد . وما يبعث على الدهشة أن يذكر عفلق في إحدى مؤلفاته (١) إعجابه بأندريه جيد ورومان رولان مع أن الكاتب الأول معروف بمنزلة الفردية وعدم اكترائه المبادئ الخلقية ، مما فتح الباب أمام كثيرين من خصوم البعث للنشكك في أهداف الحزب الاشتراكية إبان قيادة عفلق له . إذ من المعروف أن الاشتراكية تتعارض في أصلها مع إطلاق حرية النشاط الفردي وترى ضرورة إخضاعه لتوجيه الجماعة للخدمة مصالحها بطريقة أفضل .

(١) عفلق البيطار القومية العربية ص ١٣ .

استخدم كل من عفلق والبيطار وظيفتهما لبث آرائهما بين تلاميذ المدارس التجديدية وهي تمثل حينذاك أعلى مراحل التعليم إذ لم تؤسس جامعة دمشق إلا بعد الحرب الثانية .

ويقال أن مدرسا ثالثا يدعى زكي الأرسوزي قد أسهم في الدعوة بنفس الآراء ، بل يقول خصوم البعث (١) إن له الفضل الأول في غرس الفكرة لأن الأرسوزي هو من أبناء اللواء السليب فلا بد وأن تكون نفسه قد أشبعت بمبدأ القومية العربية . وقد تعمد كل من عفلق والبيطار إخفاء شخصيته حتى ينسب لنفسيهما فضل تكوين الحزب .

وعندنا أن فكرة القومية العربية ليست جديدة على سوريا فالدعوة إليها ومحاربة تبيان مقوماتها ترجع إلى العهد العثماني عندما تكونت الأحزاب المناهضة للحكم التركي مثل العرب الفتاة أو العهد .

حقيقة وضع الأرسوزي كتابين ضمنهما الدعوة لمبدأ الوحدة العربية بنفس الأسلوب الذي اتخذ البعث ولكن هذين الكتابين لم ينشرا إلا في سنة ١٩٥٨ (٢) .

ومن هنا يتضح أيضاً أن حزب البعث ليس هو أول داع لفكرة الوحدة العربية في سوريا فقد تبنتها جميع الأحزاب الأخرى مع اختلاف التشدد في مبدأ الوحدة باستثناء الحزب القومي السوري كما سنشير إلى ذلك بعد قليل .

ولعل الجديد في الأفكار التي روجها حزب البعث هو طريقة الحوار التي استخدمها مع الشيوعيين لبيان الفرق بين المبدأ القومي وبين العنصرية وكيف أن القومية العربية تختلف في منشئها وفي ظروفها عن الحركات القومية في أوروبا ذات الطابع اليميني .

(١) الصفدي ص ٥٦ .

(٢) انظر الأرسوزي (١) الأمة العربية (ب) ما كنا القومية سنة ١٩٥٨ .

أخذت حركة البعث العربي تتحول إلى شبه حزب سياسي منذ أن صدر أول منشور عن الحركة في سنة ١٩٤١ . وقد تضمن تنديدا بحزب الكتلة الوطنية لا لأنه تهاون في المفاوضات مع فرنسا فحسب ، بل لأنه قصر نشاطه على القضية الوطنية من الناحية السياسية دون أن يعنى بالأحوال الاجتماعية وضرورة تغييرها .

ويبدو أن وقوع حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق وفشلها العاجل قد أثر في نفس القائمين بالحركة وجعلهم يزدادون اقتناعا بضرورة العمل من أجل الوحدة العربية . ومنذ ذلك الوقت صارت الوحدة هي أولى المبادئ الثلاث التي تشكل برنامج الحزب .

تقدم ميشيل عفلق لترشيح نفسه في الانتخابات النيابية التي جرت في سوريا خلال عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ . ولم يوفق في أي من المحاولتين فلم يثبط ذلك من همته ، بل على العكس لفت النظر إلى ضرورة التنظيم الحزبي (١) . فتأسست اللجنة المركزية للحزب في سنة ١٩٤٧ واختير عفلق عميدا لها . ويشير هذا اللقب إلى أن الحزب أخذ بنظام القيادة الجماعية ولم يقيم على مبدأ الزعامة الفردية بخلاف الحزب القومي السوري مثلا وفي نفس الوقت اختير صلاح الدين البيطار أميناً عاماً للحزب . وأسست لجان فرعية في الأقاليم داخل سوريا .

وفي الخمسينات اتخذ الحزب خطوة هامة وفريدة من نوعها في العالم العربي . فقرر أن يعمل على المستوى القومي الشامل وألا يعترف بالحدود المصطنعة التي أقامها الاستعمار . وهكذا أسس فروعا في العراق والأردن

(١) انظر وثائق حزب البعث الجزء الأول .

ولبنان . والظاهر أنه حاول أن يؤسس لجنة فرعية بين طلبة جامعة القاهرة دون أن يلقى نجاحا في هذا الميدان . ومنذ ذلك الوقت صار للحزب تنظيمان : التنظيم القومي الذي يعمل على مستوى الفروع في مختلف الدول العربية والتنظيم القطري الذي يعمل في كل إقليم عربي حسب التعميمات السياسية المصطنعة . واكل من التنظيمين قيادته الخاصة .

في هذه الأثناء كان قادة البعث الأصليين قد تعرفوا في دمشق على شخصية تختلف عنهما تمام الاختلاف في أسلوب العمل . وإن اتفقت معهم على الخطوط الكبرى لمبادئ الحزب . وأعنى بهذه الشخصية أكرم الحوراني عضو مجلس النواب عن دائرة حماة وهو أشبه بسياسي محترف لا يكثر لمبادئ الفلسفية التي يغرق عقله في بحثها . كان الحوراني يشبه البعث في مناهضته للبيئات المحافظة ولا سيما الإقطاع وقد وجه حملته في بلدته حماة ضد أسرة الأتاسي التي تمتلك أراض شاسعة في الإقليم . وقيل إن الحوراني اتخذ هذا الموقف لأن أسرته فقدت أملاكها فأثار ذلك حقه على الملاك الآخرين . وعندنا أنه ليس من اختصاص المؤرخ أن يحقق في هذه الأمور التي هي أكثر اتصالا بالأخلاق الشخصية . وإنما نستطيع أن نقرر بأن الحوراني كان من أقدم الذين نادوا بالإصلاح الزراعي وتحمسوا لحقوق طبقة الفلاحين .

حقيقة إنه اتخذ أسلوب المؤامرة للوصول إلى الحكم بأية وسيلة فقد رأيناه يتصل بالانقلابات المختلفة بصرف النظر عن أهدافها وقد علق آمالا عريضة حينما نجح انقلاب الشيشكلي الأول سنة ١٩٤٩ ، إذ أنه بدأ حياته السياسية مع صلاح الشيشكلي وكانت تربطه بالأسرة روابط القرى وصلة قديمة بالحزب القومي السوري . إلا أن الشيشكلي خذله حينما رفض أن

يكون أداة في يده فتحول إلى صفوف المعارضة وخرج سنة ١٩٥٠ ببرنامج جديد جعله نواة لحزب سياسي أسماه العربي الاشتراكي . وكانت المبادئ الاشتراكية تحتل فيه مكانا أبرز مما هي عليه في برنامج حزب البعث وكانت المعارضة ضد حكم الشيشكلي هي التي أدت إلى اندماج الحزبين في هيئة واحدة عرفت باسم حزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٥٣ ، ولم يمنع هذا الاندماج من استمرار نزاع خفي على السلطة بين الفئتين وخاصة قبيل عهد الوحدة مما جعل كلا من عفلق والحوراني يرحب بها على أمل أن يستفيد منها للتغلب على صاحبه .

على أن اندماج جماعة الحوراني مع البعث كان له أثر بعيد في تاريخ الحزب . فقد كان المؤسسون الأصليون لحزب البعث ينتقدون الحكم العسكري . فجاء الحوراني ليقنع رفقاءه بضرورة الاستعانة بالجيش . وظل حلقة الصلة بين الحزب وبين الضباط حتى ظهر له أنصار في الحركة التي أطاحت بحكم الشيشكلي .

تقوم مبادئ حزب البعث^(١) على أسس ثلاث : الوحدة ، الحرية ، الاشتراكية وكان هذا الترتيب شائعا حتى سنة ١٩٦٣ ، فلما استولى الحزب على السلطة وصادف مشكلة الاتحاد الثلاثي فكر في أن يجري تعديلا على تلك الشعارات فقدم الاشتراكية دون أن تلمس تغيير يدل على نزوع أقوى نحو اليسار ، بل على العكس عانى الحزب من أزمة عقائدية مما

(١) ميشيل عفلق : في سبيل البعث .

(٢) كان عفلق يرفض باستمرار التصريح بذكر الوسيلة العملية التي يفضلها لتحقيق الوحدة -- حدث مع المؤلف مايو سنة ١٩٥٩ .

أدى إلى وقوع الانقسامات الداخلية التي لا تدخل في موضوع هذا الكتاب .

ويعالج علق قضية الوحدة بأسلوب عاطفي يصفه بعض الكتاب أيضا بأنه ميتافيزيقي أي بعيد عن الواقعية فيقول إنه يكفي إلغاء الولاءات الإقليمية والدينية والطائفية لكي نصل إلى الإيمان بالقومية العربية ويمكن بواسطة هذا الإيمان ، وبعث الصفات السامية التي تتحلل بها الأمة العربية أو حتى بمجرد المحبة يمكن الوصول إلى الوحدة ولا حاجة لبيان الوسيلة العملية لتحقيقها ، بل إن هذه الاندفاعات العاطفية أفضل من البحث العلمي في مقومات القومية العربية ،^(١) اذلك انتقد البعث مؤلفات ساطع الحصري التي تنحو هذا النحو .

وقد أجاب الحصري بأنه يسلم باختلاف الظروف بين حركة الوحدة الألمانية والعربية فهي خالية تماما من النزعة العنصرية . ولكنه أضاف بأن البعث يقف عند المبادئ الفلسفية حتى إذا واجه التطبيق العملي ظهرت لا إراديا نزعة الإقليمية بدليل أنه في محادثات الوحدة التي جرت سنة ١٩٦٣ حينما كان يهيمن على شئون كل من سوريا والعراق تمسك بمبدأ الاتحاد الفيدرالي مراعاة لظروف كل إقليم والقائلون بوجود ظروف متميزة لكل قطر عربي هم أعينهم دعاة الإقليمية^(٢) .

ويستخدم علق الحرية بمفهومها الواسع أي تحرير الإنسان من استغلال الفرد أو الجماعة وبذا فهي أقرب إلى صفة خلقية أو نفسية منها إلى مفهوم إقتصادي أو سياسي .

(١) حديث مع المؤلف مايو سنة ١٩٥٩ .

(٢) الحصري : الإقليمية جذورها وبذورها ٥١ وما بعدها .

والظاهر أنه اعتبر العلمانية جزءاً من حرية الفرد ونقص العلمانية فصل الدين عن الدولة وهي من مظاهر الحركات التقدمية أو اليسارية في أوروبا . ونحن نتفق مع حزب البعث على تعميم هذه القاعدة بالنسبة للوطن العربي ونسلم معه أيضا بأن ذلك لا ينفي أن الاسلام جزء من تراث الأمة العربية لكن الاسلام هاهنا له مفهوم حضاري لا سياسي وقد كانت هذه النقطة سبب صدام عنيف بين البعث وبين الاخوان المسلمين . غير أننا نخشى أن لا تكون الدعوة العلمانية أصيلة عند حزب البعث وأن يكون الدافع إليها هو وجود عدد كبير من الأقليات الطائفية بين صفوف الحزب فبالإضافة إلى كون عميده السابق مسيحي أو رثوذوكسي ، سيطر العلويون والاسماعيلية على الحزب وصار تمثيلهم فيه لا يتناسب وأهميتهم العددية في البلاد . وفي هذه الحالة تكون الدعوة العلمانية نوعاً من الطائفية المستترة وقد دلت شواهد عديدة على وجود تحيز لطائفة العلويين منذ أن تولى البعث الحكم في سوريا سنة ١٩٦٣ .

وبجدر بنا أن نقسام هل تختفي هذه النزعة الطائفية أمام التحول الظاهر نحو اليسار منذ إنقلاب فبراير سنة ١٩٦٦ ؟؟

ويقول بعض النقاد إن سر إقبال العلويين والاسماعيلية على الانضمام إلى حزب البعث إنما يرجع إلى رغبة الأجيال الجديدة في الفسك من سيطرة رجال الدين المتزمتين في تلك الطوائف وأن تلك هي أصل النزعة العلمانية التي تبناها الحزب .

لقد دخل علق إلى الاشتراكية عن طريق المبدأ القوي فذكر أنه يبحث في القوميات الأوربية فوجدها تستهدف التوسع . أما الأمة العربية فإنها تنحو بخصائصها الفريدة منحى اشتراكي ، بل أن الاشتراكية تتمشى

مع المصالح القومية عند العرب بينما نلاحظ أن الاشتراكية لا قومية في أوربا لأن الرأسمالية التوسعية تجعل نفسها قرينة للروح القومية.

ولم يكثرث المؤسسون القدامى لحزب البعث لتحديد مفهوم الاشتراكية مع أنهم اصطدموا بالشيوعيين منذ سنة ١٩٣٦ وكان عليهم أن يجدوا بديلا للحل الماركسي لمشكلة صراع الطبقات ويبدو أن الاستاذ ميشيل، لم يكن يفهم جيدا المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وكانت تصوراته أقرب إلى قيم البورجوازية الصغيرة التي يجمع الحزب أنصاره من بينها. وهي طبقة ناشئة في المجتمع السوري الجديد بعد انتشار التعليم العصري وقيام طبقة من الموظفين المثقفين نتيجة الحصول على الاستقلال. ولا ينسكرك المستولون عن الحزب أنهم يفضلون الاعتماد على الأقلية المستنيرة من أن يلجئوا إلى إثارة الجماهير. إلا أنهم تعرضوا من جراء ذلك لانتقاد الشيوعيين فوصفوا بأنهم خصوم الطبقة العاملة، وتروى بهذه المناسبة حادثة تدل على اشتباك الحزب مع العمال. فقد دبر مكتب الحزب في القابون ضاحية دمشق الصناعية إضرابا شاملا سنة ١٩٥٥ إلا أن صلاح البيطار عضو اللجنة المركزية عاد وندم على هذا العمل حينما لاحظ اتساع حركة الإضراب فأمر بالقائها واصفا إياها بأنها شيوعية. لذلك يصف الماركسيون حزب البعث بأنه إصلاحى لا ثورى.

كانت جماعة مجلة الطليعة على صلات طيبة بالشيوعيين السوريين عند تأسيس المجلة في سنة ١٩٣٥ إلى أن تكونت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، فتهاون الشيوعيون السوريون في أمر القضية الوطنية فتعرضوا لحملة عنيفة من جماعة البعث. ويقول عفلق في ذلك الصدد: لقد أعجبنا بروح التفاني لدى الشيوعيين وبمناهضتهم للاستعمار ولكن منذ البداية كنت أشك في

سلامة عقيدتهم خاصة بعد أن نشر بناروح الاشتراكية من أندريه جيل ورومان رولان ذوى الأفكار النبيلة،^(١).

على أن الأجيال الجديدة قد تخطت عفلق والبيطار في تصورهما للاشتراكية. وبعد عهد طويل من الخصام مع الشيوعيين فتع حزب البعث باب الحوار مع الحزب الشيوعي السوفيتي في يناير سنة ١٩٦٧ ويبدو أن الأجيال الجديدة مستعدة لاتخاذ الماركسية مصدرا من المصادر الرئيسية لتحديد مفهوم الاشتراكية ذلك المفهوم الذي ظل حزب البعث يتخبط فيه نحو ثلاثين عاما.

الحزب الشيوعي

بينما ترددت الحركة الشيوعية في العراق بين طبقة العمال وبين فئات المثقفين، اتجه الشيوعيون في سوريا ولبنان إلى النقابات العمالية في بداية الأمر ففي سنة ١٩٢٢ أسس فؤاد الشامي وهو من أصل مصري نقابة عمالية تدين بالولاء للكونغرس وانضم إليها كثير من الأقليات العنصرية مثل أرثين مادويان الأرمني وبعض الأوربيين المقيمين في سوريا ولبنان، ولذلك لم تحظ الحركة باعجاب لينين إذ انتقد في نفس هذا الوقت الحركة الشيوعية الناشئة في مصر فقال أنها طالما تعتمد على الأقليات وعلى الجاليات الأوربية فإنها توشك أن تتحول إلى صورة أخرى من صور الاستعمار.

وفي ظروف غامضة انتقلت زعامة الحركة الشيوعية إلى خالد بكداش سنة ١٩٣٢^(٢) وكان لا يزال طالبا بالجامعة الأمريكية وهو من أصل كردى.

(١) عفلق والبيطار: الفتوة العربية ص ١٧.

(٢) La queur p. 141 s.q.

إلا أننا لا نلصق في كتاباته أى زعة عنصرية . ومع ذلك يطبق كثير من النقاد الغربيين عليه الانتقاد القائل بأن الشيوعية اعتمدت على الأقليات ، وينسبون نجاحه فى الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٤ إلى تجمع الأكراد فى الحى الذى رشح نفسه فيه أكثر مما ينسبونه إلى قوة الحزب فى دمشق .

وقد اعتقلت السلطات الفرنسية بكداش سنة ١٩٣٥ حتى إذا تولت الجبهة الشعبية الحكم فى فرنسا أطلق سراحه وأغضت السلطات العين عن نشاط الحزب وإن لم يتخذ صفة شبه شرعية إلا فى سنة ١٩٤٣ أثناء وجود الشيوعيين فى الحكومة المؤقتة التى كونها ديجول فى ذلك الوقت . ومن هنا يتضح كيف أن وضع الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان كان يتأثر بنوع الحكم فى فرنسا ، بل إن كثيرا من الوطنيين وصف الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان بأنه فرع من الحزب الفرنسى^(١) ، لذلك أهمل القضايا الوطنية فى بعض المراحل واهتم بالقضايا الدولية التى تشغل رأى العام الفرنسى . وبالفعل إذا نظرنا فى مقالات بكداش مثلا من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ نجدها " بلى اهتماما كبيرا لمسألة الحرب الأهلية الأسبانية التى كانت تبرز الصراع العقائدى فى أوروبا بين اليسار واليمين . وهكذا كان الحال مثلا عند قيام حلف الأطلسى .

كذلك تأثر وضع الحزب الشيوعى بالمواقف المختلفة التى اتخذها الاتحاد السوفيتى إزاء القضايا العربية قارتفع شأنه مثلا حينما أيد الاتحاد السوفيتى استقلال سوريا ولبنان سنة ١٩٤٤ ثم انخفضت أسهمه على أثر

(١) فارتن فى هذا الصدد بين كتاب إلياس مرقس ومحمد على الزرقا : خيانات الحزب الشيوعى السورى القاهرة ١٩٦١ وهو مضاد لوجهة النظر الشيوعية وكتاب سامى أبوب : تاريخ الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان وهو يعبر عن وجهة نظر الحزب .

تصويت الاتحاد السوفيتى بجانب قرار تقسيم فلسطين بالجمعية العامة سنة ١٩٤٧ .

وتصادف أن أصدر بكداش فى سنة ١٩٤٨ تصريحاً قال فيه إنه يجب على الطبقة السكادحة السورية أن تتضامن مع مثيلاتها فى فرنسا ، فاعتبر ذلك تلميحاً إلى الصلات الوطيدة وربما التبعية التى تربط الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان بنظيره فى فرنسا .

كان الحزب يعمل على نطاق دولتى المشرق معا : سوريا ولبنان وذلك منذ تأسيسه سنة ١٩٢٢ حتى استقلال الدولتين فى سنة ١٩٤٤ فتسكونت لجنة مركزية لسكل من سوريا ولبنان . وفى المرحلة الأولى كان يصدر جريدة شبه سرية حملت اسم الإنسانية مما ينم عن التأثر بالحزب الشيوعى الفرنسى الذى تنطق باسمه جريدة L'humanité « الإنسانية » . وبعد قيام اللجنة المركزية الخاصة بسوريا سنة ١٩٤٧ أخذت تصدر جريدة بصورة علنية تسمى صوت الشعب إلى أن حظر الحزب بصورة قاطعة سنة ١٩٤٨ بمناسبة اعتراف الاتحاد السوفيتى بإسرائيل . وتعرض الحزب الشيوعى أثناء الحكومات العسكرية المتوالية لاضطهاد عنيف . لذلك رأى مؤسسو النظام الدستورى سنة ١٩٥٤ أن يردوا إلى الحزب اعتباره فسمحوا له بالعمل بصفة رسمية كحزب من الأحزاب السياسية .

فى هذه الأثناء كان الاتحاد السوفيتى قد غير نظرتة نحو الأحزاب الشيوعية العاملة فى البلدان الأفريقية الآسيوية . وقد ظهرت بوادر هذا التغيير قبيل وفاة ستالين ثم تأكدت بعد إخفافه سنة ١٩٥٣ .

فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفيتى الذى عقد سنة ٥٢ نادى مالنسكوف بضرورة تعاون السوفيت مع القيادات الوطنية البورجوازية

في أفريقيا وآسيا لأن هذه البلاد لم تنهياً اجتماعياً للتورة^(١) ونتج عن ذلك أن غير الحزب الشيوعي السوري أسلوبه في العمل . فبعد أن كان يعتبر البعث مثلاً حزباً يمينياً متطرفاً في القومية ويقف معه على طرف نقيض ، اعترف له الآن بأنه فئة من فئات اليسار ودعاه إلى التضامن معه في الانتخابات النيابية ، غير أن قيادة البعث آنذاك رفضت الفكرة مشككة في صدق نوايا الشيوعيين الوطنية ولم يمض زمن طويل على ذلك حتى كانت المعركة ضد حلف بغداد وتحول الحزب الشيوعي إلى قبول مبدأ الوحدة العربية مما أزال كثيراً من عوامل الفرق التي باعدت بين الحزبين . وكان تقارب الشيوعيين مع البعث نواة لتكوين كتلة يسارية هامة في البرلمان السوري ضمت إليها كثيراً من المستقلين على رأسهم خالد العظم .

لم يكن للشيوعيين السوريين سوى نائب واحد في البرلمان ومع ذلك فقد كان للحزب أهميته العظمى من الناحية الدولية ، لأنه هو الحزب الوحيد في جميع الدول العربية الذي يتمتع بصفة شرعية تامة وله ممثل في مجلس النواب ، حقيقة كان الحزب الشيوعي يتمتع في لبنان بمركز شبه شرعي ، ولكن أحداً من أعضائه لم يرق إلى مقاعد البرلمان . وفيما عدا ذلك كانت الأحزاب الشيوعية كلها محظورة في الدول العربية الأخرى . وقد ازداد خالد بكداش نفوذاً في الحياة السياسية السورية في السنتين اللتين سبقتا الوحدة ، وذلك لعلو شأن اليسار بصفة عامة وتسليم جميع الفئات اليسارية الوطنية بأن الحزب الشيوعي صار واحداً منها ، يضاف إلى ذلك مواقف التأييد العديدة التي وقفها الاتحاد السوفيتي من سوريا ضد المؤامرات التي حاكها حلف بغداد والدول الغربية الكبرى .

Morrison David : The U. S. S. R. and Africa p. 3. (١)

الحزب القومي السوري

نشأ أنطون سعادة مؤسس الحزب في البرازيل وكان أبوه خالد سعادة قد غادر سوريا احتجاجاً على الحكم العثماني ولأنه كان يطالب باستقلال ولايات الشام باسم الوطن السوري . وإذن فلا يستبعد أن يكون قد أوحى إلى ابنه بمبدأ القومية السورية الإقليمية . وقد عاد أنطون إلى موطنه الأصلي في دمشق في نفس العام الذي فرض فيه الإنتداب الفرنسي على البلاد سنة ١٩٢٠ واشتغل بالصحافة مثل أبيه وغير اسمه اللاتيني النطق وهو إنتوان إلى أنطون وذلك ليلائم طموحه السياسي في بلده .

اصطدم سعادة بالسلطات الفرنسية فانتقل إلى بيروت ، والاقرب إلى الصحة أنه فعل ذلك على أمل أن يجد في لبنان بعض البيئات التي قد تستمع إلى آرائه الشاذة في القومية ، وكان يتردد هناك على ندوات الطلبة بالجامعة الأمريكية واشتهر بالصخب والعنف أثناء المناقشات التي كانت تدور في تلك الندوات . وبدأ منذ سنة ١٩٣٢ يصوغ رأيه في القومية ويحاول أن يجمع حوله الأنصار وأعلن قيام الحزب القومي السوري الاجتماعي سنة ١٩٣٤ .

ونشط في تكوين منظمات شبه عسكرية مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى اعتقاله فجلب له هذا الاعتقال شيئاً من الشهرة ويقال إن أنصاره بلغوا في ذلك الوقت نحو ثلاثة آلاف .

والظاهر أن سعادة استغل فرصة الاعتقال ليضع كتابه الذي شرح فيه آراءه السياسية والذي نشر بعد الإفراج عنه في بيروت سنة ١٩٣٨ بعنوان نشوء الأمم ، وقد زار كلا من ألمانيا وإيطاليا قبيل الحرب

وسنلاحظ تأثره بالأفكار النازية سواء في طريقة تنظيمه للحزب أم في طريقة معالجته للمبدأ القومى . ولما كان متهما بصلات مريبة مع المحور فقد صار من العسير عليه البقاء في سوريا ولبنان عند قيام الحرب فتغيب فترة من الزمن في أمريكا الجنوبية وهكذا لم يشارك في حركة النضال ضد فرنسا أثناء تحرير سوريا ولبنان ١٩٤٤ - ١٩٤٥ كما يلاحظ أنه قضى فترة طويلة من عمره خارج بيئته العربية . وفي سنة ١٩٤٧ سمحت الحكومة اللبنانية بعودة أنطون سعادة إلى البلاد حيث كان أنصاره في لبنان أكثر نصيبا منهم في سوريا . وتلقف فرصة وقوع الانقلاب العسكرى الأول في سوريا واعتقد أن الوقت قد حان لعمل شيء مشابه في لبنان وفي ٤ يوليو سنة ١٩٤٩ أعلن قيام الثورة هناك واستولى أنصاره على بعض المخافر إلا أن رجال الشرطة تمكنوا من القضاء على تلك المحاولة الصيانية التي أراد سعادة تنفيذها ببضع مئات من الأنصار واشتركت منظمات الكتائب شبه العسكرية مع رجال الشرطة في القضاء على هذه الحركة .

وقد أشرنا إلى أن أنطون سعادة كان ينزل على حسنى الزعيم كضيف رسمى تقريبا ويبدو أن الحكومة المصرية مع بعض الدول الغربية ذات الصلة الوثيقة بلبنان قد استخدمت وساطتها أو ضغطها على الزعيم لكي يسلمه مراعاة ل صداقتها مع لبنان .

فاستجاب حسنى الزعيم لتلك الوساطة وأعدم أنطون سعادة تورا عند تسليمه وأمرت الحكومة اللبنانية بحل منظمات الحزب (١) .

تدور محور الآراء التي نشرها سعادة على شرح المبدأ القومى وهو يرى

Labib - Yamak The Syrian Social nationalist party : (١)
An ideological analysis.

أن الترية القومية عنصر أساسى في سياسة الحزب ، أما تحديد العلاقة مع المستعمر فمسألة مؤقتة تنتهى بانتهاء الاستعمار . والمنصر الذى يشكل الأمم هو الإقليم الطبيعى أو أرض الآباء ولا يجوز أن تؤخذ اللغة أو الدين في الاعتبار ، فاللغة الأسبانية التي تنتشر في أمريكا الجنوبية لم تشكل منها أمة واحدة . كذلك اللغة الانجليزية لم تكون من كندا والولايات المتحدة وبريطانيا أمة واحدة وبناء عليه يمكن القول بأن سوريا الطبيعية هي التي كونت تلك الحضارات العظمى في التاريخ القديم : الكلدانية والآشورية والآرامية ثم الحضارة الفينيقية أعظم تلك الحضارات طرأ والتي جعلت أبناء سوريا ينتشرون في جميع أنحاء حوض المتوسط ويثبتون تفوقهم على شعوبه .

والسوريون المعاصرون هم ورثة تلك الحضارات القديمة ولذلك لا يمكن القول بأنهم جزء من الشعب العربى لأنه لا يوجد شعب عربى واحد بل هناك شعوب متباينة تتكلم اللغة العربية . ويتميز السوريون عن تلك الشعوب بما انصفوا به من فضائل بشرية كالحير والجمال (١) .

وسوريا الطبيعية هي ذلك الإقليم الذى يمتد من جبال طوروس شمالا حتى قناة السويس جنوبا فتشمل سيناء وقبرص لأنها كانت تاريخيا تابعة للحضارات الكبرى التي نشأت في سوريا .

وسيتوسع الحزب في هذا المفهوم الجغرافى حينما يتصل بالانجليز وبحلف بغداد فيجعل العراق جزءا من سوريا الطبيعية .

يتضح من ذلك أن تحليل المبدأ القومى يتعارض تعارضا أساسيا مع

(١) أنطون سعادة : نشوء الأمم : ص ٩ وما بعدها .

تحليل حزب البعث . وقد تطور الخلاف العقائدي إلى صراع عنيف بين الجماعتين في سوريا خاصة بعد حادث مقتل عدنان المالكي سنة ١٩٥٥ كذلك اصطدم الحزب القومي السوري بأنصار الوطن اللبناني الذين لم يقنازلوا عن فكرة الكيان المستقل للبنان حتى ولو كان ذلك في إطار دولة سورية علمانية .

وقد مر بنا كيف استبعد سعادة الدين كأحد المقومات التي تكون القومية ، إلا أن الحزب كان في الحقيقة تعبيراً عن الأقليات التي كثيراً ما تخطت بين الوحدة العربية وبين تفوق الإسلام السني . وإذا كنا قد شككنا في نزعة البعث العلمانية ولمسنا في بعض مراحل تاريخه وجود النزعة الطائفية فإن هذه النزعة تظهر بشكل أوضح في تكوين الحزب القومي السوري فإن مجل أنصاره من المسيحيين الأرثوذكس أي من نفس مذهب المؤسس ثم من العلويين والدروز .

وقد أكثر سعادة من استخدام مصطلحات الجغرافية وعلم الاجتماع للدفاع عن آرائه إلا أنه كان يستخدمها في غير موضعها ولذلك لا يتوقع تأثيرها إلا في القاري السطحي ويمكس وصف مبادئ الحزب بأنها نوع من الصوفية غير الواقعية وهي تشبه من عدة وجوه دعوة الفرعونية في مصر .

أما من حيث التنظيم فإن الحزب يقوم على مبدأ الزعامة وقد اختير أنطون سعادة زعيماً للحزب مدى الحياة ، وتصدر الأوامر من أعلى إلى أسفل بسلسلة دقيق وتعتبر أوامر الزعيم مقدسة ، وكان سعادة يحاول أن يقلد الفوهرر أو زعيم النازية في سلوكه وتصرفاته .

وقد تميز أنصاره بالروح الفدائية وبالطاعة العمياء لنحر الزعيم ولكن

الحزب لم يكتسب شعبية قط لا في سوريا أو لبنان ، ولذلك كان يعتمد أساساً على المؤامرات أو محاولة التسلل إلى الجيش . وقد أصابه الجحود بعد إعدام زعيمه الأول سنة ١٩٤٩ فازداد اعتماداً على الدول الأجنبية وخاصة بريطانيا التي يكاد يكون من المؤكد أنها قدمت إليه معونات مالية عن طريق مركز مخبراتها في شمال لبنان ، يضاف إلى ذلك نشوب صراع داخلي على الزعامة بين جورج عبد المسيح الذي اختير خلفاً لسعادة في سنة ١٩٤٩ وبين أسد الأشقر .

ومند تشققت الحزب في سوريا بعد حادث مقتل المالكي صار يرتكز أساساً على لبنان ، وتمتع خلال فترة قصيرة من حكم شمعون بتأييد الحكومة ، فقد أراد الرئيس اللبناني آنذاك أن يستخدمه في المؤامرات ضد الوطنيين والوحدويين في سوريا هذا مع أن مبادئ الحزب لا تتفق وأهداف شمعون الذي يتعصب للكيان اللبناني .

وفي سنة ١٩٦١ قام أنثان من صغار الضباط الموالين للحزب بمحاولة انقلاب فاشلة . وقدم زعماء الحزب للمحاكمة وتقرر تصفية الحزب تماماً من لبنان . وهكذا نراه في طريقه إلى الاندثار في معقله الأخير إذ أن حياته كانت قد انتهت في سوريا تقريباً منذ سنة ١٩٥٥ .

التناقضات في أجهزة الدولة

لاحظنا الدور الهام الذي قامت به الأحزاب الجديدة كالبعث والاشتراكي العربي والشيوعيين والاقوان في الاطاحة بحكم الشيشكلي . ورغم ذلك فقد جنى الحزبان التقليديان : الشعب والحزب الوطني ثمار هذا العمل على الأقل في السنتين الاوليين من النظام الجديد ١٩٥٤ - ١٩٥٦ . فقد أعيد تنصيب هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية على اعتبار أن حكم الشيشكلي لم يكن شرعيا . وبناء عليه اعتبرت رئاسة الأتاسي قائمة حتى نهاية السنوات الخمس في سنة ١٩٥٥ وعهد إلى صبري العسلي من الحزب الوطني برئاسة الحكومة . ولما كان معظم أعضاء مجلس النواب المنتخب سنة ١٩٥٥ من حزب الشعب فقد اختار معظم وزرائه من هذا الحزب . لذلك تجدد الحديث عن الاتحاد مع العراق .

ولكن يبدو أن حزب الشعب كان قد قرر التراجع نهائيا عن هذه السياسة لأنها تسببت في الإطاحة به مرتين .

أما العسلي فلم يكن له سياسة محددة . اتصل بالعراق كما رأينا إبان معارضة حكم الشيشكلي وسيتصل به مرة أخرى أثناء هذه الأشهر الأولى من رئاسته للحكومة . وفي نفس الوقت كان يتصل بالقوتلي صديق مصر . ولم يشأ أن يقف موقفاً حاسماً من قضية الأحلاف بل كان يترقب ليعرف أين يجري التيار ليسير معه لأن كل هدفه الوصول إلى السلطة .

لذلك أخذت الأحزاب الجديدة تذكر بمساوي الحكم السابق وتتهم حكومة العسلي بأنها تسير وراء العراق في التقارب من الغرب وتلقي

المساعدات الأمريكية . إذ لم يكن حلف بغداد قد وضع بعد في صيغته النهائية .

كذلك أبدى الجيش استياءه من حكومة العسلي لوجود مدني في وزارة الدفاع وتكتلت هذه العوامل لإسقاط حكومة صبري العسلي واختيار حكومة محايدة لا حزبية ، إذ رأت الأحزاب الجديدة أن مثل هذه الحكومة أقدر على مراعاة حرية الانتخاب . وهكذا اختير سعيد غزي في يونيو سنة ١٩٥٤ رئيسا للحكومة ومهمته الأولى هي إجراء انتخابات حرة خالية من أية شبهة . وقد حاول إرضاء جميع الأطراف فعين شوكت شقير قائداً عام الجيش في عهد الشيشكلي وزيرا للدفاع ، كما سن قانون انتخاب جديد يكفل حرية الانتخاب مراعيًا ظروف البلاد الخاصة ووجود عدد من الأميين بين الناخبين ، فألغى نظام القوائم الذي وضعه الشيشكلي وقسمت الدوائر حسب عدد السكان فلكل ثلاثين ألف شخص نائب في البرلمان .

وبناء عليه زيد عدد المقاعد من ٨٢ إلى ١٤٢ . وطبق مبدأ السرية في التصويت الشفوي أو السكتاني ومنحت الأحزاب وقتاً كافياً للممارسة الدعاية قبل يوم الانتخاب . وقد أخذ بنظام تعدد الأحزاب وحرية تكوينها .

وبناء عليه سمح للقوتلي بالعودة بعد غيبة طويلة في مصر ، وأثار ذلك مظاهرات من اليسار . ويمكن القول بأنه ظهرت جبهتان رئيسيتان عند إجراء الانتخاب : جبهة الزعماء التقليديين وكان حزب الشعب يمثل أقوى عناصرها لأنه لم يحكم طويلاً فلم يصب بسوء السمعة مثل الحزب

الوطني . ويضاف إلى هؤلاء عدد كبير من المستقلين الذين لهم عضويات أو نفوذ في بلادهم . أما الجبهة الثانية فتتشكل من الأحزاب الجديدة مثل البعث والشيوعيين والاسلاميين الاشتراكيين .

وكانت تعتمد أساساً على سكان المدن . وقد لاحظ حزب البعث صعوبة التأثير في مجتمعات الريف المنعزلة ، لذلك هاجم النظام الاجتماعي الذي يجعل الفرد خاضعاً للأسرة الكبيرة والتي تحمل الريف السوري خاضعاً لنظام شبه عشائري . وقد وصف المعلقون الغربيون الانتخابات السورية في سبتمبر سنة ١٩٥٤ بأنها أكثر الانتخابات حرية في الشرق الأوسط في ذلك العهد واعلمهم تصورها كذلك لوجود تعدد الأحزاب (١) .

وقد كان موضوع العلاقات بالغرب محور الدعاية الانتخابية فركزت الأحزاب الجديدة دعايتها على مناهضة الدول الغربية ذات الماضي الاستعماري العتيد . ولو أن البعث كما أشرنا لم يشأ أن يكون جبهة يسارية مع الشيوعيين في هذه المناسبة .

ومن المفيد أن ننقل هنا نتيجة انتخابات سبتمبر ١٩٥٤ مع مقارنتها بتشكيل مجلس النواب سنة ١٩٤٩ لأن ذلك يكشف عن وجه سوريا الجديد .

مستقلون	٥١ من بينهم عشرون مياولون لحزب الشعب	مجلس النواب سنة ١٩٥٤
حزب الشعب	٤٣	٣٠
البعث والعربي الاشتراكي	٤	٢٢
الحزب الوطني	١٣	١٩
الجبهة الإسلامية	٤	صفر
القوى السوري	١	٢
التساوي الاشتراكي	١	٢
حركة التحرير العربي	صفر	٢
الشيوعي	صفر	١ (١)

تدل هذه النتائج على أن التيار الثوري سار يبطء في سوريا ، أو أن الوعي لم يكن تاماً بحيث إن الانتخابات لا تكشف بالضرورة عن الوجه الحقيقي للبلاد .

ولما كان حزب الشعب ما يزال من الناحية العددية أكبر حزب متمسك في المجلس ، فقد كان من الضروري إشراكه في أية حكومة تريد الحصول على ثقة البرلمان ، وقد وقع اختيار الأتاسي على أحد المستقلين

من السياسيين القدامى الذين عاصروه وهو فارس الخورى الذى كان يتمتع بسمعة طيبة .

وقد كون مجلسه من حزب الشعب والمستقلين ، وواجهت وزارته بعد قليل الصراع الحاد الناشئ عن إصرار الحكومة العراقية على تكوين حلف بغداد رغم المعارضة شبه الإجماعية من الشعب العربى . فرفض أن يتخذ موقفا حاسما ، وتعرض من جراء ذلك لسخط الأحزاب الشابة قوية التأثير . وانعكست آثار الخلاف بين حكومة مصر وبين حكومة العراق على السياسة الداخلية السورية فانقسم مثلا الحزب الوطنى إلى كتلتين : الأولى بزعامة لطفى الحفار تؤيد سياسة الحكومة العراقية ، والثانية بزعامة صبرى العسلى تؤيد سياسة الحياد التى أخذت تظهر ملامحها فى ذلك الوقت .

ولاح فى الأفق تكتل من نوع جديد محوره معاداة الأحلاف ولكنه يتكون من عناصر غير متفقة على السياسة الداخلية . ويضم هذا التكتل الفريق الثانى من الحزب الوطنى بالإضافة إلى فئات اليسار من البعث والمستقلين اليساريين وعلى رأسهم خالد العظم .

ولذلك تشكلت حكومة جديدة برئاسة صبرى العسلى ودخلها خالد العظم كنائب لرئيس الوزراء ووزير للخارجية ، ولم تلبث انتخابات رئاسة الجمهورية^(١) أن كشفت عن أن الحزب الوطنى لم يلجأ إلى التعاون مع اليسار إلا كنوع من المناورة . هذا فضلا عن أن الحزب كان فقد

عند اختفاء الكتلة الوطنية صفته التنظيمية فازداد ضعفا وانشق إلى فريقين حول نقطة حيوية فى السياسة الخارجية كما رأينا .

فقد كان من المفروض أن يرشح حزب الشعب أحد أعضائه البارزين للرئاسة مثل رشدى الكخيا ويرشح الحزب الوطنى شكرى القوتلى بينما ترشح الجبهة اليسارية أبرز أعضائها فى ذلك الوقت وهو خالد العظم .

وقد تقدم بالفعل المرشحون الثلاثة فى بداية الأمر ، وفى اللحظة الأخيرة سحب حزب الشعب مرشحه حتى لا تتبعثر أصوات القوى التقليدية وبهذه الطريقة منح القوتلى فرصة للتفوق على منافسه خالد العظم فظفر بـ ٩١ صوتا ضد ٤١ للعظم .

وقد صار القوتلى بهذا مدينا بمنصبه لحزب الشعب أكثر من حزبه هو ، وكذلك للمستقلين لذلك عاد فأشركهم فى الوزارة التى تكونت من جديد برئاسة سعيد الغزى وقد أثارت هذه الانتخابات سخطا عاما لدى اليسار وأنصارهم فى الجيش إلا أنهم لم يلجأوا إلى العنف وانتظروا حتى هب لهم تطور الأحداث الدولية والعربية والداخلية المتشابكة معا فرصة للتفوق فى توجيه السياسة السورية . وكان أول هذه الأحداث ذا طابع داخلى وهو قتل الضابط الشاب المرموق عدنان المالكي نائب القائد العام .

من الشائع أن العقيد المالكي كان بعثيا . والأصح أنه كان من هؤلاء الضباط الذين يؤمنون بالوطنية والاشتراكية ، ويعتقدون أن حزب البعث أقرب الأحزاب القائمة إلى آرائه ، ولكنه لا يذهب إلى حد العمل

لحساب الحزب في الجيش ، بل ربما فترت علاقات المالكي بالبعث قليلا لأن أحد إخوته سقط في انتخابات سنة ١٩٥٤ وكان مرشحا عن البعث فخامت بعض الشكوك حول تخلي الحزب عنه ، ورغم ذلك فقد استغل قادة البعث حادث مقتل المالكي وصوروه على أن الخونة الذين ارتكبوا الجريمة إنما أرادوا أن ينالوا من النزعة الوطنية التقدمية الصادقة في شخص المالكي ممثل الحزب في الجيش . وقد استفاد البعث فعلا من استخدام هذه النغمة .

وكان المالكي قد لعب دورا أساسيا في عقد الاتفاق المبدئي مع مصر بخصوص القيادة المشتركة في مارس سنة ١٩٥٥ كما سنشير إلى ذلك بعد قليل . ويقال إنه كان مستعدا لإحداث انقلاب ضد حكومة فارس الخوري لو أنها لم تبادر إلى الاستقالة وذلك حتى يبعد سوريا بصفة نهائية عن طريق حلف بغداد أو مجرد التهاون في معارضته .

فن الجائز أن المالكي صار هدفا لخصوم التقارب مع مصر وخصوم حزب البعث معاً وأشهر هؤلاء هم أعضاء الحزب القومي السوري .

قد ثبت أن القاتل وهو صف ضابط يدعى يوسف عبد الرحمن كان من أعضاء الحزب ، إلا أنه انتحر في الحال ، فذكر البعض أن القتل كان لأسباب شخصية إلا أن الانتحار لا يقوم دليلا قاطعا على ذلك لما ذكرناه من روح التمسك والفداية التي نشأت عليها أعضاء الحزب القومي السوري . وقد أكدت الشواهد الأخرى وجود تدبير سابق على نطاق واسع ، فقد غادر زعيم الحزب جورج عبد المسيح سوريا إلى لبنان

وقام بعض أعضاء الحزب بزيارة مربية إلى واشنجتن قبيل ارتكاب الحادث .

وإذن فمقتل المالكي مغزى صياحي قبل كل شيء وهو لا يتمثل فقط في وجود خونة للحركة الوطنية التقدمية في الجيش ، بل يشير إلى ظاهرة خطيرة (١) أيضا أزعجت رجال الأحزاب التقليدية وهي تسرب السياسة إلى فئة صف الضباط مما جعل حكومة صبري العسلي تهم هي الأخرى بالحادث وتطلب إعلان الأحكام العرفية إلا أن البرلمان لم يوافق على ذلك فاكتمل بإقامة محاكم عسكرية استثنائية وقد كانت فرصة أمام العناصر التقدمية لكي تظهر الجيش من الخونة وتظهر سوريا نفسها من ذيول الحزب القومي السوري .

أقد فتح مقتل المالكي الباب أمام الفئات المتنافسة في الجيش لكي تسعى كل منها للسيطرة على القيادة . وذلك لأن القائد العام شوكت شقير أو خلفه توفيق نظام الدين كان يدين بمنصبه لموافقة اثني عشر ضابطا تقريبا هم أصحاب النفوذ الفعلي في الجيش ولكل منهم أنصار يدينون له بالولاء . وهكذا غرق الجيش السوري في السياسة وفقد بمرور الوقت صفة الطاعة للنظام الذي هو عماد الجيوش في العالم . ولعل هذا التنافس هو الذي جعل تلك الفئات المختلفة تقبل ببقاء اللواء شوكت شقير قائدا عاما بالرغم من أنه شغل هذا المنصب في عهد الشيشكلي .

وفي سنة ١٩٥٥ تمسكت القوى الرجعية من ترشيح شخصية تعظم لها

(١) Versier dans Politique étrangère Novembre 1964
p. 490 s. q.

هو توفيق نظام الدين الشركسى الاصل . والذي يمثل الجيل القديم في الجيش . أما الفئات المشار إليها فمعظمها من الضباط الشباب الذين أرسلوا للتدريب في فرنسا إبان حكم الشيشكلى وقفزوا بسرعة فوق سلم الرتب العسكرية .

ولم يكن هناك أكثر من اثنين من الضباط الاثنى عشر عن يديون بالولاء التام لحزب البعث وهما مصطفى حمدون الذى يخضع لتأثير الحوراني وسيصبح وزيرا للاصلاح الزراعى في عهد الوحدة ، ثم عبد الغنى قنوط . أما الآخرون فيعمل كل لحسابه الخاص وهو يعتقد أنه حامى المصالح الوطنية وعند البعض الآخر يضاف إليها النظام التقدمى .

مثلا كان طعمة العودة الله مترددا بين حزب البعث وبين العمل الوطنى للاحزابى ، بينما كان أحمد عبد الكريم وأمين النافورى يعتبران نفسيهما استمراراً لشهيد الوطنية والتقدم ، عدنان المالكى . ومن بين هؤلاء كان عبد الحميد السراج يتمتع بنفوذ خاص بحكم مركزه كدير للمكتب الثانى ، أو المخابرات السورية .

كان السراج قد تميز في حرب فلسطين إذ عمل مع فريق القدامى وشارك في عديد من الانقلابات وتقرب من الشيشكلى ثم اختلف معه فأبعد إلى باريس كملحق عسكري . لكن اللواء شوكت شقير كان يقدره فأعادته إلى الخدمة سنة ١٩٥٤ ولقى طريق الشهرة بمناسبة توليه التحقيق فى مقتل المالكى فكرفى على نشاطه برئاسة دائرة المخابرات . وكان مثل زملائه من الضباط الذين يعملون لحسابهم أميل إلى خالد العظم باعتباره زعيم اليسار المستقل ومن الراجح أنه أثار حقد عدد من الضباط المتطلعين

إلى الزعامة وهذا هو ماجعل الاختيار يقع على عفيف البزرى في سنة ١٩٥٧ ليخلف نظام الدين فى القيادة العامة ، وبعبارة أخرى كان تعيينه بمثابة حل وسط بين القوى المتنافسة وليس لعلاقاته بالحزب الشيوعى كما هو شائع . ومن ثم نلاحظ كيف أنه حدث تداخل فى هذه الفترة بين العسكريين والقادة السياسيين ولم يكن بوسع الجيش أن يدير دفة البلاد وقد صار صورة أخرى للانقسامات السائدة فى البرلمان (١) .

(١) انظر وصف حالة الجيش السورى فى 247 . 244 . Seale

انعكاسات السيامية العربية

كانت بلاد الشام في الماضي حقلا خصبا لانتشار جميع المذاهب الدينية المعروفة في الشرق . وفي الوقت الحاضر حلت الخلافات السياسية محل الخلافات الدينية فصارت سوريا مرآة تعكس جميع التيارات الموجودة في العالم العربي ، الرجعي منها والتقدمي ، والمتطرفة في هذا الاتجاه وذاك .

ولعل للموقع الجغرافي المتوسط بعض الأثر في إيجاد هذا الوضع . وعند قيام النظام الجمهوري البرلماني في سنة ١٩٥٤ لم تكن اتجاهات السياسة الخارجية العربية قد انضحت بعد . لحكومة العراق تسير نحو التقارب من الغرب ، ولكن حلف بغداد لم يكن قد عقد بعد . بينما كانت مصر مشغولة بقضية الجلاء وتعاني من أزمة داخلية في الحكم . ولو وقف أحد الساسة السوريين في سنة ١٩٥٦ مثلا موقف التردد بين سياسة الجهاد المصرية ، وبين الحكومة العراقية داعية حلف بغداد لانهم توا بالخيانة .

أما في سنة ١٩٥٤ فقد كان من الممكن اتخاذ موقف سلبي على الأقل من مسألة الأحلاف ، وإن كانت الجماهير مجمعة على معاداتها ، ولعل ذلك هو الذي جعل أنصار الغرب في سوريا يلجأون إلى هذا الموقف السلبي أو إلى أسلوب المؤامرات . فمثلا كشف الستار عن مقابلة سرية تمت بين صبري العسلي وبين مسئولين عراقيين في لبنان يونيو سنة ١٩٥٤ وتباحث فيها رئيس الحكومة السورية حول احتمال الاتحاد الفيدرالي الذي اقترحه فاضل الجمالي ليضم العراق وسوريا والأردن .

وفي نفس الوقت وقعت الأحداث التي سببت التوتر بين مصر وسوريا

فقد فتحت الحكومة السورية الباب أمام اللاجئين من الإخوان ثم سمحت لمحمود أبو الفتح لكي يقيم في دمشق ويواصل نشاطه المعادي للحكم في مصر .

ولا أدل على هذا التوتر من إلغاء الزيارة التي كان صلاح سالم قد أزمع القيام بها إلى دمشق في صيف سنة ١٩٥٤ وذلك ضمن مساعيه الرامية إلى إثناء الدول العربية عن سياسة الأحلاف . فقد أعلنت إذاعة دمشق أن مصر هي التي طلبت القيام بهذه الزيارة مما جعل وزير الإرشاد المصري يلغى مهمته ، فها هي العوامل التي حولت اتجاه السياسة السورية تحويلا جذريا في مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

في هذه الأثناء كانت المعاهدة المصرية الانجليزية قد أمضيت في أكتوبر . وكانت نصوصها تشير حقيقة إلى التعاون مع بريطانيا في حالة وقوع عدوان على تركيا أو إحدى الدول العربية ، إلا أن هذا النص اعتبر مرحليا . ولم يكن يعبر قط عن الاتجاه العام للسياسة الخارجية المصرية .

لذا ما كادت الحكومة المصرية تفرغ من مشكلة الجلاء حتى كرست جهودها لمناهضة حلف بغداد ، وقد أشرنا إبان تناول هذا الموضوع إلى الجهود التي بذلت في هذا السبيل والتي كان من أهم معالمها دعوة رؤساء الحكومات العربية إلى عقد دورة خاصة بالقاهرة في يناير سنة ١٩٥٥ .

وفي هذا المؤتمر طالبت الحكومة المصرية إلى المجتمعين أن يعلنوا أن جميع الأحلاف العسكرية تعتبر مناقضة لميثاق الجامعة العربية وأن التحالف مع تركيا يعني التحالف مع إسرائيل .

كان فارس الخورى رئيس الحكومة السورية يمثل بلاده في هذا المؤتمر . وهو من جماعة الكتلة الوطنية القدامى الذين تمتعوا بسمعة طيبة أثناء النضال ضد الانتداب الفرنسى ، ولكنه لم يكن على مستوى الأحداث الدقيقة التى لا بسمت السياسة العربية بعد الحرب العالمية الثانية . ومع أنه كان عضوا مستقلا عن الأحزاب فى البرلمان إلا أنه صار شبه رئيس روى لجماعة من الرجعيين تكتلت فى البرلمان باسم كتلة الأحرار وذلك لمناهضة الكتلة التقدمية اليسارية التى تزعمها خالد العظم .

ولا يستبعد ميل فارس الخورى عاطفيا نحو الغرب . وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة اعتناقه فكرة الأحلاف ، وفى نفس الوقت لم يكن مستعدا لخوض معركة ضدها كما أرادت مصر . لذلك أعلن فى المؤتمر : « إننا ما جئنا هنا لننتقد أحدا فكل دولة حرة فى اتخاذ الموقف الذى يلائمها أما عن سوريا فقد قررت عدم الدخول فى الأحلاف » .

كان هذا التصريح كافيا لإثارة أنصار الحياذ عليه وقد اعتبروا موقف الخورى مناقضا لخطاب التنصيب الذى ألقاه فى البرلمان عند تشكيل حكومته ولذا استقال اثنان من وزرائه احتجاجا على هذا الموقف مما اضطره إلى تقديم استقالة المجلس وأعله أحس بتحريك الضباط اليساريين فى الجيش .

كان طبيعيا أن يعهد الرئيس الآتيا بالحكم إلى خصوم الأحلاف . لذلك تشكلت وزارة صبرى العسلى الثانية التى دخلها العظم كوزير للخارجية واقترن تشكيل الوزارة الجديدة بمحدثين هامين لفتا النظر إلى قيمة التعاون السوري المهرى ، أولها تحشد الجيوش التركية على حدود سوريا فقبل إنها تريد بذلك أن تهدد مجلس النواب حتى لا يطرح الثقة

بالحكومة الحياذية الجديدة وثانيتها وقوع عدوان إسرائيلى كبير على غزة فى ٢٨ فبراير .

وعلى أثر ذلك بادر كل من شوكت شقير وعدنان مالكي وخالد العظم إلى عقد اتفاق مبدئى على إنشاء قيادة عسكرية موحدة مع مصر . وجاء فى مقدمة الاتفاق أن الهدف الأول هو معارضة ميثاق بغداد الذى أدى إلى تفتت دول الجامعة العربية .

ويعلق الكاتب الغربيون على ذلك بقولهم إن محاولة الغرب فرض الأحلاف على الدول الأفريقية والآسيوية هى التى أدت فى جنوب شرق آسيا إلى تصلب موقف الصين وحرب فيتنام بينما أدت فى الشرق الأوسط إلى تبلور سياسة الحياذ أى أنها أنت بعكس الأهداف المرجوة منها .

مثل مصر فى توقيع الاتفاق كل من صلاح سالم ومحمود رياض^(١) الذى سيصبح فيما بعد مسئولا عن العلاقات مع سوريا حتى قيام الوحدة ولم يخرج الاتفاق الجديد سوريا عن موقفها السلبى السابق فحسب بل أدى بها إلى المشاركة الإيجابية مع مصر فى مناهضة الأحلاف . فعلى أثر توقيع الاتفاق طاف كل من صلاح سالم وخالد العظم بعدة عواصم عربية لدعوتها إلى الالتحاق بالاتفاق العسكرى الجديد ولم توفق البعثة فى مهمتها ببيروت أو عمان . فقد اعتبرت لبنان هذا الأمر انقساماً عربياً وسياستها هى التزام الحياذ بما تسميه خلافات عربية ، كما سنوضح ذلك عند الحديث عن لبنان .

(١) أنظر خطاب محمود رياض إلى الصحفي البريطانى باتريك سيل الذى استفسر منه عن تفاصيل هذه الأحداث Seale p. 221

وفي عمان لم يكن من المتوقع أن يستجيب الملك حسين للدعوة مع وجود الروابط الأسرية مع بغداد وبقاء جلوب قائدا عاما للجيش الأردني أما الحكومة السعودية فقد وقعت الاتفاق تورا وهي لم تفعل ذلك من زاوية معارضة الغرب بل بسبب ذلك النزاع الأسري التافه بين أسرتين حاكمتين تخشى كل منهما أن تسبقها الأخرى إلى تزعم البلاد العربية . لذلك لم يؤخذ الاتفاق مأخذ الجد ولم يوضع موضع التنفيذ . وحتى في سوريا نفسها كانت الحكومة تضم بعض عناصر تقليدية غير متحمسة للاتفاق فلم يوقع بصفة نهائية إلا في أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

وعلى أثر اتخاذ هذا الموقف الحاسم ضد الأحلاف ، أعلن الاتحاد السوفيتي تأييده التام لسوريا ، ومن المعروف أنها سارت في نفس الطريق الذي اتجهت إليه مصر منذ يونيو سنة ١٩٥٥ وهو كسر احتكار السلاح باستيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية ، بل بروى شوكت شقير أن سوريا شرعت في هذا الاتجاه سرا منذ أوائل سنة ١٩٥٥ حينما اشترت بعض الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا . وقد قدم الاتحاد السوفيتي لسكنا الدولتين العربيتين الأسلحة بشروط سهلة . ونتج عن ذلك تبدل الأوضاع في علاقة إسرائيل بالدول الكبرى ، ففي السابق كانت إسرائيل هي التي تستفيد من التعاون مع الكتلتين . وكانت الدول الغربية تتغاضى عن هذا التعاون بالنسبة لإسرائيل ، إلا أنها اعتبرت سياسة الحياد الإيجابي التي اتخذتها الدول العربية تقاربا أو حتى تبعية بالنسبة للكتلة الشرقية .

كذلك تغاضت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى عن وجود حزب شيوعي شرعي في إسرائيل ، بينما اعتبرت شرعية الحزب الشيوعي في سوريا خطرا يهدد مصالحها في الشرق الأوسط . وهكذا أدى موقف

الغرب إزاء سياسة الحياد العربية الوطنية إلى تقارب أوثق مع السوفيت بينما تحولات إسرائيل عن سياسة الحياد إلى حالة الاعتماد التام على الغرب وجعلت من نفسها أداة انتقامية بشن الغارات على الدولتين العربيتين اللتين قررتا مناهضة الأحلاف والاستعمار الغربي . فمثلا شنت في ديسمبر سنة ١٩٥٥ غارة على نطاق واسع ضد الحدود السورية تشبه تلك الغارة التي وقعت على غزة في فبراير .

انعكس هذا التحول في السياسة الخارجية على أسلوب الحزب الشيوعي السوري فأعلن استعداداته للتعاون إلى أقصى حد مع الأحزاب الوطنية اليسارية وصار يعتز حزب البعث واحدا منها وذهب إلى حد تكوين إئتلاف مع البعث في بعض الانتخابات الفرعية التي جرت في حمص صيف ١٩٥٥ .

وتصاعدت قوة اليسار باطراد ، وصار يحظى بتأييد عدد من النواب المستقلين . ولم تكن وزارة سعيد الغزي تمثل هذه العناصر تمثيلا يتناسب مع قوتها الصاعدة بالإضافة إلى أنها عانت شيئا من التفكك وتعرضت في يونيو سنة ١٩٥٦ لمظاهرات الطلبة التي إحتجت على تصدير القمح لفرنسا . وعلى أثر ذلك قدم الغزي استقالته وكون صبرى العسلي وزارته الثالثة وقد وسمع فيها تمثيل حزب البعث مراعي الاتجاه الجديد ، ولو أن النواب اليساريين لم يزيدوا عددا في البرلمان . وقد اعتبر العسلي وزارته الجديدة وزارة الاتحاد وطني انفتحت فيها الأحزاب على برنامج واحد ومحور هذا البرنامج هو تحقيق الوحدة العربية وتأكيد سياسة الحياد .

كان التحول المطرد في سياسة سوريا الخارجية وازدياد قوة اليسار في

الداخل أثره على موقف حلف بغداد والدول الغربية التي توازره . فتعرضت حكومة دمشق لسلسلة من المؤامرات بدأت حلقاتها الأولى قبل العدوان ، وسارت بعد ذلك معه جنباً إلى جنب واستمرت مراحلها الأخيرة حتى عهد الوحدة . وكانت الحكومات العراقية المتتالية وخاصة تلك التي يرأسها نوري السعيد تعمل أحياناً كأداة للدول الغربية وأحياناً أخرى تتخذ هي زمام المبادرة في تلك المؤامرات .

وقد كشفت بعض هذه المؤامرات في حينها^(١) لكن تفاصيلها عرفت في محاكمات الشعب التي أجريت للسياسة العراقية وخاصة غازي الداغستاني رئيس هيئة أركان الجيش العراقي وفاضل الجمالي السياسي المعروف في عهد الملكية . كذلك عرفت تفاصيل جديدة عند محاكمة القوميين السوريين على أثر انقلابهم الفاشل في لبنان سنة ١٩٦١ .

ومؤامرات الهاشميين ضد سوريا ليست بظاهرة جديدة وقد رأيناها تقترن بجميع الانقلابات العسكرية . وقد ذكر الداغستاني في محاكمته أن دور العراق كان يقتصر دائماً على تقديم المال تاركا التنفيذ للسوريين أنفسهم . واعترف بأن الحكومة العراقية أوشكت أن تخرج عن هذه السياسة وتتدخل عسكرياً بصورة مباشرة عند اقتراب الشيشكلي من نهايته .

ففي أوائل سنة ١٩٥٤ وضع عبد المطلب أمين الملاحق العسكري العراقي في دمشق خطة لغزو البلاد ووضع لها رقماً سوريا هو رقم ١٠ إلا أن الضباط العراقيين كانوا يرفضون دائماً التورط في مثل هذه المغامرات

(١) نشرت مجلة L'Orient التي تصدر في باريس وتعالج شؤون الشرق الأوسط طرقاً من أخبار هذه المؤامرات وخاصة في أعداد إبريل سنة ١٩٥٧ وأكتوبر سنة ١٩٥٨ :

Orient N 2, Avril 1957.
Orient N. 4, Octobre 1958.

خوفاً من أن يحدث صدام مسلح يحطم الجيشين معاً فتستغل إسرائيل الفرصة ، لذلك حينما استؤنفت هذه الخطط بحيوية أعظم بعد احتدام الصراع بسبب حلف بغداد ، عادت الحكومة العراقية إلى خططها السابقة وهي الاعتماد على السوريين أنفسهم ، ووجدت في الضباط اللاجئين في الخارج خير أداة لتنفيذ هذه الخطط . ويقال إن عدد هؤلاء الضباط كان يوازي تقريباً عدد الضباط العاملين في الجيش السوري نظراً لكثرة التطهيرات . وكانت هناك خلية من الضباط اللاجئين تدعى بالولاء للحزب القومي السوري وتستقر في لبنان وقد تزعمها غسان جديد الذي فر إلى لبنان بعد حادث اغتيال المالكى . وعمل ضباط آخرون بصفة فردية مثل الرئيس أول محمد معروف والعقيد محمد صفا الذي أقام في بغداد حكومة سورية بالمنفى سماها حكومة سوريا الحرة ، ثم صلاح الشيشكلي شقيق الرئيس السابق الذي كان على صلة وثيقة بالقوميين السوريين ، وهو الذي استدعى أخاه من فرنسا ليشترك في المؤامرات المتجددة . والتقت جميع هذه العناصر لتضع ميثاقاً وطنياً في ربيع سنة ١٩٥٦ الهدف منه هو الإطاحة بالنظام الحالي وإقامة جمهورية رئاسية والاعداد لانحداد بشكل ما مع العراق وقد اقترح أديب الشيشكلي توجيه سؤال صريح إلى الحكومة العراقية عن مدى استعدادها للتدخل فأثار ذلك السؤال اهتماماً هائلاً لدى الأوساط الحاكمة في بغداد وانهقد اجتماع بحضور الملك وعبد الإله وكبار رجال الدولة واتفق فيه على إيفاد غازي الداغستاني إلى جنيف لمقابلة الشيشكلي وتدير الخطط معه .

ويبدو أن الشيشكلي أسرف في مطالبه المتعلقة بالأموال والأسلحة فأجل الاتفاق إلى اجتماع آخر عقد في بيروت يوليو سنة ١٩٥٦ واتفق

المجتمعون على البدء بعملية اغتيال للضباط الوطنيين المسيطرين على الجيش السوري .

ومرة ثانية نخطمت المؤامرة فوق جشع المتآمرين السوريين ويبدو أن الحكومة العراقية ترددت في منح الأموال المطالبة لأنها لمست عدم اتفاق الفئات المشتركة في الميثاق الوطني ، فلم يمنح الشيشكلي سوى عشرة آلاف دينار ثم اختفى بعد ذلك وكان لابد من إعادة النظر في الخطط . في هذه الأثناء كانت الأحداث تتتابع بسرعة في مصر بعد تأميم قناة السويس وقد أصبحت الدول الغربية مهتمة بتغيير الأوضاع في سوريا سيما وأن مشروعات الاتحاد مع مصر كانت تتخذ شكلا جديا ، لذلك يلاحظ أن اختيار مكان الاجتماع للمتآمرين على سوريا وقع على شمالان حيث تستخدم بريطانيا مدرسة لتعليم اللغة العربية ستارا لخباياها في المنطقة أي أن بريطانيا والولايات المتحدة صارت تشترك إيجابيا مع العراق في هذه المؤامرات .

وكانت الأطراف الرئيسية في الاجتماع هي غسان جديد عن الحزب القومي السوري ومحمد صفا ومحمد معروف . ويبدو أن المجتمعين اتصلوا ببعض الساسة مثل ميخائيل إليان ممثل الحزب الوطني في حلب وعدنان الأتاسي وبعض زعماء الدروز الذين كانوا مستعدين للاشتراك في أية مؤامرة .

ويقال إن الاتفاق تم على أساس إحداث اضطرابات في حلب ودهوق الحزب الوطني هناك الجيش العراقي للتدخل . وكان تحمس القوميين السوريين شديدا . وقد طلب المجتمعون إلى الحكومة العراقية باعتبارها معنية في

الأمر بنفسها وكواسطه بين المتآمرين وبين الدول الكبرى ، طلبوا إليها مليون دينار كنفقات للعملية والموافقة على تدريب الفدائيين السوريين في العراق والتدخل في حالة استنجد الحكومة القائمة في سوريا بمصر . وقد ذكر الداغستاني أن لجنة ثلاثية تضم مندوبين عن المخابرات الأمريكية والبريطانية والعراقية تكونت في هذه الحقبة لتدبير المؤامرة . وقد قدم الأمريكيون بعض الأموال والأسلحة ومع ذلك لم يتحقق اتفاق تام لابين هذه الدول الثلاث ولا بين العناصر السورية المختلفة المشتركة في المؤامرة . فقد لوحظ مثلا أن أديب الشيشكلي ابتعد تماما عن المشاركة في هذه الخطط ، كما أن القوميين السوريين مزقهم صراع داخلي على الزعامة بين أسد الأشقر وجورج عبد المسيح ، فانفصل الثاني عن الحزب هذا بالإضافة إلى أن الدول الثلاث المؤيدة للمؤامرات كانت تعلم جيدا مدى الكراهية التي يثيرها الحزب القومي السوري بين جماهير الشعب في سوريا ، حتى أن خطة المؤامرة كانت قد رسمت على أساس أن يسمح للحزب بحرية العمل في البلاد دون أن يشرك في الحكومة المؤقتة التي من المقرر أن تقام بعد نجاح الانقلاب . كذلك لم يستطع العراق أن يلبي مطلب المتآمرين السوريين الخاصة بالأموال ووضع بعض الشروط التي بدونها لا يمكن إرسال جيش عراقي رسمي إلى سوريا ، واشترطت حكومة بغداد في نفس الوقت على شركائها البريطانيين والأمريكيين أن تكون وحدها هي حلقة الصلة بينهم وبين المتآمرين السوريين . ويبدو أن هذا الشرط قد قبل إلا أن المخابرات البريطانية كانت هي التي ترسل التعليمات إلى العراق .

وفي أكتوبر سنة ١٩٥٦ تحشد الجيش العراقي على حدود الأردن وأرسلت بعض الأسلحة إلى المتآمرين في جبل الدروز ، إلا أن هؤلاء

الذين تعاونوا مع انقلابات عديدة من قبل لم يتحمسوا هذه المرة لوجود خصومهم القدامى : الشيعة والشيعة السوريين بين أطراف المؤامرة . ولا بد أن المخابرات السورية كانت تشعر بوجود هذه المؤامرة وإن لم تعرف حتى ذلك الوقت متى ومن أين تأتي الضربة . إلى أن وقع العدوان الثلاثي على مصر . ولا شك أن فشله الذريع قد نبط من همة المتآمرين على سوريا وأمكن لعبد الحميد صراج أن يعلن في ١١/٢٣ اكتشاف المؤامرة .

إلى أي حد كان هناك تنسيق بين المؤامرة على سوريا وبين العدوان الثلاثي ؟

لقد ذكر عبد الله معادة أثناء محاكمته في لبنان بعد انقلاب القوميين السوريين الفاشل في سنة ١٩٦١ ، أن الحكومة العراقية وجهت تعليمات إلى المتآمرين بالبدء في العمل يوم ٢٩ أكتوبر ، فلا يمكن أن يكون ذلك من باب المصادفة . ولكن يعتقد الشاهد بأنه من الجائز أن الحكومة العراقية تلقت هذا الأمر من المخابرات البريطانية دون أن تعلم أنه يتفق مع العدوان على مصر .

وقد كانت بريطانيا هي التي تمسك وحدها بخيطي المؤامرة ضد مصر وسوريا لأن الولايات المتحدة تشترك في المؤامرة على سوريا فقط بينما تشترك فرنسا في العدوان على مصر دون أن تتصل بالمؤامرة على سوريا (١) وليس من السهل البت في مثل هذه القضايا التي ترقد وثائقها في دوائر المخابرات .

(١) أنظر تحقيق سيل في هذه القضية وقد استند إلى الوثائق السياسية الأمريكية التي نشرت من السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط في هذه الفترة .
Department of State U. S. Policy in the middle east
September 1956 - June 1957 Seale p. 278 s. q.

شملت قائمة المتهمين التي أعلنها السراج في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ عددا من أبناء العائلات الكبيرة مثل الأتاسي والأطرش التي كان من الصعب المساس بها في الماضي إلا أن معظم المتهمين كانوا يعيشون بالخارج وقد حكم على هؤلاء بالاعدام وينتمي بعض المتهمين إلى الحزبين التقليديين حزب الشعب والحزب الوطني مما زاد من هيبتهم سقوطا . كذلك اشتملت القائمة على بعض النواب من أشهرهم منير العجلاني عضو الكتلة التي سميت نفسها بالدستورية وقد استدعى ذلك رفع الحصانة عن هؤلاء النواب اليمينيين . ونتج عن ذلك كله استبعاد حزب الشعب من حكومة العسلي الذي عدل وزارته على ضوء هذه الأحداث . فأصبحت غالبيتها تتكون من حزب البعث واليساريين المستقلين . مثل خالد العظم الذي صار وزيرا للدفاع .

الطريق نحو الوحدة

كان الاتفاق السوري المصري في مارس سنة ١٩٥٥ عبارة عن تصريح شفوي موجه ضد الأحلاف ، وقد نظر إليه أيضا على أنه خطوة تمهيدية لقيادة عسكرية مشتركة . وأريد به في الأصل أن يكون مفتوحا لجميع الدول العربية إلا أن السعودية كانت كما رأينا هي الدولة الوحيدة التي انضمت إلى التصريح ثم تبين أن انشاء قيادة عربية عسكرية موحدة يكاد يكون مستحيلا فعدل عن هذه الخطة إلى اتفاقات ثنائية عقدتها مصر مع كل من سوريا والسعودية بل واليمن الإمامية . ولا شك أن الاتفاق المصري السوري كان هو الوحيد الذي يتوقع له النجاح نظرا لاتفاق الدولتين على السياسة الخارجية وتشابههما في الأوضاع الاجتماعية والمثل السياسية . وقد دلت التجارب حتى الوقت الحاضر على أن تنسيق الدفاع مع وجود اختلافات في هذه الأمور لا يؤدي إلى نتيجة مثمرة .

قد أشرنا إلى أن الأحزاب المختلفة في سوريا وافقت على مبدأ الاتحاد الفيدرالي عند تكوين وزارة صبرى العسلى الائتلافية في يونيو سنة ١٩٥٦ إلا أن تصور هذه الأحزاب للوحدة ولأهدافها كان مختلفا . فالقوتلى قد عاش فترة طويلة في مصر أثناء المنفى استمرت نحو ست سنوات . وهو يتصور أن أهم عناصر الوحدة هو تحقيق الانسجام بين رؤساء الدول على نحو ما تم في مؤتمرات القمة الثلاثية التي عقدت مرتين خلال عام ١٩٥٦ وضمت القوتلى نفسه والرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود . ولم يكن القوتلى يدرك التمييز بين نظم رجعية وتقدمية بل انه كان

عاطفيا أقرب إلى ابن سعود لوجود صلات قديمة بينه وبين الأسرة الحاكمة في الرياض . والحق أن الحكومة المصرية هي الأخرى لم تشأ أن توجد هذا التمييز بين النظامين في العالم العربي إلى أن أثبتت التجارب استحالة التعاون مع الرجعية وكانت أول تجربة مريرة مرت بها الاتفاقات الثنائية العسكرية هي قبول ابن سعود مبدء ايزنهاور وانقلاب الملك حسين على الحركة الوطنية في الاردن .

وتعد مشاركة حزب الشعب . في الإعداد للوحدة تحولا جذريا في سياسة الحزب ، وقد تم هذا التحول على مراحل فهو أولا قد تخلى عن الهلال الخصيب سنة ١٩٥٤ ثم ساير سياسة الحياد التي أيدتها الجماهير سنة ١٩٥٥ وفي العام التالي وجد نفسه مضطرا إلى مسابقة فكرة الاتحاد مع مصر . ومن الأرجح أنه فعل ذلك من قبيل مبدأ أهون الشرين فهو لم يشأ أن يصطدم باليسار في مسائل السياسة الداخلية والاقتصادية التي قد تضر بمصالح كبار الملاك والرأسماليين .

وقد ذهب إلى حد إشراك ممثل له هو أحمد قنبر وزير الداخلية في اللجنة العليا التي تشكلت لوضع مشروع الاتحاد الفيدرالي مع مصر وكان حزب البعث هو أكثر الأحزاب السورية نشاطا في هذا السبيل إذ اشترط له دخول وزارة العسلى تحقيق الاتحاد الفيدرالي مع مصر ولم تكن الحكومة المصرية تفكر في تغيير الأوضاع الدستورية في البلاد العربية ، بل تكتفى بتنسيق السياسة الخارجية . وإذن فإن زمام المبادرة قد جاء من جانب سوريا في سبيل الاتحاد .

والوحدة العربية هي محور برنامج حزب البعث كما رأينا ، إلا أن الحزب كان يتطلع إلى تحقيق هذه الوحدة مع الأقطار التي له فيها تنظيمات

وبالتالى يفضل أن تكون هذه التنظيمات هي أداة الوحدة ، ولكن وجد نفسه فى سنة ١٩٥٦ يعتنق نفس المبادئ التى يدعو لها الرئيس عبد الناصر فنطق الاشياء يقتضى تنفيذ البرنامج بالاتحاد مع مصر ولو أن قادة الحزب لم يخفوا أن هذا الاتجاه الجديد أشبه بضرورة لامفر منها . فقد صرح عفلق بقوله « نحن مقتنعون بأنه ليس بالإمكان إقامة وحدة بدون مصر لا لأنها تشبه بروسيا فى العالم العربى وتستطيع توحيدها بالقوة ، أو لأن الأقطار الأخرى لا تصلح نقطة اجتذاب للوحدة ، ولكن لأننا رأينا مصر قادرة على عرقلة أية حركة وحدوية تسير بدونها ، (١) » .

بقى الحزب الشيوعى الذى كان معروفا بمعاداته لمبدأ الوحدة العربية ووصفها باليمينية وهو لم يتحول جذريا إلى حد التحمس للوحدة ، بل امتنع فقط سنة ١٩٥٥ عن معارضة الاتحاد .

ومهما اختلفت آراء الأحزاب حول هذه النقطة ، فإن الاتجاه السائد عند رجال السياسة المحترفين كان هو إقامة اتحاد مع مصر على أسس فيدرالية وعلى ذلك فإن نظام الوحدة الكاملة الذى اتفق عليه فى يناير سنة ١٩٥٨ قد تحقق بواسطة الجيش الذى وضع هؤلاء السياسة أمام الأمر الواقع .

ومع ذلك لا يمكن القول بأن قرار الجيش قد تم فجأة وبدون مقدمات ، فإن الأحداث التى مرت بسوريا خلال عام ١٩٥٧ كانت تبرر اتخاذ مثل هذا القرار ، وتتمثل هذه الأحداث ، فى ازدياد الضغوط الدولية وتداخلها مع انقسام الدول العربية بين معسكرين : تقدمى ورجعى ثم شدة

(١) تصريح لصحفي البريطانى سيل أبريل سنة ١٩٦١ . Seale p. 311.

الصراع الداخلى بين الفئات المتنافسة بالجيش الذى وصفناه بأنه صورة أخرى للصراعات فى مجلس النواب .

وحتى وقوع العدوان الثلاثى على مصر كان العراق ، منفردا أحيانا ، وبالشترك مع بريطانيا أحيانا أخرى ، هو الذى يتزعم المؤامرات ضد الحكومات السورية ، أما بعد العدوان فقد دخلت الولايات المتحدة كعنصر جديد فى هذه المؤامرات تبعا لتغيير سياستها الرسمية إزاء الشرق الأوسط .

ومن المعروف أن الولايات المتحدة اعتبرت بريطانيا عاجزة عن تولى مهمة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد هزيمتها فى العدوان الثلاثى ، وأسست الموقف المترتب على ذلك « بالفراغ » ، لأنها لم تقتنع بأن الدول الوطنية التى نشأت فى المنطقة قادرة على الدفاع عن نفسها ضد خطر وهمى اعتقدت الولايات المتحدة بأنه الاتحاد السوفيتى . وعلى ذلك أصدر أينزهاور مبادئه المعروفة التى تملأ الولايات المتحدة بمقتضاها هذا الفراغ .

وبمقتضى هذه المبادئ يجوز للحكومة الأمريكية أن تقدم المساعدة فى أى وقت لصد « عدوان الشيوعية الدولية » ، بناء على طلب الحكومات المعنية فى المنطقة ، واعتمد الكونجرس لتنفيذ هذه المبادئ مبلغ مائتى مليون دولار فى ٥ مارس سنة ١٩٥٧ .

وفى ٢٣ منه انضمت الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية التابعة لحلف بغداد ، وبناء عليه يمكن لتركيا أو الحكومات العربية الضالعة مع الغرب أن تستعدى الولايات المتحدة على سوريا بحجة أنها تهدد أمنها .

حقيقة إن سوريا كانت بعيدة كل البعد عن كونها دولة شيوعية أو دائرة في فلك موسكو ، إلا أن بعض الصحف الأمريكية التي تعبر عن مصالح مالية في الشرق الأوسط درجت على أن تخلط بين الوطنية وبين الشيوعية ، وبالفعل كتبت النيويورك تايمز في أغسطس سنة ١٩٥٧ عن قيام دولة جديدة دائرة في فلك الاتحاد السوفيتي بالشرق الأوسط إدعت أنها سوريا .

كذلك أخطأ الأمريكيون في تصورهم أن اتفاقات التعاون الاقتصادي مع الكتلة الشيوعية بعد نوعا من التبعية . وقد وسعت سوريا خلال عام ١٩٥٧ تعاونها الاقتصادي مع تشيكوسلوفاكيا بأن عهدت إليها بتأسيس مصفاة للنفط في حمص ، ثم عقد خالد العظم اتفاقا واسع النطاق في موسكو خلال شهر أغسطس وهو يشمل إصلاح ميناء اللاذقية وإعداده لرسو السفن الكبيرة حتى يقل اعتماد سوريا على موانئ لبنان . كما تعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم المساعدات الفنية والمالية لاستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الجزيرة وتزويد سوريا بالجرارات (١) .

لقد ألف الأمريكيون منذ ذلك الوقت أيضا أن يتبعوا أسلوب المؤامرة أي نفس الأسلوب الذي كانوا يلومون عليه بريطانيا من قبل .

وهناك شواهد أكيدة على وجود أيد أمريكية في انقلاب الملك حسين على الحكومة الوطنية في الأردن إبريل سنة ١٩٥٧ . إذ وقف الأسطول السادس أثناء الأزمة قريبا من الشواطئ السورية ، بل إن هذا

(١) Kirk Contemporary arab Politique chep. 5.

الأسطول رابط أمام سواحل لبنان حينما كانت الانتخابات النيابية تجري في شهر يونيو وذلك ليرفع الروح المعنوية لدى أنصار كميل شمعون . وإذن فليس من الغريب أن يتبع الأمريكيون أسلوب المؤامرة مع سوريا التي كانت من أسبق الدول العربية رفضا لمشروع أيزنهاور .

استخدمت المخابرات الأمريكية أديب الشيشكلي في صيف ١٩٥٧ كأداة لإسقاط الحكم الوطني في سوريا ، وكانت الخطة تقوم على أساس جمع أشلاء الحزب القومي السوري والضباط اللاجئين في الخارج أو المبعدين عن البلاد في وظائف دبلوماسية .

وقد وجدت المخابرات الأمريكية في شخص إبراهيم الحسيني الملحق العسكري في روما والمدير السابق لمكتب الشيشكلي ، حلقة اتصال جيدة مع المتآمرين داخل سوريا .

إلا أن المؤامرة كشفت قبل أن يتسع نطاقها . وعلى التو طلب مجلس القيادة إلى توفيق نظام الدين إقالة الضباط المشبوه في أمرهم ، إلا أنه رفض واعتبر المسألة صراعا شخصيا وكان عليه أن يستقيل بعد ذلك في ١٣ أغسطس . وقد سبق لنظام الدين بالتعاون مع رئيس الجمهورية أن حاول إبعاد السراج عن الجيش فلم يستطع مما يوضح لنا حالة الجيش السوري وهي أن السلطة العليا بالجيش لم تكن بيد القائد العام بل بمجلس الضباط الاثني عشر قادة الأسلحة والذين لكل منهم أنصار من صغار الضباط يدينون لهم شخصيا بالولاء .

لقد أدى اكتشاف المؤامرة إلى توتر شديد في العلاقات بين سوريا

والولايات المتحدة . قد اضطرت سوريا إلى إبعاد ثلاثة من الموظفين بالسفارة الأمريكية بدمشق فأجابت حكومة واشنطن بإبعاد السفير السوري .

وبهذه المناسبة صرح خالد العظم بأن توتر العلاقات مع الولايات المتحدة لا يعنى خروج سوريا عن سياسة الحياد ، ولهذا التصريح مغزاه الكبير لأنه يبين كيف أن الحياد صار عقيدة ثابتة وليس مجرد رد فعل مؤقت على الموقف العدائى الذى اتخذته الغرب نحو بعض الدول الآسيوية والأفريقية .

ويبدو أن الولايات المتحدة بعد أن فشلت فى تدبير المؤامرة فكرت فى أن تستخدم مبادئ أينهاور ضد سوريا ، فأوفدت لوى هندرسون وكيل وزارة الخارجية فى مهمة خاصة بالشرق الأوسط . وقد طاف خلال شهر أغسطس بكل من تركيا والعراق ولبنان والأردن وهذه الأقطار الأربعة صارت ضالعة مع الغرب وليس لسوريا جيران يتاخمون حدودها بالإضافة إلى هذه الأقطار سوى إسرائيل .

ومن هنا نقبل إلى أى حد صارت سوريا مهددة بالعدوان من جميع الجهات . فإذا أضفنا إلى ذلك أن هندرسون كان خبيراً فى شئون الانقلابات تيمنا إلى أى مدى نظر المسئولون فى سوريا إلى هذه البعثة الأمريكية نظرة للتوجس والريب .

وقد عرف الآن^(١) أن هندرسون لم يجد مبرراً لتطبيق مبادئه

(١) نشر تقرير هندرسون فى المجلدات السنوية التى تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية عن سياسة الولايات المتحدة — انظر

أينهاور ضد سوريا أولاً لأنه لا يوجد دليل واحد على سيطرة الشيوعيين فى دمشق ، وثانياً لأن الأحكام الموالية للغرب والمهمنين حينذاك على شئون العراق ولبنان والأردن كانوا غير قادرين على الذهاب إلى حد دعوة الأمريكين إلى التدخل بصورة سافرة ضد سوريا لأن ذلك يسقط ما بقى لديهم من هيبة .

لم تعرف الحكومة السورية هذا التقرير فى حينه ، ولذلك سلكت مسلك المدافع عن النفس وكان أن اتخذ الجيش منفردا القرار باستقدام كتيبتين مصريتين إلى اللاذقية وتمت العملية بسرية تامة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ . وكان ذلك نجاحاً باهراً للبحرية المصرية لأن الأسطول السادس كان يتجول فى البحر المتوسط لمراقبة مثل هذه العمليات .

ومن جهة أخرى أبدى الاتحاد السوفيتى استعداداً لمساعدة سوريا فى هذه الظروف العصيبة ، وعرض على الدول الثلاث الغربية أن تشترك معه فى تصريح رباعى تتعهد فيه بعدم استخدام القوة فى الشرق الأوسط ، إلا أن الدول الثلاث اعتبرت المشاركة فى مثل هذا التصريح تسليماً منها بأن الاتحاد السوفيتى صار من بين الدول المسئولة عن المنطقة وهو ما كانت مبادئ أينهاور تعمل لتعاشيه .

ويبدو أن السوفيت اعتبروا تركيا أكثر الدول المجاورة تهديداً لآمن سوريا ، إذ تقع فوق أراضيها أهم القواعد العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط ومن الجائز استخدام الخلافات السورية التركية القديمة لتحريض الأتراك بالفعل على مهاجمة سوريا ، لذلك كتب بولجانين إلى رئيس

الوزراء التركي في ١٠ سبتمبر رسالة هامة ، هذه خلاصتها^(١) :

« لا تستطيع الحكومة السوفيتية أن تخفي اهتمامها بالموقف القائم الآن في سورية فن المعروف أن سورية ومصر يتعرضان وهما يقبعان سياستهما الخاصة بتحقيق الاستقلال الوطني لضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية معادية من الخارج .

ففي الأسابيع الأخيرة ازداد الضغط على سوريا إلى حد خطير . وتكشف الرحلة الأخيرة التي قام بها المبعوث الأمريكي هندرسون إلى الشرق الأوسط - في جلاء عن عزم الولايات المتحدة على تنظيم عملية تدخل عسكري أجنبي في شئون سورية الداخلية . والمعروف أن مهمة هندرسون كانت تدبير مؤامرة ضد سورية ودراسة الوسائل الكفيلة بإسقاط حكومتها الوطنية وتغيير ميزان الدولة كله لإرضاء الاحتمالات الأمريكية الضخمة وخدمة مصالح الدول الاستعمارية الكبرى .

وبهذا الخصوص أوضحت الدول الاستعمارية في صراحة أن لتركيا دورا معينا يجب أن تقوم به في العمليات العسكرية المزمع اتخاذها ضد سورية .

ولقد تلقينا بفزع بالغ أنباء الحشود العسكرية التركية على الحدود السورية وكذلك أنباء إرسال أسلحة أمريكية إلى تركيا لتنظيم عمليات الهجوم على سوريا .

وليس من الممكن للاتحاد السوفيتي أن ينظر إلى كل هذه التطورات الأخيرة بدون اكتراث . ومن الطبيعي أن تثير التقارير الخاصة بهذه الحشود التركية على حدود سورية هذا السؤال : ماذا يكون موقف الأتراك لو أن فرقا أجنبية احتشدت على حدود بلادهم نفسها ؟ ليس من شك في أننا نثقون أن الأتراك سياسيون في مرارة لأنهم يقبعون في صحبة الدوائر الأجنبية التي لا يهمها في كثير أن يبقى السلام في منطقة الشرق الأوسط بل كل ما يهمها هو استغلال مصادر الثروة الطبيعية في هذه المنطقة . ونحن مقتنعون بأن الحرب لو قامت في سورية ثم انتشرت في بقية بلاد الشرق الأوسط فإن تركيا ستفقد كل شيء إذا ما اشتركت في هذه الحرب .

يستنتج مما سبق أن سوريا أوشكت أن تتحول إلى ميدان للصراع الدولي ، وإذن فقد جاءت الوحدة في الوقت المناسب لتجنب سوريا التعرض لمثل هذا الامتحان المرير ، وقد كانت الإجراءات تسير بسرعة غير متوقعة في هذا السبيل ، فبعد نزول القوات المصرية في أكتوبر اجتمع مجلس النواب السوري مع مجلس الأمة المهجري في جلسة مشتركة لإقرار مبدأ الاتحاد الفيدرالي وكان الاتجاه إلى جعل هذا الاتحاد فعالاً وإن لم يذهب المجلسان في هذا التاريخ إلى حد إعلان الوحدة التامة .

وقد رأينا كيف أن رجال السياسة في سوريا كانوا مجمعين على هذا الاتجاه تقريباً وإذا تحدثنا عن رجال السياسة فإننا نعني بالذات خمسة منهم كانوا يحتلون الصف الأول في المسرح السياسي الداخلي ، هؤلاء هم خالد العظم وخالد بكداش وليس للأول ماض وطني طويل ولكنه أصبح أشد السياسة تحمساً للتعاون مع الاتحاد السوفيتي ومن هنا توثقت صلته بخالد

بكيداش وكثيراً ما كان الناجبون في دائرتيها يسمونهما بالخالددين . ثم أكرم
والحراني رئيس مجلس النواب وصلاح الدين البيطار وزير الخارجية
وكلاهما من حزب البعث ولم يكن لعفلق دور إيجابي في هذه المرحلة لأن
نشاطه انصرف إلى وضع فلسفة الحرب وقد كان من الطبيعي أخذ رأيه
في شكل الاتحاد حينئذ فعبّر عنه قائلا : إن لكل من القطرين تقاليد
وتاريخه الخاص ولا بد عند قيام الاتحاد من تقوية نظام الحكم المحلي
والبرلمانات الإقليمية أولاً وهذا النظام أدعى إلى اجتذاب الدول العربية
الأخرى نحو الوحدة الشاملة ، وقد أخذ عليه ساطع الحصري داعية
القومية العربية المشهور هذه العبارة التي تشير إلى وجود تاريخ وتقاليد
خاصة لكل بلد عربي وقال إنها هي حجج أنصار الإقليمية بعينها وتعد
تراجعاً عن المبادئ التي اشتهر بها حزب البعث .

ثم يأتي السيامي الخامس في سوريا وهو صبري العسلي الذي لم يكن
له مبدأ واضح وإنما كان يستفيد من هذه الخلافات ليحتفظ بمنصبه الرسمي
كرئيس للوزراء .

في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ سوريا نشأ حوار بين الشيوعيين
وحزب البعث حول مبدأ الاتحاد . وقد غير الحزب الشيوعي السوري
موقفه حسب الظروف فوافق في بداية الأمر على مبدأ الاتحاد
على أمل أنه سيكون واهي العسري ، فلما رأى اتجاه النواب في المجلسين
السوري والمصري نحو الاتحاد الفيدرالي الفعال ، لاحظ أن حزب
البعث يؤيد هذا الشكل من الاتحاد ، رأى أن يخرجه باتباع مناورة جديدة
وهي المطالبة بأن تكون الوحدة تامة على أمل أن تحقيق ذلك يكاد يكون
مستحيلاً في الوقت الحاضر ولا يريد جمال عبد الناصر نفسه . وعلاوة
عليه يستطيع الحزب أن يكسب شوطاً في الدعاية لنفسه بأن يظهر بمظهر

المدافع عن القومية العربية وبذا يتخلص أيضاً من سخط الجماهير في سوريا
التي كانت تبني نقدها للحزب على أساس معارضته لمبدأ الوحدة العربية .

فلما رأى الحزب الشيوعي أن الوحدة واقعة بالفعل عاد ينظم صفوفه
مع حزب البعث إذ لم يكن من السهل على أي من الحزبين تقبل شروط
الوحدة برضا ومن بينها حل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية . وقد
جاهد الحزبان طويلاً في سبيل إقامة هذه التنظيمات .

ولكن بينما يئس الحزب الشيوعي تماماً من أن يجد له مكاناً في الجمهورية
العربية المتحدة فامتنع نائبه الوحيد عن حضور الجلسة التي أقرت الوحدة ،
بقيت لحزب البعث بعض الآمال في أن يستخدم الاتحاد القومي المقترح
للجمهورية العربية المتحدة كواجهة للحزب ينشر فلسفته بواسطتها تاركا
لعبد الناصر القيادة السياسية . لذا حينما تفشل هذه الخطة بسقوط معظم
مرشحي البعث في انتخابات الاتحاد القومي سيعود الحزب إلى تنظيم
صفوفه في الخفاء لمناهضة الوحدة .

لم يكن هذا الحوار بين رجال السياسة والأحزاب هو الذي يتحكم
في مصير سوريا ، فكما أشرنا من قبل كان القرار الأخير الذي أقام الوحدة
بالشكل الذي استقرت عليه صادراً عن الجيش إذ أيده جميع الضباط
المسيطرين على الأسلحة المختلفة بما في ذلك الضباط المتصلون بحزب البعث
فقد كان رجال الجيش هم أكثر شعوراً بالحاجة الملحة إلى الوحدة حينما
رأوا التماسل ينهار في الجيش السوري وقد حدث أن تشاجر الضباط
في اجتماعاتهم الخاصة وشهر بعضهم السلاح في وجه الآخر ثم احتكروا
في خلافتهم إلى المشير عبد الحكيم عامر .

وفي ١٢ يناير بأدر أربعة عشرة من كبار الضباط السوريين بالسفر إلى القاهرة وهم مصممون على تحقيق الوحدة بأي شكل وكانت العبارة التي تقدموا بها لعبد الناصر خير دليل على شعورهم بالانقياد الذي يهدد الجيش السوري بالتمزق فقد قالوا له : إحمنا من أنفسنا أولاً ومن السياسيين ثانياً .

قاد عفيف البرزى وفد الضباط إلى القاهرة بينما ترك عبد الحميد السراج في دمشق ليخبر مجلس الوزراء في شبه إنذار بالقرار الذي اتخذته الجيش السوري .

وما أن علم الوزراء بسفر الضباط حتى أوفدوا البيطار وزير الخارجية إلى القاهرة وكان من المفروض أن يحمل معه تعليمات الحكومة بشأن شكل الوحدة . إلا أن أحداً من الوزراء لم يشأ أن يتورط في إبداء رأيه لأنه سيخسر سمعته أمام الجماهير التي تقبلت الوحدة وذلك دون أى احتمال في التأثير على قرار الضباط . لذلك ووجه مجلس الوزراء بالشروط^(١) التي قدمها الرئيس عبد الناصر وهي تقضي بحل الأحزاب وعدم تدخل الجيش السوري في السياسة ووضع هذا الجيش تحت إشراف حكومة مركزية واحدة لا فيدرالية وتوحيد الأنظمة السياسية في كلا الإقليمين من الجمهورية العربية المتحدة .

وفي آخر لحظة حاول الساسة القدامى بالإضافة إلى خالد المظم ، ربما بإيحاء من صديقه بكداش ، أن يقدموا مشروعا باتحاد فيدرالي وثيق دون أن يجدوا استجابة لدى أحد في الجيش السوري أو لدى المستويين في القاهرة .

(١) أنظر للملحق الثالث .

إن تحمل الجيش السوري مسئولية القرار التاريخي بإقامة الوحدة مع مصر لا يعني قط أن الجماهير كانت غير متقبلة لها ، بل على العكس لم يكن الساسة المحترفون حينها طالبوا بالاتحاد الفيدرالي يعبرون عن رغبة هذه الجماهير وإنما يمكن وصف دعوتهم إلى الاتحاد الفيدرالي بأنها خروج من المأزق وذلك للإلتقاء مع الجماهير التي تريد الوحدة التامة في منتصف الطريق . وإذن فليس خطأ الوحدة هو أن الجيش انفرد بإقامتها وإنما الخطأ هو استمرار خضوع الجيش السوري للمؤثرات السياسية المتضاربة ولذلك كان أداة الانفصال كما كان أداة الوحدة .

والأسف لم يتمكن الجيش السوري حتى الوقت الحاضر من التخلص من تلك الآفة التي تضر بقدراته العسكرية .

المازونيين ويُدعى مبارك وقد زاد من دعوته تشويهاً أنه قرن الفكرة بقيام وطن قومي لليهود في فلسطين (١).

وبين هذه التيارات المتعارضة التي كادت أن تودي بالوحدة الوطنية وقف كل من بشارة الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس الوزراء موثقاً وسطاً واستطاعا بذلك أن يجنبا البلاد كارثة التمزق أثناء معركة التحرير. فقد أكدوا بصورة رسمية وعن طريق مجلس النواب في نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن وجهة لبنان عربية وأنه يتضامن مع الدول العربية الأخرى في المشرق، إلا أن التضامن لا يعني الوحدة وبناء عليه شاركت الحكومة اللبنانية في تأسيس الجامعة العربية بعد أن قدمت التحفظات التي تحول دون جعل الجامعة أداة لتحقيق الوحدة السياسية. وكان من بين هذه التحفظات الأساسية في رأي لبنان عدم إثارة قضية الحدود بين الدول الأعضاء. وتعهدت سوريا من طرفها باحترام حدود لبنان القائمة بالرغم من وجود أنصار للانضمام إلى سوريا بين سكان طرابلس والأقضية الأربعة في الجنوب. ويحاول أنصار فكرة الكيان اللبناني أن يدعموا آراءهم بأدلة تاريخية وجغرافية كالقول بأن لبنان حكمته في العصر العثماني أسر وطنية مثل أسرة المعنيين والشهابيين فكان له وضع خاص مختلف عن سوريا، كذلك تمتع لبنان باستقلال ذاتي تحت ضمان الدول منذ سنة ١٨٦١، إلا أن الباعث على فكرة الكيان اللبناني هو في أصله البعيد تلك النزعة الطائفية التي تنعكس آثارها على معظم المواقف السياسية، فكثير من المسيحيين يرى أن مبدأ الوحدة العربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الإسلامية.

(١) مذكرات بشارة الخوري ج ٣ ص ٥٣.

القسم الثالث : لبنان

معضلات الكيان اللبناني

شارك الشعب العربي بلبنان في معركة التحرير ضد فرنسا، ووقف جنباً إلى جنب مع سوريا في جميع مراحل تلك المعركة إلى أن تم جلاء القوات الفرنسية في ديسمبر سنة ١٩٤٦.

ولكن بينما كانت معركة النضال الوطني تسير قدماً مطرح موضوع الاتحاد العربي بمناسبة المباحثات التي جرت حول إنشاء الجامعة العربية ١٩٤٣ - ١٩٤٤. فتجدد الحوار عن هوية لبنان، وظهرت في هذه المناسبة بعض الآراء الشاذة كتلك التي تزعم بوجود صفات مشتركة تميز شعوب البحر المتوسط سواء أكانت في أوروبا أم في آسيا أم في أفريقيا، وأن هذه الصفات المشتركة أقوى من العروبة في لبنان، فوجهته إذن «متوسطية» كما نحمدس آخرون لفكرة الوحدة العربية ونادوا باندماج لبنان في الوطن العربي، وإذا لم يمكن تحقيق ذلك فيجب على الأقل إعادة الأجزاء التي سلخت من سوريا سنة ١٩٢٠ بواسطة الفرنسيين مثل طرابلس والأقضية الأربعة وذلك حينها كونه الانتداب لبنان الكبير.

وجدد آخرون الدعوة إلى جعل لبنان وطناً قومياً للمسيحيين إلا أن هذه الدعوة التي كانت تلقى بعض المؤيدين في العشرينات صارت محصورة في أوساط منعزلة، وقد نادى بها في أعقاب الحرب الثانية أحد المطارنة

وعلى ذلك إذا تحققت الوحدة العربية فإن المسيحيين سيتحولون إلى أقلية صغيرة وسط محيط إسلامي . وقد يأتي حل هذه القضية عن طريق تأكيد صفة العلمانية للدولة العربية المتحدة ، إلا أن هذه الدعوة لم تلق بعد رواجاً بين الجماهير ، وقد أدرك كل من بشاره الخوري ورياض الصلح أهمية هذه القضية ، فحرصا على أن يوضحا موقفهما منها في الميثاق الوطني الذي كان لهما فضل صياغته ليسكون أداة للتوفيق بين الطوائف في بداية عهد لبنان بممارسة الاستقلال سنة ١٩٤٣ .

لجاء في مقدمته أن المسيحيين لن يتطلعوا بعد الآن إلى حماية أوروبا كما أن المسلمين لن يطالبوا باندماج لبنان كليا مع سوريا أو تعديل حدوده التي أقيمت في سنة ١٩٢٠ (١) .

على أن الرأي العام كان يسلم في ذلك الحين بوجود روابط خاصة بين سوريا ولبنان . فنظرا لكثرة تنقل الأشخاص ووجود اتحاد اقتصادي بينهما رأى عدم تعقيد العلاقات بإقامة تمثيل دبلوماسي . فكانت مختلف الأمور تسوى بواسطة الوزراء المختصين من البلدين في اجتماعات تتم عادة عند إحدى قرى الحدود . وللأسف لم يستمر الاتجاه نحو تدعيم هذه الروابط بل أخذت العرى تنفصم بالتدرج حتى انتهت إلى قطيعة اقتصادية تامة في سنة ١٩٥٠ ، هذا مع ملاحظة أن الظروف الطبيعية والجغرافية تحتم وجود اتحاد اقتصادي بين البلدين ، فوادي لبنان هي المنافذ الطبيعية لسوريا ، وبيروت هي أقرب إلى دمشق من اللاذقية كما أن طرابلس هي أقرب الموالي وأيسرها استخداما بالنسبة لسوريا الوسطى .

(١) أنظر مناقشة الميثاق الوطني في : يوسف مقبول : لبنان والسألة العربية .

ومن مصلحة لبنان أن يستورد المواد الغذائية من منتجات سوريا . وفي عهد الانتداب كانت الوحدة الاقتصادية نامة بين البلدين ، فالنظام الجمركي موحد ، وتوزع حصيلة الرسوم الجمركية بنسبة ٥٦ ٪ لسوريا و ٤٤ ٪ للبنان ، كما أن العملة واحدة ، ويتم تنقل البضائع والأموال والأشخاص دون قيد . ولم يمض زمن طويل على الاستقلال حتى وقعت عدة أزمات بخصوص العلاقات الاقتصادية . كان أولها في سنة ١٩٤٨ حينما رفضت سوريا شروط فرنسا لبقاء عملتها مرتبطة بالفرنك بينما قبل لبنان هذه الشروط وكان من بينها احتفاظ شركات الامتياز المؤسسة في عهد الانتداب بكافة حقوقها واحتجاز تلك الموجودات التابعة لبنك سوريا ولبنان في باريس وذلك مقابل التعويضات عن المصالح الفرنسية التي تم الاستيلاء عليها كالمدارس وكذلك نفقات الاحتلال .

وقد أمكن لسوريا أن تعلن انفصالها عن منطقة الفرنك لأنها كانت تملك عملات أجنبية كافية . أما لبنان فقد آثر البقاء مرتبطاً بالفرنك مقابل ضمان قدمته فرنسا لليرة اللبنانية ألا تتبع التخفيض الذي يسرى على الفرنك وذلك لمدة عشر سنوات . ونتج عن ذلك كله انفصال العملة السورية عن اللبنانية .

وبمضي الوقت اتخذت كل من سوريا ولبنان طريقا مختلفا تمام الاختلاف في سياسته الاقتصادية . فاتجهت سوريا نحو الحماية الجمركية لوجود رغبة في التنمية الصناعية ، بينما اتجه لبنان إلى نظام التجارة الحرة فرفعت القيود عن تنقل رهوس الأموال تشجيعا للاستثمارات الأجنبية واعتبرت سوريا سياسة لبنان ضارة بمصالحها خاصة وأنه من الصعب مراقبة تنقل البضائع على الحدود ، بل كان يخشى من ضعف الاداة الحكومية

في لبنان بحيث لا يستطيع تنفيذ مقاطعة اسرائيل تنفيذها دقيقا وبذا قد تقسرب البضائع الإسرائيلية لا إلى لبنان فحسب ، بل إلى سوريا أيضا .

وفي بداية عهد الشيشكلي بالإدارة اتخذت إجراءات لوضع الشركات الأجنبية تحت رقابة الدولة ، واهتمت سوريا بتطوير ميناء اللاذقية حتى تقلل بقدر الإمكان من اعتمادها على موانئ لبنان ، ثم قدمت عدة مقترحات لاستمرار التعاون الاقتصادي ومنها إنشاء مجلس مشترك للرقابة الاقتصادية وإعادة العمل بالاتحاد الجمركي مع إعطاء سوريا نصيباً أكبر من الرسوم باعتبار أن استهلاك البضائع المستوردة يزيد فيها كثيراً عن عما هو في لبنان تبعاً لتوزيع السكان ، كما اقترحت المذكرة السورية وضع تشريع تجاري موحد وطلب إلى الحكومة اللبنانية أن تجيب على هذه المذكرة في ميعاد أقصاه ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ فلما امتنعت عن الرد أعلنت سوريا قطع العلاقات الاقتصادية مع لبنان ، وكانت هذه القطيعة مؤلمة بالنسبة للفريقين (١) فإن ميناء اللاذقية لا يمكن أن يغني سوريا عن الموانئ اللبنانية كما أن تجار لبنان تأثروا بإقفال السوق السورية واحتجوا على هذه المقاطعة وظهرت بوادر البطالة في لبنان .

لذلك كله ونتيجة لتوسط الدول العربية الأخرى خاصة مصر أعيدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في فبراير سنة ١٩٥٢ ولكن على أسس تختلف تماماً عما كانت تتوخاه سوريا ألا وهو تحقيق الاتحاد الاقتصادي ، فإن الاتفاق الجديد استهدف فقط تسهيل التجارة وتنقل البضائع والأشخاص ، ونص على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية

(١) عبدالرحمن الحس : أسباب القطيعة بين سوريا ولبنان .

المتبادلة من الرسوم والتراخيص ، كما وضع حداً أدنى يجب أن يلتزم به البلدان بالنسبة للمنتجات الصناعية المستوردة من الخارج وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تزيد الضريبة الجمركية عن ثلثي الرسوم التي تفرض على البضائع المماثلة والمستوردة من دول أخرى . وقد جدد هذا الاتفاق لأجل غير مسمى في سنة ١٩٥٥ . ولم تتقدم العلاقات منذئذ إلى أبعد من ذلك الحد .

لم يقتصر الميثاق الوطني على معالجة علاقة لبنان بالوطن العربي ، بل تناول أيضاً التوفيق بين الطوائف المختلفة في الداخل وهو ما يسمى بالمحافظة على التوازن الطائفي . وقد كان دستور لبنان في عهد الانتداب ينص على مراعاة توزيع الطوائف في المجلس النيابي ومجلس الوزراء والوظائف على مختلف المستويات (١) وكان يظن أن الاستعمار يريد أن يلحق البلاد عن قضية الاستقلال ، وللأسف تجددت الخلافات الطائفية عندما بدأ لبنان يمارس الاستقلال ويستعد لإجراء أول انتخابات نيابية .

كان من المنتظر أن يخفف انتشار الثقافة والتعليم من غلواء الطائفية ولكن التعليم نفسه في لبنان يخضع لتأثير الطوائف . فمن بين مائة مدرسة ثانوية لا تدير الحكومة سوى خمس منها وتخضع المدارس الأخرى لإشراف الطوائف الدينية ومعظمها إرساليات ، بل إن الجامعات هي في منشأها دينية فالجامعة الأمريكية بيروت أسسها المبشرون البروتستانت والجامعة القديس يوسف أسسها الآباء اليسوعيون من طوائف الكاثوليك وليس

(١) Ziadeh p. 172 s. q.

الدى الحكومة اللبنانية امكانيات لإنشاء جامعة وطنية على نفس المستوى .

وحسب الميثاق الوطنى يجب أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً من الموارنة ورئيس الوزراء مسلماً سنياً ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً وينتج عن ذلك تجاهل الكفاءات وحصر المناصب الكبرى فى عدد قليل من الناس . هكذا ألف رياض الصلح مجلس الوزراء ٧ مرات من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٠ ولم تخرج رئاسة الوزارة منذ عهد الاستقلال حتى سنة ١٩٥٨ هن أربع أو خمس أشخاص هم رياض الصلح وأخوه سامى الصلح وعبدالله اليافى وعبد الحميد كراى وصائب سلام ، كما تولى صبرى حمادة رئاسة مجلس النواب أكثر من عشرين مرة ويمضى رئيس الوزراء وقتاً أطول فى البحث هن التوازن الطائفى عند تشكيل مجلسه أكثر مما يرضيه فى إعداد البيان الوزارى . ويعطى هذا النظام فرصة لرجال الدين لى يتدخلوا فى تشكيل الوزارة وتعيين الموظفين . فمثلاً اجمع بطريرك الأروام الأرثوذكس حينها تجاهل صائب سلام سنة ١٩٥٣ القاعدة التى تقضى بأن يكون نائب رئيس الوزراء من هذه الطائفة . ولا بد من مراعاة الطوائف الخمس فى تشكيل المجلس وهى الموازنة والمسلمون السنيون والشيعة والدروز والأروام الأرثوذكس . وإذا استقال وزير فلا بد أن يبحث عن آخر من نفس طائفته .

قد أدى التوازن الطائفى إلى مشكلات أكثر تعقيداً بالنسبة لمجلس النواب ، فهو لا بد أن يكون قابلاً للقسمه على أحد عشر حتى تحفظ نسبة خمسة المسلمين إلى ستة المسيحيين (١) .

(١) كان أول مجلس نيابى يضم ٥٥ عضواً ثم أنقص إلى ٤٤ وزيد بعد ذلك إلى ٦٦ ثم ٨٨ وهو الآن ٩٩ عضواً .

ولتحقيق ذلك قسم لبنان إلى وحدات انتخابية كبيرة يمثل كلا منها قائمة من أحد عشر مرشحاً موزعين حسب المذاهب السائدة فى المنطقة . ويختار الناخب بين قائمتين أو ثلاثة حسب الظروف لا بين أشخاص .

وفى سنة ١٩٥١ ألغى نظام القوائم من بعض المناطق وقسمت البلاد إلى دوائر فردية ، ولكن أقيمت كل دائرة على مذهب دينى معين بحيث لا يتنافس أبداً مرشحان من مذهبين مختلفين على مقعد واحد .

وبراهى تمثيل المذاهب الدينية مهما كانت صغيرة ، حتى أن توزيع المقاعد فى مجلس النواب يبدو مثيراً للسخرية ، ولنوضح ذلك بالطريقة المتبعة فى توزيع المقاعد على الطوائف الدينية فى مجلس النواب سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٠ على التوالى .

المسيحيون : مارونيون ٢٠ - ٣٠ أروام أرثوذكس ٧-١١ أروام كاثوليك ٤ - ٦ أرمن أرثوذكس ٣ - ٤ أرمن كاثوليك ١-١ أقليات أخرى ١-١ برتسنت صفر - ١ .

المسلمون : السنيون ١٤ - ٢٠ شيعة ١٢ - ١٩ دروز ٤ - ٦ (١) .

وقد قررت هذه النسبة (٦ : ٥) بناء على إحصاء للسكان جرى فى ظروف غامضة سنة ١٩٤٣ وكانت نتيجة العامة تشير إلى أن المسيحيين بمختلف طوائفهم يبلغون نحو ٦٠٣ ألف والمسلمون ٥٠٧ ألف ومنذ ذلك الوقت تحتفظ وزارة الداخلية بنتائج الإحصاء من حيث توزيع المذاهب كسر من أسرار الدولة . لذلك يشكو المسلمون من أنهم لا يمثلون تمثيلاً عادلاً ويطالبون إما بإعادة النظر فى التوزيع أو إلغاء النظام الطائفى أصلاً من الحياة

(١) qu bain p. 20.

العامة وهذا ما تميل إليه الأغلبية . ولكن إلى أن يتحقق ذلك دار جدل بين المسلمين والمسيحيين حول هذه القضية فذكر المسلمون أن عدد الأرمن من بين السكان الوطنيين كان خطأ لأنهم لا يتبعون في البيئة العربية ولأن كثيراً منهم قد عاد إلى وطنه في أرمينيا السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية ، وحسب إحصاء سنة ١٩٤٣ بلغ الأرمن نحو ٧٨ ألفاً .

كذلك احتج المسلمون على أن الإحصاء يأخذ في الاعتبار عدد اللبنانيين المقيمين بالمهجر أو على الأقل هؤلاء الذين يحتفظون بالجنسية اللبنانية وهم يبلغون الآن نحو ٣٠٠ ألف ومعظمهم من المسيحيين .

ويجب المسيحيون على هذه الحجة بأمرين (١) : أنه يجب ربط هؤلاء المهاجرين بالوطن الأم ومراعاة أنهم يقدمون إلى البلاد مساعدات اقتصادية هائلة ويعود كثير منهم إلى وطنه بثروات ضخمة يضاف إلى ذلك أن المسيحيين يدفعون بصفة عامة ٨٠ ٪ من الضرائب فلا بأس من أن يكون تمثيلهم أكبر في المجلس النيابي وفي الوظائف حتى وإن كان عددهم لا يزيد عن النصف .

يقوم إذن صرح الدولة في لبنان على مبدأ التوازن الطائفي . وتثار أعنف المشاعر حينها يدعو المصلحون إلى تغيير هذا النظام .

وقد دعى البعض إلى البدء بإلغاء النظام الطائفي من الانتخابات البلدية كمرحلة أولى فلم تنجح التجربة . ويدعى آخرون أن التوازن الطائفي هو أصل سيادة الديمقراطية في لبنان وأنه لو لم يكن هناك حرص شديد

على هذا التوازن لتعرض لبنان للانقلابات العسكرية . وأهل هؤلاء الناس يأخذون من الديمقراطية زاوية واحدة هي حرية الصحافة ووجود مجلس نيابي مستقر . ولكنهم يفسون أن معظم الصحف في لبنان تعيش على الرشوة من السفارات الأجنبية . أما النواب فقد رأينا كيف يتم اختيارهم وكثيراً ما كانت الآراء التقدمية أو المطالبة بتغيير الأوضاع الاجتماعية تفسر على أنها محاولة للاخلال بالتوازن الطائفي . وهكذا بقي هذا المبدأ عقبة في سبيل التقدم والديمقراطية الحقة . ولا أدل على ذلك من أن موضوع سلطات رئيس الجمهورية قد طرح على أساس طائفي ، فاحتج بعض المسلمين على توسيع سلطاته وطالبوا بأن يحول جزء منها إلى رئيس الوزراء (١) وقالوا إن الدستور اللبناني القائم ينص على أن لبنان جمهورية برلمانية ، بينما أن بنوده التي تحدد سلطات رئيس الجمهورية تجعل منه في الحقيقة جمهورية رئاسية ، فهو الذي يعين الوزراء ويقيلهم ويستطيع أن يصدر مرسوماً بقانون إذا لم يبت فيه المجلس في خلال أربعين يوماً وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء . كما أن لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والتفويض في المعاهدات وإبرامها وتنص المادة ٥٥ على حق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب بموافقة مجلس الوزراء (٢) . وقد استعمل كميل شمعون

(١) أنظر مثلاً المذبذب : حنة الديمقراطية والمروية في لبنان .

(٢) أنظر دساتير البلاد العربية المواد من ٥١ إلى ٥٩ من الدستور اللبناني من ٢٧٥ - ٢٧٦ وبلاصط أن لبنان لم يسقط الدستور الذي صدر سنة ١٩٢٦ في عهد الانتداب بل اكتفى بإدخال بعض التعديلات .

هذا الحق مرة في سنة ١٩٥٣ نتيجة الازمة الدستورية التي وقعت في العام السابق .

هكذا نلاحظ أن الطائفية تنعكس آثارها على جميع المشكلات السياسية الداخلية منها والخارجية وقد كانت من وراء مبدأ السكبان اللبناني وهو مبدأ مشبوه بدليل أن فرنسا ناصرت المتحمسين له في شخص إميل إده وحاولت سنة ١٩٤٣ أن تحمله على أسنة الحراب إلى رئاسة الجمهورية وتنحى بشاره الخوري ورياض الصلح لأنهما أفرا وجهه لبنان العربية .

أزمة ١٩٥٢

اكتسب كل من بشاره الخوري ورياض الصلح قسماً كبيراً من الشعبية ، بل ربما ارتقيا إلى مركز بطولي أثناء الصدام القصير الذي وقع بين الحكومة اللبنانية وبين السلطات الفرنسية في نوفمبر سنة ١٩٤٣ . ولكن الدور الذي قاما به في معركة النضال ضد الاستعمار لا يعني بالضرورة قدرة الرجلين على مواصلة الحكم بنزاهة وكفاءة ، بل إن نجاحهما في سنة ١٩٤٣ يرجع إلى ملازمات دولية (١) أكثر مما يستند إلى دور قيادي في ثورة وطنية ، وكلا الرجلين من طراز زعماء العالم العربي في عهد الدولة الفيصلية بالشام .

ولم يستند بشاره الخوري أو رياض الصلح في حكم البلاد على تنظيم حزبي عقائدي . حقيقة عرف بشاره الخوري بتأييده فكرة التضامن العربي وذلك إبان التنافس على الرئاسة مع إميل إده سنة ١٩٣٦ وقد كان هذا الأخير من الأنصار المتطرفين لمبدأ السكبان اللبناني ، إلا أن الخوري لم يحمل من مبدأ التضامن العربي محور برنامج حزبه أو عقيدة سياسية ثابتة ، وإنما نادى بهذا المبدأ لأنه كان صالحاً لخدمة أغراضه الخاصة أثناء معركة النضال ضد فرنسا .

أما بعد انتهاء هذه المرحلة فإنه وقف موقفاً وسطاً بين الاتجاهات الوحدوية والاتجاهات اللبنانية الإنعزالية وأدى به هذا الموقف الوسط إلى اتباع سياسة سلبية في القضايا العربية وهي السياسة التي سارت عليها معظم الحكومات اللبنانية حتى الوقت الحاضر . ونحول الشيخ بشاره

بالتدرج حتى انتهى به الأمر في نهاية عهده بالرئاسة إلى المناداة بوضع استقلال لبنان تحت ضمان دولي^(١) وذلك بمناسبة دعوة الدول الغربية إلى إقامة أحلاف عسكرية في الشرق الأوسط .

لقد عمد بعد الساسة اللبنانيين ومنهم بشار الخوري إلى تكوين أحزاب سياسية لمجرد ملء الشكّل ، لأن هذه الأحزاب كانت تتجمع حول أشخاص ولا تلتف حول برنامج محدد . كذلك لم تعرف تلك الهيئات التنظيم الحزبي ومنها حزب الكتلة الدستورية الذي تزعمه إميل إدة . أما الهيئات التي عرفت التنظيم الدقيق وكانت لها أحيانا اتجاهات واضحة في السياسة فهي المنظمات شبه العسكرية التي عرفها لبنان منذ الثلاثينات . قد كان من أشهرها الحزب القومي السوري الذي تحدثنا عنه في القسم السابق . وكرد فعل على مبدأ الوحدة السورية أسس بيير الجميل منظمة شبه عسكرية أخرى أسماها الكتائب ، تنادى بأن للبنان سماته الخاصة التي تميزه عن سوريا وعن بقية البلاد العربية المحيطة به . وقد زار الجميل برلين حيث تأثر هناك بتشكيلات الشبيبة النازية وعاد لينشئ تشكيلات مشابهة قبل إنها انتظمت قبيل الحرب نحو خمسة آلاف شاب . ولكن بدل أن يجعل هذه التشكيلات أداة للعصية القومية حولها بالتدرج إلى منظمة طائفية متمصبة تخطط بين مبدأ السكّان اللبناني وبين المحافظة على مركز الموارد في البلاد . هذا مع أن المنظمة ، كانت تدعى في البداية أنها علمانية النزعة ، وقد أدى هذا التحول إلى قيام هيئة أخرى تنظم شباب المسلمين باسم النجادة . وهكذا كانت تلك المنظمات تعمق المشكلة الطائفية وخاصة لدى أبناء الطبقة المتوسطة . إذ أن هذه المنظمات كانت من الناحية الاجتماعية تعتمد على تلك الطبقة بينما تجمع الأحزاب التقليدية أنصارها من كبار الملاك الزراعيين ورجال

(١) الخوري مذكرات ج ٣ ص ٣٤٢ .

الأعمال حتى أنه يمكن القول إن المعارضة التي وقفت في وجه حكومة بشار الخوري سنة ١٩٥٢ كانت تمثل غالبا هذه الطبقة المتوسطة التي استاءت من سيطرة الإقطاع والبورجوازية العليا .

أما من الناحية الرسمية فإن مركز بشار الخوري تدعم بعد انتخابات سنة ١٩٤٧ ، فقد ازداد أنصاره عددا في مجلس النواب مما جعل المعارضة تنهم الحكومة بتزييف الانتخابات النيابية التي جرت في هذا العام ، وقد كان الرئيس بحاجة فعلا إلى زيادة عدد أنصاره تمهيدا لتجديد رئاسته ، إذ أن الدستور اللبناني لا يسمح بتجديد رئاسة الجمهورية ، ومن ثم يحتاج الأمر إلى تعديل الدستور وفي هذه الحالة لا بد من موافقة غالبية ثلثي النواب . ورغم وجود هذه الأغلبية فقد انتظر الشيخ بشار فرصة انشغال البلاد بحرب فلسطين وقيام الأحكام العرفية ليعلن عن نيته في التجديد ، وأثار ذلك الاعتراض لدى فئات مختلفة كان أبرزها الاحتجاج الذي أبداه أحد الوزراء وهو كميل شمعون حتى أرفق احتجاجه بالاستقالة من المجلس .

ويعزو البعض موقف شمعون إلى عوامل شخصية . فقد كان يمثل المصالح الأنجلو مكسونية باعتباره سفيرا سابقا في لندن ، والدليل على ذلك أنه سبق أن احتج على توقيع الاتفاق المالي مع فرنسا في يناير سنة ١٩٤٨ . ويعزو آخرون موقفه إلى أنه يمثل البورجوازية المتوسطة التي أرادت أن تجد لها مكانا في الحكم ، الذي استأثرت به أسر اقطاعية قديمة حتى قيل إن حكومة لبنان هي حكومة الأربعين أسرة . وكأننا نشهد في لبنان صورة مصغرة للصراع الذي وقع في أوروبا في القرن التاسع عشر بين البورجوازية والإقطاع ، وفي هذه الحالة يكون كميل شمعون

معبرا عن البورجوازية المتوسطة بمثلا الليبرالية التي ظننا الناس في بعض مراحل التاريخ تعبيراً عن مبادئ تقدمية ولكن كانت البورجوازية المتوسطة في لبنان أشد نزوعاً إلى المحافظة من مثيلاتها في أوروبا ، وهي تكره الهزات الدستورية كذلك التي كان الحزب القومي السوري يريد إحداثها في لبنان .

وقد رأينا كيف أن حكّام لبنان نظروا بذعر وارتباب نحو الانقلاب العسكري السوري الأول في مارس سنة ١٩٤٩ وقد شجع هذا الانقلاب أنطون سعادة على القيام بمحاولة مشابهة في لبنان ، فاستولى أنصاره على بعض مخافر الحدود وأشاعوا أن الجيش سيوزع الأسلحة على المواطنين . ولكن المحاولة فشلت وتمكنت الحكومة اللبنانية من إقناع حسنى الزعيم بتسليم أنطون سعادة الذي أعدم توافي يوليو سنة ١٩٤٩ .

وعلى أثر ذلك الحادث حلت جميع المنظمات شبه العسكرية بما في ذلك منظمة الكتائب ، ولكنهما لم تلبث أن حلت تسجيلهما كحزب سياسي مستندة إلى مبدأ حرية تكوين الأحزاب السياسية في لبنان ، إلا أنها لم تتخل عن طابعها القديم وهو الاعتماد على منظمات الشباب المدرب على حمل السلاح .

لقد كان التعاون التام بين شخص رئيس الجمهورية وبين رياض الصلح من العوامل التي دعمت مركز الحكومة ضد المعارضة ، لذا فمن المؤكد أن الفتور الذي طرأ على العلاقة بين الرجلين منذ سنة ١٩٥٠ مهّد للأزمة التي وقعت بعد ذلك بعامين .

ويرجع هذا الفتور إلى رغبة بشارة الخوري في أن يعطى فرصة

لبعض الزعماء المسلمين السفين مثل عبد الله اليافى وصائب سلام كي يتولوا رئاسة الوزارة لأن الصلح استأثر بالمنصب منذ عهد الاستقلال تقريباً ، وفي نيته ، كما سجل ذلك في مذكراته ، أن يعيد صديقه إلى الحكم بعد إجراء الانتخابات النيابية سنة ١٩٥١ حتى يكون موجوداً أثناء عملية انتقال رئاسة الجمهورية إلى شخص آخر (١) .

إلا أن أنصار رياض الصلح لم يرضوا حتى بهذا الإبعاد المؤقت عن السلطة ، وانتهزوا فرصة المولد النبوي فبالغوا في مظاهر الاحتفال به ولا سيما بإطلاق الأعيرة النارية ، وقد حل موعد هذا الاحتفال سنة ١٩٥٠ يوم ٢٢ ديسمبر أى قبل احتفالات عيد الميلاد بثلاثة أيام وكانت النتيجة أن بالغ المسيحيون بدورهم في مظاهر الاحتفال مما ألبس الأزمة صورة طائفية . ولم يكن هذا الخلاف قد انتهى حينما لقي رياض الصلح مصرعه في يوليو سنة ١٩٥١ .

قد جرت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء السابق في مارس وتبين أن الجاني من الحزب القومي السوري — وبعد أن فشلت المحاولة تتبعه رجل آخر من أعضاء الحزب أثناء زيارته للملك عبد الله في عمان وهناك تمكن من قتله . ومن المفهوم لماذا تتبع القوميون السوريون رياض الصلح حتى تمكنوا من اغتياله وذلك انتقاماً ازعيمهم أنطون سعادة .

أما الأمر الذي يثير الحيرة فهو تردد الصلح على الملك عبد الله بالرغم من موافقه المشيئة المعروفة من قضية فلسطين وقد كان رياض الصلح يدعى أنه يمثل الاتجاه الوطني العربي في لبنان .

(١) مذكرات الخوري - ٣ ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

جرت الانتخابات النيابية في موعدها المقرر بعيد اغتيال الصلح ، وأسفرت كما كان متوقعا عن أغلبية كبيرة لأنصار الرئيس القائم ، ولو أن هذه الأغلبية لن تفيد كثيرا عند وقوع الأزمة في العام التالي ، والظاهرة الجديدة هي دخول ثمانية نواب يمثلون المعارضة ، لذلك قيل إن تزييف الانتخابات هذه المرة كان بدرجة أقل مما حدث سنة ١٩٤٧ .

ورغم أن نواب المعارضة كانوا يمثلون قلة لا تذكر (٨ من ٧٧) فإنها كانت أفضل تنظيما وأقوى تأثيرا في الجماهير من أعضاء الكتلة الدستورية .

ومن أبرز أعضائها كميل شمعون الذي امتص في حزبه الجديد ، المسمى بالوطني الحر بعض أنصار إميل إدة السابقين ، ذلك أن الحزب الوطني اللبناني إندثر بوفاة رئيسه إدة سنة ١٩٤٩ . ولا شك أن شمعون قد ورث عن إدة مبادئه المتعصبة للكيان اللبناني . وكتلة وطني التي اختارها لوصف حزبه تعنى المحافظة على هذا الوطن منعزلا عن محيطه العربي . بينما تعنى كلمة حر التمسك بنظام الاقتصاد الحر الذي هو أبرز معالم الليبرالية .

فن الغريب إذن أن يتشكل شمعون مع كمال جنبلاط الشخصية الثانية البارزة بين صفوف المعارضة ، وهذا الزعيم الذي جعل من الاشتراكية شعارا له هو ابن إحدى الأسر الإقطاعية الدرزية ، ولكن يقال إنه تنازل عن جزء من أملاكه طواعية وأسس سنة ١٩٤٧ الحزب الاشتراكي التقدمي .

وأغلب الظن أنه لم يكن يعنى بالاشتراكية المساس بالملكيات الخاصة الزراعية والصناعية وإنما كان مفهومه لا يتجاوز إشرافا أقوى

من الحكومة على اقتصاد البلاد أو ما نسميه بالاقتصاد الموجه بدل اتباع نظام الحرية الاقتصادية الشاملة^(١) .

وستأخذ جبهة المعارضة في تكثيل بيانات جديدة حتى تقبلور في سنة ١٩٥٢ وقد جمعت في صفوفها عناصر متعارضة من الليبراليين اتباع شمعون والمليونير أميل البستاني والتقدميين الاشتراكيين بزعامة كمال جنبلاط بالإضافة إلى المنظمات شبه العسكرية كالنجادة والكتائب وسيكون لهذه الأخيرة دورها الحامى في إنزال الأزمة من مجتمع السياسيين المحترفين إلى رجل الشارع وبالرغم من هذا التنافر فقد أطلقت المعارضة على نفسها اسم الجبهة الاشتراكية^(٢) .

لذلك كان لبشارة الخورى بعض الحق حينما وصف المعارضة بأنها تفستروا المبادئ وأن أهدافها الحقيقية هي خدمة المصالح الشخصية لبعض الساسة المحترفين الذين يتطلعون إلى السلطة كما أن بعضهم كان غاضبا لسقوطه في انتخابات سنة ١٩٥١ مثل رشيد كرامي زعيم طرابلس الذي سقطت قائمته أمام منافسه سليمان العلي وكان حريصا على أن يحل محل قريبه عبد الحميد كرامي في مقعده بالوزارة أو بمجلس النواب على الأقل . ولنفس هذا السبب انضم حميد فرنجييه أيضا إلى المعارضة .

وخلاصة القول حسب رأى رئيس الجمهورية هو أن لبنان بلد

(١) لم يخف جنبلاط أن ظروف لبنان الخاصة تحتم تطبيقا مختلفا للاشتراكية فهو ياد حال تقريبا من الإنتاج الزراعي والصناعي ويمش أدله على التجارة والسياحة وقد صرح بهذه الآراء أثناء زيارته قام بها للجمهورية العربية المتحدة في يناير سنة ١٩٦٧ .

صغير وفيه كثير من المستوزرين ولا يستطيع الرئيس أن يلبي رغبات هؤلاء جميعا .

أقد أراد الخوري أن يرضى على الأقل فريقا من هؤلاء الطامعين في السلطة وهم أنصار رياض الصلح فاخترأ أخاه سامى ليرأس الوزارة سنة ١٩٥٢ إلا أن ذلك لم يمنع العناصر الأخرى من متابعة نشاطها ، ففي يونيو رفعت عريضة تطالب بالإصلاح الإدارى وتعزو عجز الإدارة الحالية إلى تجاهل الكفاءات من أجل التوازن الطائفى أحيانا ومن أجل الأسر الإقطاعية أحيانا أخرى .

وتحتار المعارضة مرحلة جديدة بوقوع ثورة يوليو فى مصر . فبدل أن تقتصر على المطالبة بالإصلاح تجاوزت ذلك إلى المناداة باستقالة رئيس الجمهورية ، وكما أن الحكم المسمى قد أسقط فى مصر بسبب الفساد ، أفليس من المنطقى أن يستط رئيس الدولة أيضا فى لبنان . وقد ركزت المعارضة هجومها على سلوك رئيس الجمهورية وكيف أنه أفسح المجال للمحسوبية ، واتهمته بتشجيع التهريب والاتجار فى المخدرات . ولهذا أحت أيضا على تطهير الأداة الحكومية ، ونددت بالنظام الطائفى سواء فى تعيين الموظفين أم فى التمثيل النيابى . وفى ٩ سبتمبر تحول سامى الصلح فجأة إلى صفوف المعارضة وألقى بيانا فى مجلس النواب هاجم فيه رئيس الجمهورية وردد التهم التى سبق أن ذكرتها المعارضة (١) .

ومن الراجع عندنا أن سامى الصلح وازن بين قوة الحكومة والمعارضة

(١) سامى الصلح : مذكرات ص ٢٢٤ - ٢٢٧ .

فوجد أن النذر تشير بتفوق الأخيرة ففكر فى أن يضع كفته مع التيار الصاعد . ولا أدل على ذلك من أنه تنسك للمبادئ التى اشتهرت بها المعارضة سنة ١٩٥٢ حينما أصبح الساعد الأمين لأكمل شمعون وسياسته المحافظة فى الداخل والمعادية للعروبة فى الخارج .

حاول الشيخ بشارة أن يتغلب على هذه الأزمة بتعيين وزارة إدارية مؤقتة ، إلا أنه كان بحاجة إلى تأييد السياسيين المحترفين فاستدعى صائب سلام فى ١٤ سبتمبر ، واسكنه تخلى بدوره عن الحكم بعد يومين قائلا بأن الموقف يستدعى بالفعل استقالة رئيس الجمهورية ، ذلك أن المعارضة نجحت فى تنفيذ إضراب من أكثر الإضرابات التى عرفها البلاد اتساعا . وفى بلد تجارى مثل لبنان كان إقفال المحلات التجارية من أبرز سمات الإضراب .

وفى هذه الحالة كان أمام بشارة الخورى أحد أمرين ، فإما أن يستجيب للمعارضة أو يستعين بالجيش ويمنع وقوع أزمة دستورية . وقد فكر بالفعل فى استخدام الجيش إلا أنه لم يجد استعدادا كافيا لدى قائده العام فؤاد شهاب الاشتباك مع جماهير الشعب . ولكن الخورى يذكر فى هذه المناسبة أنه تراجع تلقائيا عن هذه الفكرة تجنباً لإراقة الدماء بالرغم من أن مجلس النواب ظل مواليا له حتى اللحظة الأخيرة .

وسواء أصبح هذا التفسير أم ذاك فن المؤكد أن هؤلاء المحافظين كان يعينهم قبل كل شئ عدم المساس بالوضع الدستورى .

هكذا قرر بشارة الاستقالة فى ١٦ سبتمبر بعد أن عهد إلى فؤاد شهاب

برئاسة الدولة مؤقتا . وقد قبل القائد العام هذه المهمة على أساس أن يُجْرَى في أسرع وقت انتخاب الرئيس الجديد بواسطة مجلس النواب وذلك منعا لحدوث أزمة دستورية .

ولم يجد النواب الذين تنتمى غالبيتهم إلى حزب بشارة الخورى ، غضاضة في أن ينتخبوا نفس الشخص الذى تسبب في إسقاط رئيسهم ألا وهو كميل شمعون وذلك بأغلبية ٧٤ مقابل صوتين .

هل ثمة وراء هذه الأزمة يد أجنبية ؟ كثيرا ما تؤدي عقدة النقص بالكتاب العرب إلى تضخيم التدخل الأجنبي في أزماتهم السياسية .

ويجدر بنا ألا نقرر مثل هذه الأمور إلا عند وجود أدلة ثابتة . وقد قيل إن فرنسا شجعت المعارضة لتنتقم من الشخص الذى وقف ضدها سنة ١٩٤٣ .

كما ذكر أن الولايات المتحدة قد استأمت من موقف بشارة الخورى ومعارضته لإقامة حلف غربى فى الشرق الأوسط ، ولكن من المعروف أن الحلف الذى اقترح على مصر فى نوفمبر سنة ١٩٥١ بواسطة الدول الأربع ، وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ، لم يُعرض على لبنان .

وفضلا عن ذلك فإن بشارة الخورى لم يُخف ميله نحو الغرب فى مناسبات كثيرة .

فقد صوتت حكومة لبنان لصالح التدخل العسكرى فى كوريا واهتمت

الصين الشعبية بالعدوان وذهبت إلى حد إرسال قوات رمزية إلى كوريا . كما صرّح رئيس الجمهورية بأنه فى حالة وقوع حرب بين الغرب والشرق فإن لبنان سينحاز إلى الغرب بدون حاجة إلى وجود أحلاف .

وإذن فإن أزمة سنة ١٩٥٢ هى مسألة داخلية محضة أثرت بواسطة السياسة المحترفين الذين تنازعوا على السلطة واستغلوا سطو الجماهير لأسباب متنوعة لخدمة مصالحهم الخاصة .

حكم كميل شمعون ١٩٥٢-١٩٥٨

كان على شمعون أن يظهر في البداية على الأقل بتنفيذ أهداف المعارضة ، ولكنه لم يتجاوز الجانب الشكلي منها ، فإن إخراج ثلاثمائة موظف من خدمة الحكومة لا يعنى إصلاح الآداة الحكومية ، كما أنه تراجع عن إلغاء النظام الطائفي من الانتخابات ، ولا يمكن إلقاء اللوم على شمعون وحده في هذه المسألة ، فإن التقاليد الموروثة كانت أقوى من أن تسمح بذلك دفعة واحدة . وكل ما فعله الرئيس الجديد هو اتباع نظام الدائرة الفردية في بعض المناطق وإبقاء نظام القوائم المكونة من أحد عشر اسماً في مناطق أخرى .

وقد اصطدم مع مجلس النواب بصدد قانون الانتخاب الجديد الذي تضمن أيضاً تقليل عدد المقاعد إلى ٤٤ مما يعطى لرئيس الجمهورية فرصة أكبر لفرض آرائه على المجلس ، وانتهى هذا الخلاف بحل مجلس النواب في سنة ١٩٥٣ .

منحت الحكومة الجديدة سلطات استثنائية ، وبدل أن يستغلها كميل شمعون لتحقيق أهداف حركة سبتمبر سنة ١٩٥٢ كما كان مفروضاً ، استخدم هذه السلطات لتأكيد سيطرته الشخصية وتشكيل حلفائه في الحركة واتباع أساليب التزييف الموهودة ، إذ تدخلت الإدارة في حرية الانتخابات ولم ينجح مثلاً من الحزب التقدمي الاشتراكي سوى رئيسه كمال جنبلاط . حقيقة دخلت بعض وجوه جديدة إلى المجلس ، إلا أن هذه الوجوه لا تختلف عن أعضاء المجالس السابقة في نزعتها المحافظة وأصولها الاجتماعية

وإذا تتبعنا هذه الأصول في المجالس النيابية اللبنانية^(١) ، نلاحظ أن نحو ٤٥ ٪ من النواب هم من كبار ملاك الأراضي الزراعية و ٢٥ ٪ من رجال الأعمال ، ويشغل معظم الباقين بالمحاماة وبالمهن الحرة ولكنهم من الناحية الاجتماعية ينتمون أيضاً إلى البورجوازية العليا .

وبالرغم من تمتع الصحافة بحرية ظاهرية ، فإن اليسار لا يلقى في لبنان تأييداً كبير الذي الجماهير وهذا من مظاهر التناقض التي يتسم بها المجتمع اللبناني . فما زالت تسيطر على بعض مناطق الجنوب روح عشائرية وإقطاعية ولم يتأثر أصحاب الإقطاع هناك بالثقافة المصرية التي انتشرت في لبنان ، إلا من الناحية الشكلية لأن الروح بقيت عفاضة ويعرقل تطور اليسار تداخل المشكلة الطائفية واستغلالها لصراف الجماهير عن مشكلاتهم الاجتماعية يبعث هذه النزعات التقليدية الراسخة منذ قرون في النفوس . وبجانب الإقطاعيات الكبيرة في الجنوب تنتشر الملكية الصغيرة في الجبل حيث يصبح العمل شاقاً . وظروف اقتصادية خاصة يتمتع الرجل العادي في لبنان بمستوى من المعيشة أرفع نسبياً من كثير من البلاد العربية الأخرى ويتطلع إلى الثروة أكثر مما يفكر في الشؤون السياسية . وفي الظاهر تتمتع الصحافة بحرية كاملة وتصدر في بيروت نحو أربعين صحيفة ولكن معظمها في الحقيقة مستعبد بواسطة الرأسمالية أو السفارات الأجنبية التي تنفق عليها . وتجذب بجانب الثقافة المصرية العالية عصبية وطنية وإقليمية وعشائرية ، ولا أدل على ذلك من أن جماعة الأرمن التي لا يزيد عددها عن سبعين ألفاً موزعة بين كاثوليك وجريجوريين وتداخل مع هذه التقسيمات الطائفية ألوان الصراع الاجتماعي . فهناك حزبان أرمنيان محافظان هما

راجحافار ودانشاق وآخر يمثل الطبقات العاملة ويدعى حزب هانشاق . ونزلت المهارات الطائفية إلى أوساط المفكرين فأصدر الدكتور محمد خالد رئيس الهيئة اللبنانية كتابا أسماه « لبنان المسلم اليوم » ورد عليه جورج شاكر بكتاب آخر نشره بالفرنسية نفس العام سنة ١٩٥٤ أسماه « الثورة والقمع »^(١) وأشار المؤلف الأول إلى أن الميثاق الوطني ، وهو نص غير مكتوب . يعتبر نظاما مؤقتا ، ولا يجب مراعاته للأبد . وضمن الدكتور خالد مطالب المسلمين المشار إليها وهي إما إلغاء الطائفية أو إعادة النظر في توزيع الوظائف ومقاعد النواب ، كما طالب بزيادة سلطات رئيس الوزراء وإقامة الاتحاد الاقتصادي مع سوريا . وأثارت مسألة سلطات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أشد الجدل . وتصدى بدير الجميل للرد على خالد مردداً الحجة التي يذكرها الموارنة المنتصبون وهي أن ٨٠٪ من الضرائب تحصل من البيئات المسيحية وأنه يوجد خارج لبنان مليون و٢٠٠ ألف مغترب ويحتفظ ٦ هؤلاء (٣٠٠ ألف) بالجنسية اللبنانية ويقدمون دخلا كبيرا للبلاد .

وكان الجميل يفرق بين نوعين من المواطنين : مواطن من الدرجة الأولى وهو الذي يدفع الضرائب ، والمواطن الكادح أو الذي يعمل بأجر ويعتبره من الدرجة الثانية . وتجد الحكومة اللبنانية حرجا كبيرا في إثارة هذه المهارات ولذلك حُظر الكتابان وحوكم مؤلفاهما .

عاصر شمعون الصراع الحاد بين حلف بغداد وأنصاره في العالم العربي

(١) أنظر « لبنان المسام اليوم » بيروت ١٩٥٤ مع مقارنته بكتاب

من جهة وبين الدول العربية المتحررة خاصة سوريا ومصر من جهة أخرى وحرص على أن يقف موقفا سلبيا في هذه القضية الوطنية ، والحق أنه يسير في ذلك حسب تقاليد قديمة اتبعتها الحكومات اللبنانية منذ قيام الجامعة العربية . فالحياد الذي يتمسك به لبنان ليس هو عدم الانحياز في الصراع الدولي كما يتبادر إلى الذهن ، بل يتصوره الرسمىون اللبنانيون على أنه « عدم التورط » في الخلافات التي تنشأ بين الدول العربية حتى لا يضطر لبنان إلى الدخول في تكتل عربي معين مما قد يمس سيادته واستقلاله . وتمشيا مع هذه الخطة حرصت حكومات لبنان على عدم الاصطدام بإسرائيل فأبعدت مخيمات اللاجئين عن منطقة الحدود وهي لا تفعل ذلك شعورا بالعجز عن مواجهة قوة إسرائيل العسكرية ، فحسب ، بل لما قد يقرب على الصدام من اضطرار لقبول المساعدة العربية أو دخول جيوش عربية أخرى إلى أراضيها ، والدليل على ذلك هو رفض لبنان في الآونة الأخيرة مرابطة الجيوش العربية فوق أراضيها بقصد حماية عمليات تحويل مجرى الأردن طبقا لقرارات مؤتمرات القمة .

ومنذ عهد بشاره الخورى شغل لبنان بمسألة المحافظة على الوضع الراهن في الشرق العربي بأسره والخوف من قيام أى نوع من أنواع الاتحادات الجزئية أكثر مما شغل بقضية فلسطين . ويمكن أن نسمي هذه السياسة بالحياد السلبي وهو موقف غير مقبول في القضايا الوطنية . وحينما كان الحديث يتردد حول إقامة اتحاد بين سوريا والعراق سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥١ أو بين العراق والأردن ، كما ظهر لذلك احتمال بعد مقتل الملك عبد الله ، تقارب بشاره الخورى مع كل من مصر والسعودية لممارسة هذه

المشروعات حتى أن بعض الناس تحدث عن وجود محور القاهرة - الرياض - بيروت .

وقد كان لكل من الأطراف الثلاث هدف مختلف في معارضة هذه الاتحادات ولذلك لم تتجاوز المسألة تقاربا خاصا بين المسؤولين في الحكومات الثلاثة . ولم تكن أى من هذه الحكومات تريد أن تذهب إلى أبعد من ذلك وهو إيجاد تكتل عربي تربطه روابط أوثق بما نص عليه ميثاق الجامعة العربية .

فحصر الملكية مثل السعودية عارضت هذه الاتحادات بدافع التنافس الأمري . أما لبنان ففعل ذلك خشية أن تنشأ على حدوده أو قريبا منه دولة عربية كبيرة ويفتح باب المناقشة في مسألة الحدود القائمة . ولم يعارض هذه الاتحادات الهاشمية على أساس صلتها بمصالح الغرب ، سوى الوطنيين في سوريا .

وعلى هذا الضوء ، يمكن تفسير موقف لبنان من حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ، فقد كان من المنطوق أن تميل الحكومة اللبنانية المتحازة إلى الغرب نحو هذا الحلف ، وقد ظهرت بوادر تدل على ذلك ، فبعد توقيع الحلف التركي العراقي قام شمعون بزيارة تركيا في إبريل سنة ١٩٥٥ وصرح هناك بأن قيام علاقات حسنة بين تركيا والعرب يساعد على إقرار السلام في الشرق الأوسط . وعلى الأثر تجاذب لبنان عاملان متضادان فهناك الميل المشترك إلى الغرب الذي يشد لبنان نحو الحلف ، وهناك الصفة الإسلامية التي خلعت على الحلف وهي تشد لبنان بعيدا عنه ، لذلك لم يشر البيان المشترك الذي صدر بعد زيارة بيار لبنان في يونيو إلى ما يستشف منه فية لبنان في الانضمام إلى الحلف . وهكذا عاد لبنان إلى موقف الحياد السلبى

عن هذه القضية وهو كما ذكرنا لا يتعارض في رأى ساسة لبنان مع الميل نحو الغرب .

أقد درجت الحكومات اللبنانية على أن تتخذ في الأمم المتحدة موقفا يتماشى مع السياسة الأمريكية . وفي سنة ١٩٥٥ قام الفريد نقاش الذي عين وزيرا للخارجية ، بدور فعال لتأكيد الميل نحو الغرب ، ولا غرو فقد عرف منذ سنة ١٩٤٢ بتأمره على الحركة الوطنية باتفاق مع فرنسا . وبينما كانت الحكومة المصرية تشن هجوما عنيفا على حلف بغداد امتنعت عن انتقاد السياسة اللبنانية ظنا أن مهاجمة الحكومة اللبنانية يثير حساسيات معينة ، إلى أن كان العدوان الثلاثى فكشف شمعون عن حقيقة اتجاهاته . فمن المعروف أنه دعى الرؤساء العرب إلى مؤتمر وكان من المنتظر أن يقرر المؤتمر على الأقل قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وعلى العكس لم تشأ حكومة شمعون أن تقطع العلاقات بالدولتين أو تسحب سفيريهما لديهما ، وبذا وقفت من الناحية الشكلية موقفا أسوأ من الأردن أو العراق إذ قطعت هاتان الدولتان علاقاتهما بفرنسا وحدها ، وكان ذلك نذيرا لكثير من الساسة التقليديين بأن رئيس الجمهورية يتحدى للرأى العام العربى بشكل سافر . لذلك قدم عبد الله الياقنى استقالته وتبعه حائب سلام . وتشكلت وزارة جديدة برئاسة سامى الصلح واختير شارل مالك فيها وزيرا للخارجية وهو ليس معروفا بانحيازه الشديد للولايات المتحدة فحسب ، بل راجت شائعات حول اتصالات مريبة في الأمم المتحدة تمت بينه وبين أبا إيبان مندوب إسرائيل الدائم في المنظمة . ولم تلبث حكومة شمعون أن أعلنت في ١٦ مارس سنة ١٩٥٧ قبول لبنان لمشروع ليزنهاور فكانت بذلك أسرع من سعودوا أكثر صراحة في قبول المشروع ، وتدعيما لموقفها من الناحية الشكلية طرحت الثقة على هذه السياسة

أمام البرلمان فظفرت بتأييد ثلاثين ومعارضة صوت واحد واستقال سبعة نواب من المعارضة احتجاجاً على هذا الموقف .

لقد كانت المسائل الداخلية هي محور المعارضة التي تشككت سنة ١٩٥٢ ضد حكم بشارة الخوري . أما في سنة ١٩٥٧ فقد كان الخلاف الناشب بين الحكومة وبين المعارضة يدور أساساً حول السياسة الخارجية فنادت المعارضة باحترام مبدأ الحياد حسب المفهوم الذي اختارته الدول العربية الوطنية بينما اتجهت حكومة شمعون اتجاهاً أكيداً لم يسبق له نظير في الانحياز إلى الغرب ، وسانمت بأن الاتحاد السوفيتي يهدد الشرق الأوسط وأن الدول الوطنية لا تستطيع الدفاع عن نفسها ولذلك لا بد من قبول المساعدة الأمريكية في حالة عدوان شيوعي وهذا هو مضمون مشروع أيزنهاور .

وكانت أصوات المعارضة قد أخذت تظهر في لبنان منذ سنة ١٩٥٥ على لسان كمال جنبلاط الذي اتهم شمعون بإيواء قتلة عدنان المالكي .

ثم ازدادت أصوات المعارضة كثراً وكيفاً بعد الموقف الشائن الذي وقفه شمعون من العدوان الثلاثي . والتجأت المعارضة إلى إبراز صور جمال عبد الناصر للتعبير عن سخطها على هذا الموقف . وأجاب أنصار شمعون بإبراز صورته في الأماكن العامة ووجدت مصر نفسها بطبيعة الأشياء طرفاً في هذه القضية فغيرت موقفها السلمي من حكومة شمعون^(١) .

وحتى ذلك الحين لم تكن المعارضة قد اتخذت شكلاً منظماً ولكن بعد قبول مشروع أيزنهاور واقترب موعد الانتخابات النيابية كان من الضروري أن تنظم صفوفها . وتمثل المعارضة من الناحية الاجتماعية عناصر

تقدمية نسبياً بينما تأكد الاتجاه المحافظ في اختيار أعضاء الحكومة اللبنانية منذ استقالة عبد الله اليافي . ومن الناحية السياسية ضمت المعارضة الحزب الاشتراكي التقدمي ، والبعث الذي ازداد نشاطه في لبنان منذ سنة ١٩٥٥ وجماعة النجادة التي تعتمد على تنظيمات الشباب ، والحزب الوطني اللبناني والسكتلة الدستورية التي تتكون من أنصار الشيخ بشارة . هذا بالإضافة إلى عدد من الساسة التقليديين الذين أكسبوا بأشخاصهم قوة جديدة للمعارضة وخاصة عبد الله اليافي وصائب سلام . ويدل اشتراك هذين الأخيرين على مدى بُعد المعارضة عن الشيوعية خلافاً للنهم التي وجهتها الحكومة إليها من أنها تتلقى المساعدات من الاتحاد السوفيتي . وقد أراد الحزب الشيوعي اللبناني أن ينضم إلى الجبهة فلم يُسمح له إلا بالتعاون من بعيد وكان حليفاً ثقيلاً في نظر هؤلاء الساسة التقليديين . ولم تشأ الجبهة أن تتورط معه ، إلى أكثر من ذلك .

وبحلو لبعض الموارنة أن يصوروا المعارضة على أنها محاولة من جانب المسلمين للمساس بالكيان اللبناني أو أنها على الأقل تعبر عن المشكلة الطائفية ، وهذا تصوير خاطيء فمع التسليم بأن عدد المسلمين كان أكبر في صفوف المعارضة إلا أنها كانت تعني بقضايا وطنية كبرى أسمى ، من مجرد المشكلة الطائفية ولا أدل على ذلك من أن بعض الشخصيات المارونية المعروفة مالت إلى المعارضة نذكر منها شارل الحلو ونسيم المجدلاني وحديد غرنجية . وبين الحكومة والمعارضة وقف فريق آخر من السياسيين يسمى نفسه بالحايد ويحاول أن يكون قوة ثالثة لا تتمسك بأي من الاتجاهات السياسية المتعارضة وتقف من هذه المسائل الوطنية موقفاً سلبياً ويضم هذا الفريق أيضاً رجالاً من المسلمين والمسيحيين على السواء مثل الحاج حسين

العويني ومحمود بيهم وهنري فرعون ويوسف حتى. وقد طالبت المعارضة بأن تتولى حكومة من هؤلاء المحايدين الإشراف على الانتخابات وأرفقت ذلك بعريضة تحتوي على مطالب أخرى عديدة مثل رفع الرقابة عن الصحف وإلغاء حالة الطوارئ التي فرضت على البلاد بمناسبة العدوان الثلاثي ووقع عدد المقاعد في المجلس النيابي إلى ٨٨ وعدم إجراء اتفاق مع دولة أجنبية قبل انتخاب المجلس الجديد ويشمل ذلك الموافقة على مشروع إزنهاور.

تجاهلت حكومة شمعون هذه المطالب فنشرت قانوناً انتخابياً جديداً يجعل عدد المقاعد ٦٦ ويعين مواعيد الانتخابات على أربع مراحل. ومن الواضح أن الهدف من ذلك هو تسهيل تدخل الإدارة في حرية الانتخاب. ولم يبق أمام المعارضة سوى اللجوء إلى العنف وإثارة المظاهرات في أواخر مايو فتدخلت الشرطة وسقط عدد من الضحايا وأصيب صائب سلام فتحول إلى بطل من أبطال المعارضة!!

وحاولت المعارضة بعد ذلك أن تدعو إلى إضراب شامل على نمط ما حدث سنة ١٩٥٢ وذلك إلى أن تستقيل حكومة سامي الصالح، فلم تنجح هذه الدعوة بدقة وتوسط فؤاد شهاب على أساس الحل الوسط وذلك بإدخال وزيرين محايدين في حكومة الصلح وإطلاق سراح معتقلي المظاهرات الذين بلغوا نحو ٣٥٠ رجلاً، كذلك رفعت قوانين الطوارئ والرقابة على الصحف ولكن بقي الحظر مضروباً على الصحف المصرية.

جرت الانتخابات في يونيو سنة ١٩٥٧ وقد تشكلت لجنة خاصة للإشراف عليها من وزيرين محايدين هما بيهم وحتى بالاشتراك مع آخرين من أنصار شمعون، إلا أن الحكومة التجأت إلى وسائل التهديد التي لم يصب لها مثيل في لبنان. وقد استدعى الأسطول السادس المربطة قرب الشواطئ

البنانية بقصد إرهاب المعارضة واستدعى شمعون أحد المرشحين ضد شارل مالك ويدعى فؤاد غصن وأمضى معه تسع ساعات حتى أقنعه في النهاية بسحب ترشيحه. وفي مثل هذه الظروف لا بد وأن تشتري الأصوات بثمان أكثر ارتفاعاً. ولم تخف صحيفة لوريان، والحياة وكتابهما تعبران عن اليمين المتطرف وتناصران شمعون، لم تخف تهمة الرشوة التي دفعها أنصار الحكومة ودافعت عنها بمنطق غير خلاق إذ قالت إن المعارضة دفعت كذلك. وقد سقط في هذه الانتخابات زعماء معروفون كانوا يتمتعون بنفوذ غير منكور في دوائرهم مثل كمال جنبلاط عن دائرة الشوف والياقي وسلام في بيروت (١) مما لا يدع مجالاً للشك في تزيف الانتخابات وأدى ذلك كله إلى استقالة الوزيرين المحايدين احتجاجاً على سوء إدارة الانتخابات.

لقد هدأت العاصفة قليلاً بعد أحداث الانتخابات إلا أن الجرح لم يندمل ولم تلبث أحداث سوريا أن نكسأتها من جديد حينما حام الشك حول شمعون باعتباره طرفاً من أطراف المؤامرة على سوريا في خريف سنة ١٩٥٧، حتى أن المعارضة أصبحت تقاطع جميع الاحتفالات الرسمية وأخيراً جاء الاتحاد مع سوريا بمثابة الشرارة التي أشعلت النار في الهشيم.

مهزلة الحرب الأهلية

نقبين بما سبق وجود أسباب بعيدة كامنة بعثت الاستياء لدى الرأي العام . وفي سنة ١٩٥٧ طغت كثير من هذه العوامل فوق السطح نتيجة المعركة الانتخابية ، ولذا حينما تمت الوحدة بين مصر وسوريا كان الشعور في لبنان معبأ للانفجار في أية لحظة .

وقد حرص المسؤولون في الجمهورية العربية المتحدة على تجنب الإشارة إلى لبنان ، بل على العكس لمحت التصريحات إلى احترام سيادته واستقلاله وبينت كيف أن الوحدة هي أفضل ضمانا لهذا الاستقلال من حماية أجنبية أو أحلاف عسكرية . بيد أن قضية الاتحاد طرحت نفسها تلقائيا في لبنان حينما أخذ صدى الوحدة يحرك عواطف الجماهير . وكانت الحكومة اللبنانية قد حظرت المظاهرات بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة فلم تستطع كلية المقاصد الإسلامية كبت مظاهر الفرح ، وتلت ذلك احتفالات صاخبة في صيدا وطرابلس وأعلن رشيد كرامي أن الاتحاد هو هدف لبنان على المدى البعيد . ولكن يجب أن يتم ذلك عن طريق الإقناع لا عن طريق الإجبار (١) .

وما أن ظهر عبد الناصر في دمشق يوم ٢٤ فبراير حتى أخذت وفود المهتمين تزد ، وقيل إن الوافدين من لبنان بلغوا نحو ٣٥٠ ألفا وهذا عدد هائل بالنسبة لبلد صغير .

وتضاعف ثمن الرحلة بسيارات الأجرة على طريق بيروت دمشق

وهناك صرح القوتلي لبعض المهتمين بأنه على لبنان أن ينظر في الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة .

قابلت الحكومة اللبنانية هذه الأحداث بتصريحات تؤكد مبدأ الكيان اللبناني ، وكيف أن أحدا لا يستطيع المساس بملبه أو بسيادته أو بمركزه الدولي . ثم أصدرت قانونا يحظر النشاط على الهيئات السياسية التي تتلقى مساعدات من الخارج . وكان لبنان بحاجة فعلا إلى مثل هذا القانون ، ولكن لمحاكاة الأحزاب التي تتلقى المساعدات من الدول الاستعمارية أو من حلف بغداد وليس المناهضة الهيئات الوطنية التي لم تكن بحاجة أصلا إلى مساعدات من الخارج كما ستثبت تقارير الأمم المتحدة .

وقد ازداد الموقف الداخلي توترا ف وقعت مصادمات مسلحة في طرابلس وبيروت في المدة من ٢٨ مارس إلى ٢ إبريل ، وسقط عدد من الضحايا وكان ذلك نتيجة للشائعات التي انتشرت ومؤداها أن شمعون ينوي تعديل الدستور تمهيدا لتجديد الرئاسة . وكان ذلك إجراء غريبا من رجل اشتهر بالحلمة العنيفة التي شنها على سلفه بشاره الخوري سنة ١٩٤٨ حينما أراد أن يفعل نفس الشيء . ومنذ نهاية العام السابق كان الزعماء السياسيون يحاولون أن يتعرفوا على نوايا رئيس الجمهورية التي تنتهي مدته في سبتمبر سنة ١٩٥٨ . إلا أنه لم يفصح عن رأى صريح . وفي مقابلة تمت مع من يسمون بزعماء القوة الثالثة يوم ١٩٥٧/١٢/٣٠ أعلن شمعون أنه (لم يغير رأيه بعد في النظام الدستوري . وإذا لم يجد من هو جدير بالرئاسة فقد يضطر إلى إعادة النظر) وهكذا ترك المجال لإثارة الشكوك (١) .

وتزايدت هذه الشكوك بسبب تزييف الانتخابات النيابية على نحو ما أشرنا ثم ذلك التعديل الوزاري الذي أجرى بميد الوحدة وأدخل بمقتضاه وزراء أكثر ولاه لشخص الرئيس . ومن الجائز أن يكون شمعون قد لجأ إلى المساومات مع المعارضة بل قيل إنه أرسل مبعوثه سرا إلى القاهرة لجلس النبط فلما لم يجد استعدادا للمساومة عدل عن فكرة التجديد ، ويقول أحد اللبنانيين (١) الذين توفروا على دراسة أزمة سنة ١٩٥٨ إنه سمع من مصادر وثيقة أن شمعون صرح لسفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة عن رغبته في التجديد . والحق أن فكرة التجديد قد ترددت على ألسنة بعض المتعصبين من أنصار شمعون مثل جورج عقل عضو مجلس النواب ، أما شمعون نفسه فلم يصرح بها أبدا إنما اكتفى بمثل التلميحات التي أوردناها .

ولعل ذلك هو ما أتاح فرصة من الهدوء من ٢ أبريل حتى وقوع حادث اغتيال نسيب المتني في ٨ مايو . فقد كان هذا الحادث بمثابة الشرارة التي انطلقت منها بعد ذلك نيران الحرب الأهلية .

كان المتني يدير جريدة التلغراف التي أخذت تقس حملة على حكم شمعون منذ سنة ١٩٥٧ . وتعرض من جراء ذلك للاعتقال كما عطلت جريدته . وقد عثر في جيبه بعد اغتياله على خطابات تهديد بالقتل ما لم يتوقف عن حملاته ضد الرئيس . مما أكد اتهام الحكومة باللجوء إلى أساليب الاغتيال في مجابهتها للمعارضة . لذا ثارت نائرتها للمرة الأولى أوضحت المعارضة عن ضرورة استقالة شمعون وحل مجلس النواب

وتكوين حكومة أمن وطني ريثما يتم انتخاب مجلس جديد حتى يتسنى له اختيار رئيس جمهورية آخر يعبر عن اتجاه البلاد الحقيقي . ودعته المعارضة إلى إضراب شامل وهي تأمل أن تعيد ذكرى أحداث سبتمبر سنة ١٩٥٢ . إلا أن بيروت لم تتبع الإضراب بدقة وذلك لعدة أسباب منها :

أن المدينة تضم شتاتاً من العناصر والأجناس التي لا يعينها جميعاً مستقبل البلاد .

وثانياً : اجتذب شمعون إليه بعض التنظيمات المسلحة التي وقفت ضد بشارة الخوري سنة ١٩٥٢ . ونعني بذلك حزب الكتائب بصفة خاصة . وانقسمت العاصمة تقريباً إلى قسمين : حي البسطة الذي ارتكزت عليه المعارضة وحضنت نفسها فيه وراء المتاريس . بينما سيطرت الحكومة على حي الميناء وكانت المعركة هاهنا فائرة فقد لوحظ أن القنابل تفجر في الأوقات التي لا تزدحم فيها الشوارع ، وكانت المعارضة لا تمتلك أسلحة كافية إلى أن زودها جنبلات ببعض الأسلحة التي تستخدم في مثل هذه الظروف .

وعلى العكس تحولات طرابلس إلى شبه ميدان قتال ونزل الجيش إلى المعركة واستخدمت فيها الدبابات وكانت أقوى مراكز المعارضة في الشوف ، الإقليم الذي ينتمي إليه كمال جنبلاط ، وفي إقليم البقاع الجنوبي المتاخم لسوريا ، كذلك حول صيدا حيث ينتشر المتأولة أتباع أحمد الأسعد . وبوجه عام سيطرت المعارضة على نحو ٤٠ ٪ من أراضي لبنان وحشدت نحو ١٢ ألف مناضل منتظم في الوقت الذي لم يكن الجيش اللبناني يزيد فيه عن عشرة آلاف .

وتمكنت المعارضة من إقامة إدارة خاصة بها في الأقاليم التي تسيطر عليها . وسمعت إذاعات سرية متعددة بعضها باسم فئات المعارضة المختلفة وبعضها الآخر باسم الحكومة . ومن هنا نقيين مدى القوة التي وصلت إليها جبهة المعارضة . ما هي إذن العناصر التي اعتمدت عليها الحكومة ، وتلك التي كانت تشكل المعارضة ؟ كان شمعون يعلم أن الجيش لن يؤيده على طول الخط ولو أننا سنرى أن القائد العام لم يلتزم حياداً تاماً بين الحكومة والمعارضة كما فعل سنة ١٩٥٢ ، وعلى كل فقد عول رئيس الجمهورية أساساً على المنظمات شبه العسكرية وخاصة الكتائب والحزب القومي السوري .

أما تأييد الكتائب لشمعون فأمر منطقي لأن الرئيس تظاهر بأنه حامٍ مبدأ الكيان اللبناني ضد احتمالات الوحدة . أما الأمر الذي يسترعى النظر فهو التعاون مع القوميين السوريين الذين يعتنقون مبادئ مضادة لاستقلال لبنان وسيادته ولا يمكن تفسير هذا التعاون إلا بأن هذه العناصر المتنافرة التفت حول هدف واحد هو معارضة الحركة الوحدوية التي دخلت عصر طرفا فيها .

ويرجع التعاون بين شمعون وبين القوميين السوريين إلى سنة ١٩٥٥ حينما التجأ الفارون من هذا الحزب إلى لبنان بعد حادث اغتيال العقيد المالكي ، وأصبح لبنان هو الملجأ الأخير والوحيد للحزب في العالم العربي . وفي سنة ١٩٥٧ تدخلت الإدارة لإنجاح أسد الأشقر زعيم القوميين السوريين بالرغم من أن الحزب كان ما يزال محظوراً من الناحية الرسمية وقد ظل هكذا حتى قبيل انتهاء رئاسة شمعون ، وحينئذ فقط رفع قرار الحظر نهائياً في هؤلاء الذين سيخلفونه في السلطة . ولقد لعب القوميون

السوريون دور الوسيط بين حكومة شمعون وبين حلف بغداد رغم أنهم من الناحية العقائدية لا يتفقون مع أهداف الحلف .

أما حزب الكتلة الوطنية الذي يرأسه شمعون فلم يكن يمتلك منظمات شعبية ، وإنما يتكون من بعض الشخصيات المحترفة للسياسة والتي لا تخضع لتنظيم حزبي دقيق .

فلاحظ مثلاً أن ريمون إدرة أراد أن يقوم بدور الوسيط بين شمعون وبين المعارضة ، وقال إنه يمثل الجناح المعتدل في الحزب . إلا أن أحداً لم يعترف له بهذه الصفة ، بل على العكس وصفه خصومه بأنه يميني متطرف .

ولم تكن المعارضة بأكثر تماسكاً ، فهي تستند إلى زعامة شخصيات تقليدية لها نفوذ في طائفتها أو في إقليمها . كان رشيد كرامي مثلاً رجلاً ذا عزوة في إقليم طرابلس . كما كان أحمد الأسعد زعيماً لطائفة المتأولقة وكمال جنبلاط يتمتع بنفوذ لدى إخوانه دروز الشوف . ولو أنه حاول أن ينفذ عن نفسه تلك الصفة الطائفية ويوجه حزبه التقدمي الاشتراكي توجيهاً علمانياً ، ومع ذلك يقال إن المعارضة لم تستطع أن تتمشى مع هذه الأفكار التقدمية . ولذلك يقسم جنبلاط عن أسباب توقف الثوار فجأة عن القتال في بيروت في اللحظة التي اقتربت فيها جموع المناضلين من أتباعه وصارت على بعد عشرة كيلو مترات من العاصمة . فهل خشى زعماء المعارضة السنيون في بيروت من الوقوع تحت سيطرة أتباع جنبلاط الدروز أم أن ذلك الحادث كان مجرد مصادفة ؟^(١)

أما زعماء الثورة في بيروت فكانوا غالباً من الساسة التقليديين ورجالهم

(١) أنظر . جنبلاط حقيقة الثورة اللبنانية ص ٩٥ - ١٢٥ .

الأعمال . كان صائب سلام مثلاً مديراً لشركة طيران الشرق الأوسط وهو الذي تفاوض مع شركة نفط العراق سنة ١٩٥٦ واختلف معها اختلافاً شديداً بصدد توزيع الأرباح على أقطار العبور ، فكان يطالب بتطبيق مبدأ المساواة بين هذه الأقطار بينما أصرت الشركة على مبدأ توزيع الأرباح حسب المسافة التي تمر بها الأنابيب في كل قطر . فمن المحتمل أن يكون حنقه على شركة نفط العراق هو من أسباب تحوله إلى صفوف المعارضة ، وهذا لا ينفي تأثره ، مثل غيره من كثير من زعماء المصلحين السنيين ، بقيام الجمهورية العربية المتحدة وتطلعه عاطفياً إلى هذه الدولة العربية الصاعدة دون تفكير عميق ، إذ أنه لم يكن يحفى على أحد أن حكومة الثورة تصفى أمثال هذه العناصر في مصر ذاتها باعتبارها ممثلة للرأسمالية الكبيرة . ولهذا السبب نفسه لم ترحب المعارضة بالأحزاب العقائدية إذا ما استقنينا منظمة النجادة وهي منظمة شيعية إسلامية تعمل تحت إدارة عدنان الحكيم الذي صار أحد المنظمين الرئيسيين لمعركة الشوارع في بيروت .

كذلك يلاحظ أن رشيد كرامي رفض التعاون مع حزب البعث في طرابلس . ويقال إنه مال إلى الوساطة والتباحث مع ممثلي الحكومة « خوفاً من أن ينزلق إلى الارتباط بحزب يعتقد آراء تقدمية » . ومن باب أولى أن يرفض زعماء المعارضة ، وفيهم رؤساء وزارات سابقون ، التعاون مع الحزب الشيوعي . وكان من المفروض أن يبتعد الحزب الشيوعي اللبناني عن الحركة أصلاً لأن الفرع السوري وقف منذ قليل موقفاً غير ودي من الوحدة ، بيد أن نيقولا الشاوي ، عضو اللجنة المركزية في لبنان ، اعتبر المعارضة لحكم شمعون مرحلة مفيدة ولكنها مجرد مرحلة ، ولا شك أن

عدم انسجام المعارضة وارتكازها أصلاً على شخصيات تقليدية هو الذي يفسر لنا لماذا انتهت إلى هذه النهاية السلبية المؤسفة .

ومن جهة أخرى عمل شمعون وبعض الموارنة على إعطاء الصراع صورة طائفية محضة . وكان للبطريرك بولس المعوشي فضل كبير في الحد من هذا الاتجاه فقد بادر أولاً إلى التهنئة بقيام الجمهورية العربية المتحدة . ووافق المعارضة على انتقاد الفساد في الأداة الحكومية . وفسر البعض هذا الموقف بعوامل شخصية . فقيل إن قرابته لبشارة الخوري جعلته خصماً طبيعياً لشمعون . كما أن الظروف التي تولى فيها البطريركية عمقت الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية ذلك أن البابا اختار المعوشي أولاً كوكيل للبطريرك عريضة الذي تقدمت به السن . وبعد وفاته في سنة ١٩٥٥ عين المعوشي خلفاً له مباشرة وكانت العادة قد جرت بأن يختار مجمع الموارنة البطريرك ثم يقوم البابا بتعيينه في منصبه . وقد اعتبر شمعون إجراء الفاتيكان تجاهلاً لهية لبنان . ويقال كذلك إن روما هي التي أوحى للمعوشي باتخاذ هذا الموقف ، إذ رأت أنه من الحكمة في التهمة الشائعة بأن الموارنة أعداء القومية العربية وهم أنشط الفئات الكاثوليكية في الشرق فمن مصلحة الكنيسة المحافظة على سمعتها .

وعلى كل فستوجه تعليمات أخرى مشددة إلى المعوشي بعد نهاية الأزمة بالامتناع عن التحدث في الشؤون السياسية .

وللأسف لم يتابع جميع الكهنة الموارنة موقف البطريرك فكتب الأب قرطباوى مثلاً في مجلة الكريستيان مونيتور ، وهي مجلة مسيحية تصدر في الولايات المتحدة ما معناه إن لبنان يفتنى إلى حوض المتوسط وليس إلى العالم العربي وهو إذا دخل في اتحاد مع الدول العربية فإن المسيحيين « سيفرقون وسط محيط إسلامي » .

ماذا كان موقف الجيش من هذه الأزمة التي أوشكت أن تتحول بالفعل إلى حرب أهلية ؟ لقد عرف عن فؤاد شهاب حياده في الخلافات الداخلية، ولكنه لم يستطع أن يطبق الحياد بصرامة هذه المرة كما فعل في الأزمة السابقة سنة ١٩٥٢، فكان يتدخل لصالح الحكومة في الحالات التي يرى فيها أن النظام سينهار، ولكنه لم يذهب إلى تأييد شمعون على طول الخط، بمباراة أخرى كان يكتفي بصد الثوار دون الهجوم على معارفيهم وقد أشرنا إلى إنزال الدبابات في طرابلس واستخدام الجيش على نطاق أوسع عند الحدود السورية، كما حال دون استيلاء أتباع جنبلاط على مطار بيروت الدولي، وفوت بذلك على المعارضة نصرا ربما كان له تأثيره على مجرى الأحداث. وأغلب الظن أن ما كان يشغل فكر القائد العام هو المحافظة على وحدة الجيش وعدم تسرب الطائفية إلى صفوفه سيما بعد أن لاحظ تردد مجيد أرسلان الدرزي في أن يقف في وجه كمال جنبلاط وأتباعه من بنى طائفته. وإذا أطاع شمعون، كما يقضى الدستور، فإن ذلك سيهدد الجيش بالانهيار لأن كثيراً من الضباط المسلمين سيرفضون إطاعة الأوامر. ومنذ تفاقم الخلاف تعددت الوساطات بين الحكومة وبين المعارضة مرة عن طريق البطريرك وأخرى عن طريق ريمون إدة الموالى للغرب، وأهمها بلا شك وساطة هؤلاء الساسة الذين أطلق عليهم القوة الثالثة.

وإذا تأملنا في الحلول التي عرضها الوسطاء، نلاحظ كيف نظر إلى الأزمة نظرة سطحية، إذ كانت هذه الحلول تدور حول مسائل شكلية محضة مثال ذلك عرض بأن يبقى شمعون حتى نهاية مدته، ويعلم في مقابل ذلك صراحة عن عدم نيته في تجديد الرئاسة.

كما قدم الوسطاء اقتراحاً آخر يقضى باستقالة سامى الصلح رئيس

الوزراء باعتباره طرفاً رئيسياً في النزاع وممثلاً لفريق المحافظين المتطرفين الذين وقفوا موقف العداء من المعارضة ومن الجمهورية العربية المتحدة على السواء (١) واقتروا اسم فؤاد شهاب باعتباره شخصية عابدة يثق بها جميع الأطراف، ولذلك فهو يستطيع أن يقيم توازناً إذا تولى رئاسة الوزارة ريثما ينهى شمعون مدته. ولم تثر المعارضة مسألة كون شهاب مارونيا، وإنما أفسد هذه الوساطة رفض شمعون إعطاء التصريح المطلوب، وقال لا حاجة إلى إصدار هذا التصريح طالما أنه لم يطلب بالفعل تجديد الرئاسة. فلماذا تشبث بهذه النقطة الشككية ؟ ذلك لأنه كان قد قرر بالانفاق مع شارل مالك وزير خارجيته تدويل المسألة اللبنانية على أساس اتهام ج.ع.م بالتدخل وطلب المساعدة من الغرب « لحماية استقلال لبنان ».

الانعكاسات الدولية

يمكن دراسة الأزمة اللبنانية من ثلاث زوايا مختلفة : الزاوية المحلية وهذا ما وضعنا خطوطه العريضة فيما سبق، وارتباط هذه الأزمة بالعلاقات العربية ثم انعكاساتها على المستوى الدولي.

ومنذ أن تبلورت المعارضة سنة ٥٧ تبين أن كل فريق يبحث له عن أنصار بين الدول العربية فالحكومة وجدت حلفاءها الطبيعيين في العراق، ثم الأردن بعد انقلاب الملك حسين المضاد للحركة الوطنية في أبريل سنة ١٩٥٧ والمعارضة وجدت تأييداً مغنوباً في كل من مصر وسوريا، وتطلعت إلى القطرين بعد اتحادهما بجهاض أقوى مما كان في السابق. وبذا خرج لبنان عن حياده التقليدي في الخلافات بين الدول العربية. وفي أوائل مارس سنة ١٩٥٨ صرح شارل مالك بأن لبنان يلزم الحياد بين الاتحاديين اللذين نشأ

(١) انظر وصفه للأزمة في : « مذكرات سامى بك الصلح » ص ٢٨٠ وما بعدها.

حديثاً في المشرق العربي : الاتحاد الهاشمي و . ج . ع . م . وكانت مغالطة واضحة أن يضع كلا الاتحادين على قدم المساواة ، ثم إنه لم يدر بخلد أحد في لبنان الموازنة بين الاتحادين بل كان الخلاف يدور حول ما إذا كان من المناسب الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة وإلى أى مدى يمكن إيجاد رابطة معها ، أم أنه يكتفى على الأقل باتباع سياسة خارجية لا تضر بمصالحها وذلك بالامتناع عن جعل لبنان مرتعاً للمؤثرات التي تحكمها الدول الغربية الكبرى أو حلف بغداد . وفي ١٣/٥ أى في نفس اليوم الذي بدأت فيه الاشتباكات ببيروت ، صرح شارل مالك بأن ج . ع . م . تمد المعارضة بالمساعدات وطلب اجتماع مجلس الأمن للنظر في هذه الحالة . وحينما اجتمع المجلس في ٢٧ مايو كانت كثير من الهيئات داخل لبنان وخارجه قد نصحت الحكومة بأفضلية طرح القضية أمام الجامعة العربية باعتبار أن الخلاف قائم بين دولتين عربيتين ، لذلك أُجِّل مجلس الأمن للنظر في شكوى لبنان وتقرر عقد جلسة استثنائية للجامعة في بلدهربي محاييد ، ووقع الاختيار على ليبيا وحُدِّدت مدينة طرابلس مكاناً للاجتماع ثم تقرر نقله إلى بنى غازى بعد أن علمت الحكومة الليبية بأن إستعدادات تجرى لتنظيم مظاهرات مؤيدة للجمهورية العربية المتحدة .

ولم تكن حكومة ج . ع . م . متحمسة لبحث القضية أصلاً في اجتماع على أى مستوى لأنها لا تجد أى مبرر للشكوى . ولذلك أعلنت منذ البداية أنها لا تلتزم بقرارات الجامعة العربية ، وطلبت أن يسحب لبنان شكواه مقدماً من مجلس الأمن ولذلك كانت مهمة التوفيق شاقة . وقد قام بحجوب مندوب السودان بنشاط خاص في هذه القضية ، وبعد مناقشات طويلة قوَّصل المجلس إلى مبادئ عامة تشير إلى إنهاء جميع الأمور التي تضر

بالعلاقات العربية وضرورة سحب لبنان لشكواه من مجلس الأمن ودعوة الأطراف المتنازعة داخل لبنان لإنهاء خلافاتها بالطرق السلمية وإرسال لجنة تمثل الجامعة العربية لتهدئة هذه الأطراف وتنفيذ القرارات . وتعتبر هذه القرارات حلاً وسطاً . ومع ذلك فقد وافق عليها جميع الأعضاء بما في ذلك مندوب لبنان ، ولذلك كانت الدهشة عظيمة حينما قررت حكومة شمعون رفض قرارات الجامعة واستئناف الشكوى في مجلس الأمن . وما أن طرحت القضية على المجلس في ٦ يونيو حتى تبين أنها تحولت إلى موضوع من موضوعات الصراع الدولي بين الشرق والغرب .

فقد اعتبر الاتحاد السوفيتي أزمة لبنان مفتعلة أريد بها إيجاد مبرر للتدخل الغرب . بينما مالت الدول الغربية إلى الأخذ بوجهة نظر الحكومة اللبنانية وإن اختلفت حول الإجراء الذي يُتخذ لإزالة أسباب الشكوى .

وقد بنى الوفد اللبناني شكواه أمام مجلس الأمن على الإدعاء بوجود تسلل جماعي عبر الحدود السورية قُدِّر بنحو ١٥ ألف متسلل في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٧ كما أنهم اللاجئين الفلسطينيين بتشجيع التسلل وقدم صورة لمحاكمات أجريت لعدد منهم وصدر الحكم بالسجن بحدود متفاوتة بين ثلاثة أشهر و ١٥ سنة . ويتمثل الادعاء الثاني في وجود بعض الأسلحة المختومة بخاتم مصر لدى بعض الثوار . وليس بمستبعد ، كما ستكشف التقارير ، أن تكون هذه الأسلحة من أسلحة حملة سيناء سنة ١٩٥٦ وفي هذه الحالة تكون قد تسربت من إسرائيل إلى لبنان لأن حكومة شمعون تفضض العين عن حركة التنقل بين لبنان وإسرائيل . وعلى العكس كانت معظم الأسلحة الموجودة لدى المعارضة هي من صنع إنجليزي أو فرنسي .

وإذن فإن التحقيق في هذه القضية أثار الشبهة في حكومة شمعون دون أن يدين ج.ع.م.

لقد كانت الدول الغربية تأمل أن تستغل هذه الأزمة لإنشاء قوة طوارئ دولية جديدة ومن المعروف أن الاتحاد السوفيتي يقف موقفاً متشدداً ضد المبدأ الذي سبق أن أسسه استخداماً في كوريا.

لذلك اقترح السويد ، كل وسط ، إرسال قوة صغيرة من المراقبين لا تتخذ طابعاً عسكرياً ، تكون مهمتها استطلاعية وليس تأمين سلامة منطقة .

وفي نهاية يونيو وصلت إلى لبنان هيئة مراقبين تتكون من نحو ٥٤ رجلاً وشرعت في إجراء التحقيقات وكتبت ثلاثة تقارير تؤكد جميعاً عدم وجود تسلل جماعي^(١) ورغم ذلك فقد ظلت الحكومة اللبنانية غير راضية عن أعمال هيئة المراقبة الدولية . فاحتجت تارة بأن المعارضة تسيطر على الحدود وأن الحكومة لا تشرف إلا على ١٨ كيلو متراً من مجموع الحدود المشتركة مع سوريا والبالغ طولها ٣٢٤ ، وتارة أخرى احتجت بأن أفراد القوة غير كافين وأنها تقوم بالدوريات نهائياً فقط وبعد تحديد موعد مسبق للدورية بالاتفاق مع رجال المعارضة الذين يسيطرون على الحدود ، يضاف إلى ذلك وعورة المنطقة واحتمال تسلل بحري عن طريق طرابلس وعندما يتم نزول القوات الأمريكية ويرفع عدد المراقبين الدوليين ويتنقلون بحرية تامة تنتهي تقاريرهم إلى نفس النتيجة وهي عدم وجود دليل ملموس على تسلل أو تدخل من جانب الجمهورية العربية

(١) انظر أحد هذه التقارير بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٨

U. n. Doc. 5/4010,3 July 1958.

المتحدة^(١) وإذن فإن هدف الحكومة اللبنانية لم يكن سوى إيجاد مبرر للتدخل العسكري الأمريكي .

التدخل الأمريكي

تدل الظواهر المعروفة على أن التدخل الأمريكي تم في أعقاب الثورة العراقية ، وذلك خشية أن يلهب شعور الوطنيين في لبنان والأردن فتسقط الأنظمة القائمة الموالية للغرب ، بيد أن الحقيقة التاريخية تقدم لنا أدلة قوية على وجود رغبة سابقة من جانب شمعون وشركائه في الحكم لإنزال قوات أمريكية إلى لبنان واستخدامها في قمع المعارضة . فحينما كان شارل مالك يعرض القضية أمام مجلس الأمن طلب إلى حكومة واشنطن إرسال قوات إلى لبنان ، كما أن شمعون طلب ذلك مرتين إلى السفير الأمريكي في بيروت خلال شهر يونيو ، وفي المرة الأولى أجاب السفير الأمريكي بأن تدخلاً عسكرياً قد يؤكد عدم شعبية شمعون . ومن الأفضل في رأي بعض الأمريكيين استخدام الضغط أو التهديد للتوفيق بين المعارضة والحكومة دون إنزال قوات مسلحة ، فلما ألح شمعون في المرة الثانية أجاب السفير الأمريكي بأنه لا بد من تقديم طلب كتابي إلى الحكومة الأمريكية^(٢) .

ذلك أن الولايات المتحدة لم تألف استخدام القوة العسكرية في الشرق الأوسط ، وكانت تترك تنفيذ أهدافها المحلية بريطانيا . ولكن جدد

(١) انظر تقريراً آخر بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٨ .

وهو يذكر أن التنقل في منطقة الحدود أمر مستأد بين السكان ولا يمكن إثبات التسلل

U. N. Doc 5/4069, 30 July 1958

(٢) روى كوبين هذه الواقعة وقال إنه سمعها من مصادر موثوقة

qubain p. 131.

عوامل كثيرة بعد سنة ١٩٥٦ جعلت الولايات المتحدة تغير من سياستها التقليدية في الشرق الأوسط . فقد رأت الاتحاد السوفيتي يكسب نفوذاً أدبيا مطرداً في المنطقة منذ توجيه إنذار سنة ١٩٥٦ . وما هو يستخدم من جديد أسلوب التهديد سنة ١٩٥٨ ويقوم بمناورات قرب الحدود التركية والإيرانية منذ الولايات المتحدة بالحرب إذا اعتدت على دول المنطقة ، فكأن الولايات المتحدة أرادت أن تثبت للعالم عدم صدق الاتحاد السوفيتي في تهديداته وكيف أنه يستخدمها للدعاية . ثم هناك مبادئ إيزنهاور التي أفرت مبدأ التدخل صراحة منذ سنة ١٩٥٧ ولو أنه كان من المتعذر استخدام هذا المبدأ لتبرير التدخل في الحالة التي نحن بصدددها . ذلك لأن مبدأ إيزنهاور يشترط وجود عدوان شيوعي ولم يدعى أحد بأن لبنان مهدد بواسطة دولة شيوعية ، أو أن المعارضة كانت لها أية صلة بالشيوعية الدولية ، بل على العكس وضعنا كيف أن زعماء المعارضة كانوا من الطبقات المحافظة وينتمى كثير منهم إلى طبقة الملاك ورجال الأعمال .

يضاف إلى ذلك أسباب خاصة بلبنان ، فهناك صلات تاريخية تربط لبنان بالولايات المتحدة منذ أن نزل بها المبشرون البروتستانت سنة ١٨٢٣ وأسسوا بها الجامعة الأمريكية سنة ١٨٦٦ . وتعيش في الولايات المتحدة جمالية لبنانية كبيرة تقدر بنصف مليون معظمهم من الموارنة وهم يشكلون إحدى الأقليات التي تؤثر في الانتخابات الأمريكية .

وقد أيدت صحف هؤلاء المهاجرين ، ومنها مجلة الهدى العربية ، حكومة شمعون ونادت بضرورة تدخل الولايات المتحدة لحماية ما أسمته باستقلال لبنان ! ! .

كما ملح مالك أكثر من مرة أثناء مناقشات مجلس الأمن إلى حاجة لبنان لحمايته من الخارج .

وبينما كان الرأي منقسماً في الولايات المتحدة حول مبدأ التدخل ورأي البعض فيه تقوية لمركز عبد الناصر ، انتهت المخابرات الأمريكية إلى نتيجة مغايرة ، فلم توافق على تقارير الأمم المتحدة التي أثبتت عدم التسلسل ، وأوصت الحكومة بعمل عسكري وأخيراً أعلن دالاس في أوائل يوليو أن سياسة الولايات المتحدة هي عدم التدخل العسكري إلا أنها قد تلجأ إلى ذلك عند الضرورة القصوى . ما أشبه اليوم بالبارحة فقد استخدم الإنجليز نفس هذه العبارة قبيل احتلالهم لمصر سنة ١٨٨٢ ! ! .

وخلاصة القول أن الاستعدادات الحربية كانت جارية في القواعد الأمريكية بأوروبا ، ووصلت قطع الأسطول السادس إلى قبرص قبل وقوع الثورة العراقية بعدة أيام .

وإذن فإن مبدأ التدخل كان قائماً حتى بدون وقوع تلك الثورة وإنما يمكن القول بأن الثورة في العراق هي التي حددت موعده ووسعت نطاقه بحيث شملت العمليات إنزال قوات بريطانية أيضاً في الأردن .

ويبدو أن شمعون ربط بين مصيره وبين نظام الحكم في العراق الذي أطيح به يوم ١٤ يوليو فاستولى عليه شعور جارف بالذعر كما نلمس ذلك في نداءاته أو على الأصح توسلاته التي وجهها للحكومة الأمريكية . فقد قال في رسالة بتاريخ ١٤ يوليو : « إذا لم تبادر القوات الأمريكية بنجدة الحكومة اللبنانية في خلال ٤٨ ساعة فإنكم ستجدونني ميتاً ، وحتى بعد أن نزلت القوات الأمريكية على الساحل قرب العاصمة

أصرّ شمعون على أن تدخل هذه القوات بيروت ، وإلا اختطفني الثوار وحينئذ يستجد الحكومة نفسها في وضع حرج لأن قواتها في لبنان تصبح فوق أراضٍ أجنبية بدون الحكومة التي استدعتها^(١) .

أنزل الأمريكيون نحو ١٥ ألف جندي يوم ١٥ ، ١٦ يوليو واحتلوا مطار بيروت الدولي دون مقاومة ووقف الجيش اللبناني عند مدخل بيروت ، والأرجح أنه فعل ذلك لمجرد التظاهر بحفظ ماء الوجه . ولا شك أن بعض الضباط قد جرحت كرامتهم ، ولكن القيادة العامة وقفت موقفاً سلبياً ، وأخيراً وافقت على أن ترافق قوات لبنانية الأمريكيين عند دخولهم العاصمة بناء على رغبة رئيس الجمهورية ، وحددت المواقع التي ترابط فيها القوات الأمريكية وهي الميناء والأماكن التي تقع فيها المؤسسات الأمريكية .

بررت الحكومة الأمريكية هذا العمل بأنه إجراء اتخذ بناء على رغبة الحكومة الشرعية في لبنان ، وأنه موجه ضد الاتحاد السوفيتي وليس ضد الجمهورية العربية المتحدة بدليل عدم التدخل في العراق . وتظاهر الأمريكيون بأنهم يتبعون الحياد بين الحكومة والمعارضة داخل لبنان . وهذه مغالطة صارخة إذ أن مجرد التدخل قد ثبت من همة المعارضة وحقق جزئياً أهداف شمعون وهي التشفي من خصومه الشخصيين .

أثار التدخل الأمريكي مناقشات قانونية حول شرعيته بالإضافة إلى المناقشات السياسية التي جرت في الجمعية العامة حول هذا الموضوع . وتتلخص المناقشات القانونية في نقطتين : وهي أولاً هل من حق رئيس

(١) أنظر تحليل الموقف من وجهة نظر شمعون في كتابه الذي نشره بالفرنسية

الجمهورية دعوة قوات أجنبية للنزول في لبنان ، وثانياً هل تعتبر حالة لبنان من الحالات التي تنطبق عليها المادة ٥١ الخاصة بحق الدول في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجي .

وبالنسبة للنقطة الأولى برر شمعون عمله بالسلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ومن بينها التعديل الذي أدخل على الدستور وبمنحه عقد الاتفاقات لمدة سنة . إلا أن هذا العمل ليس اتفاقاً دولياً ، ومن الناحية الشكالية كان يتطلب دعوة مجلس النواب والحصول على موافقته أولاً ، لذا أرسل عادل عسيران رئيس المجلس رسالة احتجاج إلى كل من الميزناور وهمرشولد رغم أنه كان أميل إلى الحكومة منه إلى المعارضة . وقال في هذه الرسالة إن مجلس النواب هو وحده الذي يعبر عن رأي الشعب في هذه القضية ، وشاركه في رسالة الاحتجاج خمسة وعشرون نائباً مما يدل على أن هذا المجلس الذي بذلت الحكومة جهداً كبيراً من أجل تزييف انتخاباته ما كان ليوافق على عمل شمعون بأغلبية أكيدة . وعلى كل فليس من طبع هذا الإجراء أن يطرح أمام مجالس نيابية لأنه يتطلب السرية والسرعة . وكان شمعون على كل حال مستعداً لاستخدام الحيل الدستورية أو حتى انتهاك الدستور إذا استدعى الأمر .

ومن ناحية القانون الدولي تذرعت الحكومة بأن المادة ٥١ تنص على أن « ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين » .

والقضية تنحصر في رأينا في البحث عما إذا كان هناك اعتداء مسلح

أم لا وهل تعتبر المعارضة الداخلية حتى ولو كانت اعتداء مسلحة ؟

إن روح الميثاق والأعمال التحضيرية التي جرت في سان فرانسيسكو لإعداده تؤكد أن المقصود بالاعتداء المسلح هو الذي يأتي من الخارج ولو سلمنا جدلاً بادعاءات حكومة شمعون أن المعارضة تتلقى مساعدة من الخارج فإنها قد اتبعت نفس الأسلوب وسارت معها على نفس المستوى إذ من المؤكد أن الحكومة اللبنانية آنذاك تلقت مساعدات من حلف بغداد . وكما أن الحكومتين اللبنانية والأمريكية فسرتا العدوان غير المباشر تفسيراً يتمشى مع مصالحهما الخاصة فكذلك يحق للمعارضة في هذه الحالة أن تناقش مسألة شرعية الحكومة اللبنانية ذاتها^(١).

وإذا افترضنا أن عدواناً غير مباشر قد وقع فعلاً على لبنان ، وافترضنا جدلاً كذلك أن هذا العدوان غير المباشر يبيح تطبيق أحكام المادة ٥١ من الميثاق ، فإن البيان اللبناني والبيان الأمريكي لم يتعرض كلاهما لقييد آخر وارد على ممارسة حق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي . هذا القيد الآخر هو أن حق الدفاع الشرعي تظل ممارسته مباحة إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، ويترتب على ذلك أنه إذا اتخذ مجلس الأمن تلك التدابير فقدت الدول حقها في ممارسة الدفاع عن نفسها بالتطبيق للمادة ٥١ . وقد سبق لمجلس الأمن أن اتخذ تلك التدابير بإرسال قوة من المراقبين الدوليين على الحدود اللبنانية للتثبت من صحة أو عدم صحة تهريب الأسلحة أو المعدات عبر هذه الحدود .

وعندنا أن وجه القضية هو سياسي وليس قانوني ، ولذلك فإن تقييمه

(١) أنظر بحثاً قانونياً حول هذه النقطة : بطرس خال . مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٦٧ ص ١٢ وما بعدها .

الحقبي يتضح من مناقشات الجمعية العامة أكثر مما توضحه تلك المجادلات القانونية العقيمة التي تبادلها المندوبون في مجلس الأمن ، وقد انعقد المجلس بمجرد نزول القوات الأمريكية وطرحت أمامه ثلاثة مشروعات : مشروع سوفيتي يقضى بانسحاب القوات الأمريكية في الحال ، وآخر أمريكي يقضى بإرسال قوة طوارئ دولية تحمل محل القوات الأمريكية ، ومشروع ياباني حاول أن يقف موقفاً وسطاً بين الطرفين وذلك باقتراح زيادة قوة المراقبين دون أن يسميها قوات بوليس دولي حتى لا يستثير اعتراض الاتحاد السوفيتي^(١) ولم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار بالموافقة على أي من هذه المشروعات بسبب استخدام حق الفيتو . ومرة ثانية تؤدي مشكلة من مشكلات الشرق الأوسط إلى تأكيد التفوق المعنوي للجمعية العامة إذ يضطر مجلس الأمن في النهاية إلى دعوتها لبحث القضية تماماً كما حدث سنة ١٩٥٦ . بدأت الجمعية العامة مناقشتها في ٨ أغسطس ولم تتوصل إلى قرار ما . بيد أنه من المفيد التعرف على وجهات النظر التي قدمت هذه المناسبة . فقد وصف الاتحاد السوفيتي التدخل الأمريكي بأنه عدوان مسلح لخدمة المصالح الأمريكية الخاصة ، بينما قال الأمريكيون أنه تم بناء على طلب حكومة شرعية وهو على العكس يمنع حالات غزو الدول الصغيرة . وأجمعت الدول الآسيوية والأفريقية تقريباً على اعتبار هذا الحادث سابقة خطيرة وهو ينطوي على مصادرة إحدى الدول الكبرى لنظام غير شعبي في دولة صغيرة وذكرت توصية تقدمت بها هذه الدول أن التدخل الأمريكي يزيد من التوتر في العالم العربي لأنه يؤكد

(١) انظر هذه المقترحات في مضابط مجلس الأمن من ١٥ ، ١٨ يوليو

الانقسام . ومن الأفضل لإزالة أسباب الانقسام الاعتراف بدور القومية العربية كما ذكر مندوب الهند وقال إن الوحدة خير ضمان لآمن المنطقة . هكذا للمرة الأولى اعترف بدور القومية العربية كعامل فعال في السياسة الدولية وليس مجرد مبدأ نظري^(١) .

وبجانب هذه المناقشات الدولية اهتم رؤساء الدول شخصيا بالأزمة وكان خروشوف قد بعث في أعقاب نزول القوات الأمريكية برسالة إلى كل من رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند واقترح عقد اجتماع قمة خماسي للنظر في أزمات الشرق الأوسط . ورفضت الدول الغربية الثلاث الاقتراح إذ اعتبرته وسيلة يريد الاتحاد السوفيتي بواسطتها أن يظفر باعتراف ضمني من الغرب بأنه صار مسئولاً عن مستقبل الشرق الأوسط . وقد كانت الدول الغربية منذ التصريح الثلاثي سنة ١٩٥٠ تستأثر لنفسها بهذه المهمة .

كذلك قدم ايزنهاور باسمه شخصيا اقتراحا إلى الجمعية العامة في ٨ أغسطس وهو يتضمن تقوية وجود الأمم المتحدة في كل من لبنان والأردن ، وإنشاء قوة سلام دولية للمنطقة ، ومنع تسابق التسلح بين دولها وتعيين لجنة إقتصادية وإجتماعية لمعالجة المشكلات المتعلقة بهذه الأمور باعتبارها مبادئ رئيسية في نظر الأمريكيين من أسباب التوتر السياسي . ولم ترحب الدول العربية الوطنية باقتراحات ايزنهاور أو حتى خروشوف لأن أي مؤتمر ينظر في شؤون الشرق العربي دون تمثيل المعنيين فيه يُعتبر من أساسه

(١) انظر مضابط الجمعية العامة

مبدأ خاطئاً ووصاية مقنعة ترفضها الدول الوطنية . وقد حاولت الدول العربية أن تقرب بين وجهات نظرها أمام الجمعية العامة وخرجت في النهاية بتوصية مشتركة وهي تسجيل في أول بند منها إعلان بريطانيا والولايات المتحدة سحب قواتهما من لبنان والأردن في أقرب فرصة . ويدعو الدول بصفة عامة إلى مراعاة السلام في الشرق الأوسط وأن تحقيق ذلك يتأتى عن سرعة انسحاب القوات الأجنبية . ولا تشير التوصية العربية إلى قوات أمن دولية تخصص للشرق الأوسط خلافا لما ذكرته توصية أخرى تقدمت بها سبع دول من أوروبا وأمريكا اللاتينية ودعت فيها إلى إنشاء مثل هذه القوة .

ولا شك أن تطور الأحداث داخل لبنان هو الذي ساعد على تقارب وجهات النظر العربية إلى أن خرجت بتوصية موحدة أمام الجمعية العامة .

سلبية الحركة

لم يشهد لبنان من قبل هياجا سياسيا على هذا النطاق الواسع ، فإن معركة التحرير الوطني سنة ١٩٤٣ لم تدم أكثر من بضعة أيام ولم يسقط فيها عدد يذكر من الشهداء . أما في سنة ١٩٥٨ فقد قُدر ضحايا الحرب الأهلية بنحو ١٢٠٠ معظمهم في طرابلس حيث لاقى حتفه ٤٥٠ شخصا . هذا بالإضافة إلى خسائر جسيمة ألحقت باقتصاد البلاد . فهل أسفرت تلك الأحداث الدامية عن تغيير في أوضاع البلاد الداخلية أو في سياستها الخارجية ؟ إذا كان أساس الخلاف قائما بين أنصار العروبة وبين المتعصبين للسكان اللبناني فإن الأخيرين يكونون قد حققوا معظم أهدافهم بمساعدة

تدخل أجنبي ، ذلك أن التدخل الأمريكي لم يكن يستهدف مكافحة الشيوعية كما ذكر بل القضاء على نزعة وحدوية امتدت إلى لبنان كصدى لقيام الجمهورية العربية المتحدة . وإذن فالهدف الحقيقي لنزول القوات الأمريكية إلى لبنان هو مناهضة القومية العربية ، وقد تحقق هذا الهدف إلى حد كبير لأن زعماء المعارضة الذين كانوا قد نادوا بإمكان اتحاد لبنان مع ج . ع . م تراجعوا عن مثل هذه التصريحات . ولتضرب بذلك مثلاً رشيد كرامي الذي ألف الوزارة في أعقاب الأزمة . أما إن كان الخلاف هو مجرد صراع شخصي بين زعماء الأقاليم والطوائف فإن الرئيس الجديد فؤاد شهاب قد اتبع سياسة بحيث لا يكون هناك منتصر أو مهزوم من الفئتين المتخاصمتين .

ويقول البعض إن عدم تجديد شمعون للرئاسة واختيار فؤاد شهاب يبعد انتصاراً جزئياً للمعارضة ، بيد أننا لاحظنا مما سبق كيف أن شمعون لم يكن عاقداً العزم على تجديد الرئاسة . أما اختيار فؤاد شهاب فمغزاه هو عودة لبنان إلى سياسة الحياد التام إزاء الانقسام بين المعسكر التحرري ومعسكر الحكومات الموالية للغرب في العالم العربي . فإذا كان هذا هو أقصى ما هدفت إليه المعارضة فمن الجائز القول بأنها حققت أهدافها إلا أن هذه الأهداف ، إن جاز لنا أن نسميها كذلك ، فهي في حد ذاتها سلبية وهي عبارة عن عودة لبنان إلى سياسته التقليدية التي خرج عليها شمعون حينما انحاز إلى معسكر حلف بغداد .

تم اختيار فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في ٣١ يوليو وذلك بواسطة نفس المجلس الذي زيف شمعون انتخاباته سنة ١٩٥٧ . قد أعلن الرئيس المنتخب أن برنامجه المقبل سيقوم على الأسس الآتية : مضاعفة الجهود

لإعادة الأمن وذلك بسحب الأسلحة من جميع الفئات دون تمييز ، وإعادة النشاط إلى الاقتصاد الوطني ثم إقامة علاقات طيبة بجميع الدول العربية وهذا يعني ضمناً عدم التمييز أيضاً بين معسكر الدول المتحررة والدول الضالعة مع الغرب ، وفوق ذلك كله الإسراع بالجللاء . ولم يكن هناك حاجة إلى بذل جهد في هذا السبيل لأن الأمريكيين لم يقصدوا احتلالاً للبلاد بل القضاء على المعارضة الداخلية . وقد تحقق لهم هذا الهدف على نحو ما رأينا ، ولذا شرعوا في سحب القوات تدريجاً بعد انتخاب الرئيس الجديد حتى تم الجلاء في ٢٥ أكتوبر من نفس العام .

وليس صحيحاً ما ذكره بعض الكتاب من أن القوات الأمريكية لزمّت الحياد بين الفئات المتنازعة في الداخل ، ولم تؤثر على المعركة ، لأنه يكفي أن يفوت الأمريكيون على المعارضة النجاح الذي صار قريباً من المنال بعد ١٤ يوليو ، يكفي ذلك للتأكد من أن التدخل الأمريكي قد أثر تأثيراً مباشراً على مصير لبنان^(١) .

كان شهاب حريصاً على مراعاة الشكل الدستوري ، ولذلك لم يستجب لنداء المعارضة بأن يقسم السلطة بعد إنتخابه مباشرة ، بل انتظر حتى آخر يوم أتمت به مدة الرئيس السابق فانتقلت السلطة إنتقالاً طبيعياً يوم ٢٤ سبتمبر وكانت المشكلة الأولى التي واجهته هي كيفية تشكيل الحكومة .

وقد مال في بداية الأمر إلى تغليب جانب المعارضة إذ أن اختياره في منصب الرئاسة يعتبر إلى حد ما محاولة لإرضائها . لذلك كلف رشيد كرامي

برئاسة الحكومة وقد ضم التشكيل المؤقت أربعة وزراء من المعارضة وثلاثة من السياسيين المحايدين ووزيرا من كانوا يضمون بالقوة الثالثة . لذلك هدد حزب الكتائب وأنصار شمعون والقوميون السوريون بإثارة الاضطرابات وأمروا باحداث اضطرابات احتجاجا على هذا التشكيل ، ولم يكن من المؤكد حصول كرامى على ثقة مجلس النواب المنتخب في عهد شمعون . لذلك واجه شهاب ثلاثة حلول ممكنة :

(١) حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة وهذا هو ما كانت ترجوه المعارضة إلا أن الرئيس الجديد تراجع عن هذا الحل أولا لأن إجراء إنتخابات في جو لم تهدأ فيه العاصفة بعد وما تزال الجماعات المختلفة تحتفظ بأسلحتها ، ربما يحدد الاضطرابات بصورة أعنف مما كانت عليه من قبل . وثانيا لأن حل المجلس يتناقض ومبدأ الحياد الذي اتخذته أساسا لسياسته .

(٢) تكوين حكومة من الشخصيات التي لم تتورط في الحرب الأهلية وقد مال أنصار العهد السابق إلى ذلك .

(٣) إقامة حكومة عسكرية وإعلان الأحكام العرفية وكان فؤاد شهاب موشكا على اختيار ذلك الحل حينما هددت الكتائب وأنصار شمعون والقوميون السوريون بالاضرابات .

وربما رحب الكثيرون من المعارضين بهذا المبدأ باعتباره فرصة لإجراء تغيير حقيقي ، غير أن شهاب تراجع في آخر لحظة بمجرد أن برز أمامه اقتراح بإشراك الأطراف المتخاصمة من قبل في حكومة جديدة وقد جنبه ذلك الإجراءات غير الدستورية التي لم يكن يحب اللجوء إليها .

جاء اقتراح تكوين وزارة على أساس المناصفة بين المعارضة وأنصار العهد السابق من جانب يمين الجبل زعيم الكتائب ، وقد قبل رشيد كرامى المبدأ وشرع في مشاورات لإقامة وزارة من ١٤ عضوا إلا أنه لم يتمكن من ذلك لشدة العداء بين عديد من الشخصيات التي كان من المتعذر اشتراكها في مجلس واحد ، وحلا لهذا الإشكال خفض أعضاء المجلس الجديد إلى أربعة : رشيد كرامى كممثل المعارضة وقد جمع إلى اختصاصاته وزارات المالية والدفاع ، ويقابله من الطرف الآخر يمين الجبل زعيم الكتائب وقد تولى وزارات الأشغال والزراعة ، وحسين العويني معتدل ميال للمعارضة وقد تولى وزارة الخارجية ، ويقابله معتدل من الطرف الآخر هو ريمون إدة الذي تولى الداخلية والبرق .

هكذا انتهت الأزمة بقبول زعيم المعارضة في طرابلس تكوين وزارة ائتلافية مع أنصار السكيان اللبناني المتعصبين الذين تواطؤوا مع شمعون وسياسته الموالية للغرب ، وكان الخلاف لم يكن يتعلق بمبادئ بل بأشخاص . ومن أجل إقامة توازن بين الشخصيات المتنازعة ضحى بمصلحة البلاد وتكونت وزارة مبتورة من أربعة أشخاص مع أنها كانت تواجه مسئوليات ضخمة في أعقاب الحرب الأهلية أفلا يصدق وصفنا لهذه الأزمة بالمهزلة ؟

قد يقال إن قيام المعارضة الوطنية سنة ١٩٥٨ إنما أثر في تاريخ لبنان على المدى البعيد ، فإن انتخابات سنة ١٩٦٠ أتاحت للأحزاب العقائدية مكانا أوسع في البرلمان ، فالاشتراكيون التقدميون مثلا حصلوا على ثمان مقاعد ، كما أن أنصار زعماء المعارضة من أمثال كرامى والأسعد إزداد

عدهم في مجلس النواب الجديد بينما قل أنصار العهد السابق وسقطت هيبة شمعون وحزبه . بيد أننا لاحظنا أن معظم زعماء المعارضة لم يكونوا من أنصار التغيير الجذري وحتى بعد أن هدأت النفوس واستطاع شهاب أن يدعو صائب سلام بمثل الانجاء العربي إلى رئاسة الحكومة في سنة ١٩٦٠ فإنه لم يدخل تعديلا يذكر على سياسة لبنان .

وهكذا يمكن القول بأن تأثير لبنان بأحداث سنة ١٩٥٨ كان أقل درجة عما هو في العراق أو سوريا . حقيقة مر العراق بأزمات عديدة إلى أن تحول نهائيا عن سياسة المحالفات الغربية وسار في طريق التطبيق الاشتراكي ولو ببطء . كذلك فإن الوحدة إذا كانت قد انتكست في سوريا فإن ذكرها ظلت خالدة . كما أنها هزت أركان المجتمع القديم وقضت على الأحزاب التقليدية ولم تعش الرجعية التي ارتكبت إثم الانفصال وقتا طويلا . وبقي على سوريا بعد ذلك أن تحدد طريقها إزاء مبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة ، والأزمات التي مرت بسوريا منذ سنة ١٩٦٣ لم تختلف حول تلك المبادئ الثلاث بقدر ما اختلفت حول طريقة تحقيقها .

الملحق الأول

مشروع معاهدة بورتسموث العراقية - الإنجليزية

١٩٤٨/١/١٥

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحر .

لما كانا شاعرين برغبة شديدة في توطيد الصداقة والعلاقات الحسنة السائدة بينهما ، وفي إقامة هذه العلاقات على أسس أكثر ملاءمة لإنماء هذه الصداقة ، ولما كانا راغبين في عقد معاهدة تحالف جديدة لغرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما ، وتقوية ما يستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون والمساعدة المتبادلة في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين :

(المادة الأولى)

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية . ويستمر بين الفريقين الساميين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . ويتعهد كل

من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

(المادة الثانية)

إذا أدى أى نزاع بين أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وبين فريق ثالث إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بملك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولأية تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

(المادة الثالثة)

إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة يبادر حينئذ الفريق السامى المتعاقداً الآخر فوراً إلى معارنته كتدبير للدفاع الجماعى ، وذلك وفقاً لأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة . وعند وقوع تهديد عدائى محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعى فى اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع .

(المادة الرابعة)

ليس فى هذه المعاهدة ما يرمى بوجه من الوجوه إلى الإخلال أو يخلى بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو وفقاً لأية اتفاقات أو معاهدات دولية فرعية .

(المادة الخامسة)

تحل هذه المعاهدة التى يعتبر ملحقها جزءاً لا يتجزأ منها ، محل معاهدة التحالف الموقع عليها فى بغداد فى اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ١٩٣٠ الموافق لليوم الرابع من شهر صفر سنة تسع وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية ، مع الملحق وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها المتبادلة فى سنة ١٩٣٠ أو سنة ١٩٣١ والمتعلقة بها وكذلك اتفاقية السكك الحديدية الموقع عليها فى بغداد فى ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ التى تصبح باطلة المفعول عند دخول هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، وليس فى ما تقدم ما يمس التعهدات المالية التى سبق أن ترتبت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠ وأى من تلك الكتب أو المذكرات واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦ .

(المادة السادسة)

إذا نشأ أى خلاف حول تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة وإذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة رأساً ، يحال الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إلا إذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة أخرى .

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الإبرام الذى يجب أن يتم بأسرع ما يمكن وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها وفى أى وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه

المعاهدة للفريقين الساميين المتعاقدين بناء على طلب أحدهما أن يتفاوضا من أجل تعديلها الذي يجب أن ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة وتخفيض مدة الـ ١٥ سنة إذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقاً للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة قبل انقضاء الـ ١٥ سنة وإذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة تظل نافذة إلى حين انقضاء سنة واحدة بعد أن يقدم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر إخطاراً بالإتمام بالطريقة الدبلوماسية.

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه.

كتب عن نسختين في لندن في اليوم الميلادية الموافق الهجرية .

ملحق المعاهدة

(المادة الأولى)

(١) يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأهمية القواعد الجوية كعامل أساسي في الدفاع عن العراق نفسه وعن الأمن الدولي ، وحلقة للمواصلات الأساسية لسكلا الفريقين ، وبوافقان أيضاً على أنه من المصلحة المشتركة لسكلاهما أن يكون صاحب الجلالة البريطانية في وضع يتمكن فيه من القيام بتعهداته وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة .

(ب) في حالة اشتباك أحد الفريقين الساميين في حرب ، أو تعرضه

تهديد عدائي يدعو صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية إلى أن يرسل فوراً إلى العراق القوات الضرورية من جميع الأسلحة ، ويمد صاحب الجلالة الامبراطورية بجميع ما في وسعه أن يقدمه من التجهيزات والمساعدات على الأراضي العراقية ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمطارات وخطوط المواصلات بنفس الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(ج) بغية إدامة القاعدتين العراقيتين في الحباينة والشعبية في جميع الاوقات سواء أكان ذلك في السلم أم في الحرب ، في الحالة التي تقتضيها كفاية الحركات العسكرية ، يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين وتأسيسات وتجهيزات . ومع مراعاة الفقرة (هـ) من المادة الثانية أدناه يقوم بسد نفقات تلك الادامة ولا تجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين للجويتين للطيران المدني إلا بتوصية من لجنة الدفاع المشترك المشار إليها في المادة الخامسة من هذا الملحق . وفي حالة التوصية بالاستفادة منهما على هذا الوجه تنقح النصوص المالية الواردة في المادة الثانية من هذا الملحق .

(د) إلى أن توضع معاهدات الصلح مع جميع أقطار الأعداء السابقين موضع التنفيذ بمنح صاحب الجلالة ملك العراق وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية ، حرية دخول القاعدتين الجويتين المشار إليهما في الفقرة (ج) أعلاه واستعمالهما ، ومن المفهوم أن معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع أراضي دول الأعداء السابقين . وبعد أن تصبح معاهدات الصلح نافذة بكاملها لصاحب الجلالة ملك العراق أن يدعو تلك الوحدات

لاستعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ .

(هـ) يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على السماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية المارة عبر العراق بحرية استعمال القاعدتين الجوييتين في الحباينة والشعبية .

(و) تستعمل القاعدتان الجوييتان في الحباينة والشعبية بالاشتراك والتعاون بين القوة الجوية الملكية العراقية وبين وحدات القوة الجوية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية التي قد تكون موجودة هناك .

(ز) لا يطلب من صاحب الجلالة البريطانية دفع أجور لقاء استعمال قواته الجوية لأية ساحة من ساحات النزول الأخرى للطائرات في العراق .

(المادة الثانية)

(ا) يقدم صاحب الجلالة ملك العراق على نفقته ، القوات اللازمة لحراسة القاعدتين الجوييتين في الحباينة والشعبية .

(ب) تنظم أعمال القاعدتين اليومية وتدابير صيانتها بالاتفاق المتبادل بين القائد العراقي والقائد البريطاني ، اللذين يحتفظ كل منهما بالتبعية النهائية فيما يتعلق بتقنيات وحدات بلاده .

(ج) تكون إدارة وحدات كل من البلدين ومن ضمنها ترتيبات الإيواء على حدة ما لم يتقرر توحيد الموارد .

(د) يقوم كل من صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية بسد نفقات المأوى والخدمات التي تقدم لقواته الجوية التي تزور القاعدتين أو تكون فيهما .

(هـ) يدفع صاحب الجلالة ملك العراق نفقات الادامة العائدة لجميع الأبنية والتأسيسات الموجودة في القاعدتين الجوييتين التي تشغلها القوات العراقية وحدها أو التي تشاد لها . ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الأبنية الجديدة المعدة لاستعمال قواته خاصة .

(و) تبت لجنة الدفاع المشترك في تخصيص التأسيسات والأبنية الموجودة في القاعدتين الجوييتين ولصاحب الجلالة ملك العراق أن يشتري التأسيسات والأبنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل .

وعند قيام القوات البريطانية بالإخلاء النهائي تقوم الحكومة العراقية إما بقبول ما لم يسبق شراؤه من المباني والمنشآت الدائمة في القاعدتين بسعر معتدل يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له ، وإما بإسداء التسهيلات التي يرتأى أنها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على أفضل وجه .

(ز) لا تترتب على صاحب الجلالة البريطانية أية رسوم أو ضرائب عراقية فيما يتعلق بالقاعدتين الجوييتين أو بأية مبان أو تأسيسات فيهما .

(المادة الثالثة)

بغية بلوغ القوات الجوية التابعة للفريقين الساميين المتعاقدين للتعاون فيما بينهما .

أولاً : يقدم صاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات المناسبة في حقول الطيران القوة الجوية الملكية في المملكة المتحدة وفي أية مستعمرة بريطانية أو أية محمية تديرها المملكة المتحدة تبعاً لحاجة القوة الجوية الملكية العراقية ويقوم صاحب الجلالة البريطانية على الأخص بتسيير التسهيلات الموجودة في مراكز تدريب التسليح التابع للقوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط لتنسب القوة الجوية الملكية العراقية .

ثانياً : يعد صاحب الجلالة البريطانية وحدات حركات عسكرية من قواته للقيام بحركات تدريبية مشتركة مع القوات الجوية الملكية العراقية لمدة كافية في كل عام .

ثالثاً : يعد صاحب الجلالة ملك العراق التسهيلات المتيسرة في القواعد الجوية في العراق والمطلوبة لأغراض هذا التدريب المشترك .

(المادة الرابعة)

(١) إن جميع الوحدات العراقية في قواعد في العراق أو في المملكة المتحدة أو في أية مستعمرة بريطانية أو بحمية تديرها المملكة المتحدة ، سواء أكانت مقيمة أم في حالة المرور تكون تحت قيادة عراقية .

(ب) كذلك تكون جميع الوحدات البريطانية تحت قيادة بريطانية .

(المادة الخامسة)

مراعاة لمصالح الدفاع المشترك بين المملكة المتحدة والعراق ، تؤلف فور دخول هذه المعاهدة حزب التنفيذ ، هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شئون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة وبين الحكومة العراقية ضمن نطاق هذه المعاهدة . إن هذه الهيئة التي تعرف باسم « لجنة الدفاع الانجليزي العراقي المشترك » ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من الحكومتين ، وبعدد متساو وتشمل أعمالها .

(١) وضع خطط متفق عليها للمصالح المشتركة بين البلدين .

(ب) التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب .

(ج) تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة .

(د) التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية وتدارك التجهيزات لها . وعلى لجنة الدفاع المشترك أن ترفع تقارير سنوية بهذا الصدد وأن تبدي التوصيات لحكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين .

(هـ) الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار إليها في المادة الثالثة من هذا الملحق .

(المادة السادسة)

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يمدد عند الحاجة وحين الطلب جميع التسهيلات المقتضاه لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية عند مرورها عبر العراق مع مؤننها وتجهيزاتها وذلك بنفس الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة السابعة)

بشرط مراعاة أية تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل ، تواصل الحكومة العراقية شمول وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية الموجودة في العراق وفقاً لهذه المعاهدة أو باتفاق الفريقين الساميين ، بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر في الأمور القضائية والمالية وبأحكام أى تشريع محلي مرعى له مساس بوحدات القوات المسلحة التابعة لصاحب الجلالة البريطانية في العراق . أما الامتيازات والحصانات التي ينبغي أن تشمل وحدات القوة الجوية الملكية العراقية ورجالها عند زيارتها الأراضي البريطانية أو عند وجودها فيها فستعين على أساس المقابلة بالمثل .

(المادة الثامنة)

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقدم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة صاحب الجلالة ملك العراق :

(أ) تغليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

(ب) تجهيز قوات صاحب الجلالة ملك العراق بالأسلحة والعتاد والسفن والطائرات الحديثة الطراز مما تستعمله في حينه قوات صاحب الجلالة البريطانية على أساس الأسبقية التي ستعامل فيها كلتا القوتين على قدم المساواة بعد أن تؤخذ بنظر الاعتبار الحاجات النسبية لكل قوة :

(ح) تقديم ضباط بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة كمعلمين في قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة التاسعة)

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب بين قوات صاحب الجلالة ملك العراق وبين قوات صاحب الجلالة البريطانية يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى معلمين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين ويتعهد بأن أى أشخاص من قواته من الذين قد يوفدوا إلى الخارج للتدريب العسكري يرسلون إلى مدارس وكليات ومراكز تدريب عسكرية في أراضى صاحب الجلالة البريطانية بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من أن يرسل إلى بلد آخر

الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ومراكز التدريب المذكورة أو لدورات غير متيسرة في تلك الأراضى . ويتعهد كذلك بأن لا تختلف تسليحات قوات جلالتهم وتجهيزات قوات صاحب الجلالة البريطانية .

(المادة العاشرة)

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يأذن بصورة عامة لسفن صاحب الجلالة البريطانية بزيارة شط العرب على أن يتم ابلاغ صاحب الجلالة ملك العراق مقدما بزيارات السفن للموانئ العراقية .

المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . فقد صارا مقتنعين تماما بضرورة عقد ميثاق يحقق الأهداف الآتية :

مادة ١

تمشيا مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يتعاون الطرفان المتعاقدان من أجل الدفاع والمحافظة على الأمن ، ويجوز التفاهم فيما بينهما حول الإجراءات التي يجب اتخاذها لجعل هذا التعاون فعالا وذلك في اتفاق خاص يعقد بينهما .

مادة ٢

من أجل تأمين سريان مفعول التعاون المنصوص عليه في المادة الأولى تقرر السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين الإجراءات التي يجب اتخاذها بمجرد صيرورة هذا الميثاق نافذ المفعول . ويتم العمل بهذه الإجراءات حالما توافق حكومتا الطرفين المتعاقدين عليها .

مادة ٣

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالامتناع عن التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر . وأنهما يسويان الخلافات فيما بينهما بالطرق السلمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

مادة ٤

يعلن الطرفان المتعاقدان أن محتويات هذا الميثاق لا تتعارض مع أي التزام دولي يرتبط به أي منهما مع دولة ثالثة أو مع عدة دول أخرى

الملحق الثاني

ميثاق بغداد المعقود بين تركيا والعراق

٢٤ فبراير ١٩٥٥

حيث إن علاقات الصداقة والإخوة القائمة بين العراق وتركيا سائرة في تقدم مستمر .

ومن أجل استكمال ما تضمنته معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين صاحب الجلالة ملك العراق ونخامة رئيس الجمهورية التركية ، والموقعة في أنقرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ وهي المعاهدة التي تقر بأن حالة السلم والأمن القائمة بين البلدين هي جزء لا يتجزأ من السلام والأمن في جميع أنحاء العالم وبالنسبة لدول الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وأن هذا المبدأ هو عماد سياستهما الخارجية .

وحيث إن المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المعقودة بين دول الجامعة العربية تنص على أن شروط المعاهدة لا تؤثر بأية حال ، وليس من شأنها أن تؤثر ، في الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها الأطراف المتعاقدون والمنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة .

وحيث إنهما يدركان المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقهما بصفتهما أعضاء في الأمم المتحدة معنيين بالمحافظة على السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة طبقا

وأن ذلك الميثاق لا يبطل ، ولا يمكن أن يفسر على أنه مبطل ،
للاتزامات الدولية المشار إليها . ويتعهد الطرفان المتعاقدان بالألا يرتبطا
بأى التزام دول يتعارض وهذا الميثاق .

مادة ٥

يفتح باب الميثاق لأى عضو من أعضاء الجامعة العربية . أو أية
دولة أخرى تكون معنية جدياً بأمن وسلام المنطقة ، على أن تكون
هذه الدولة معترفاً بها اعترافاً كاملاً من الطرفين المتعاقدين ، ويتم سريان
العضوية من التاريخ الذى تودع فيه الوثائق المتعلقة بعضوية هذه الدولة
لدى وزارة الخارجية العراقية .

ويمكن لأى عضو ملتحق بالميثاق أن يعقد اتفاقاً خاصاً مع دولة
أو أكثر من الدول الموقعة على هذا الميثاق طبقاً للمادة ١ ، ويجوز للسلطات
المختصة فى الدولة المعضو أن تقرر الإجراءات اللازمة طبقاً للمادة ٢
وتصبح هذه الإجراءات سارية المفعول بمجرد أن توافق عليها حكومات
الدول الأعضاء المعنية .

مادة ٦

يقام مجلس دائم على مستوى وزارى ليكون أداة لتنفيذ أهداف
الميثاق وذلك حينما يتم التحاق أربع دول على الأقل بالميثاق . ويضع
المجلس لوائحه الداخلية .

مادة ٧

يبقى هذا الميثاق سارى المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لخمس
سنوات أخرى ، ويمكن لأى عضو أن ينسحب من الميثاق بإبلاغ
الأعضاء الآخرين عن رغبته هذه وذلك قبل مضي ستة أشهر على انتهاء
المدة المشار إليها أعلاه . وفى هذه الحالة يبقى الميثاق قائماً بالنسبة للأعضاء
الآخرين .

مادة ٨

يبرم الميثاق بين الأطراف المتعاقدة ، ويتم تبادل وثائق المصادقة
عليه فى أنقرة فى أقرب وقت ممكن ويصبح الميثاق سارى المفعول على أثر
هذه المصادقة .

وقع هذا الميثاق بواسطة المندوبين المذكورين أعلاه باللغات العربية
والتركية والانجليزية وتعتبر النصوص الثلاثة فى مركز واحد ما لم يحدث
شك فىؤخذ بالنص الإنجليزى .

٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعنى أحد من أداؤها في غير الأحوال المبينة في القانون .

٨ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٩ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر يبقى سارى المفعول في النطاق الإقليمي المقرر له عند إصداره ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها .

١٠ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما سوريا ومصر .

١١ - يشكل في كل إقليم مجلس تنفيذى يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذى .

١٢ - تحدد اختصاصات رئيس المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ - تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأخرى وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها حين إبرامها وفقا لقواعد القانون الدولى .

١٤ - تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولا بها في كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

الملحق الثالث

أسس الوحدة كما يبينها الرئيس جمال عبد الناصر

في خطابه

أمام مجلس الأمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية .

٢ - الحريات مكفولة في حدود القانون .

٣ - الانتخاب العام حق المواطنين على النحر المبين في القانون ومساهمهم في الحياة العامة واجب وطنى عليهم .

٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة ، يحدد أعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من أعضاء مجلس النواب السورى ، ومجلس النواب المصرى .

٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ - الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعريض عادل وفقا لأحكام القانون .

١٥ - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحق الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأمين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ - تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ - يجرى الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ .

المراجع

أولا : المصادر العربية

(١) وثائق ومذكرات

أبو منصور ، فضل الله : أعاصير دمشق بيروت ١٩٥٩ .

البعث : وثائق نشرها الحزب بعنوان نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية من ١٩٤٣ - إلى الوقت الحاضر ٥ أجزاء بيروت ١٩٦٣/١٩٦٤ .

يشير العوف : حقيقة الانقلاب السوري - دمشق ١٩٤٩ .

جنبلاط ، كال : حقيقة الثورة اللبنانية بيروت ١٩٥٩ .

حسين ، محمد الشيباني : الجبهة الوطنية المتحدة طريقنا وواجبنا التاريخي بغداد ١٩٥٩ .

الخوري ، بشارة : حقائق لبنانية بيروت ١٩٦١ .

دساتير البلاد العربية : ١٩٥٥ .

مصقال ، فتح الله مينخايل : من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم القاهرة ١٩٥١ .

الصلح ، سامي : مذكرات سامي بك الصلح بيروت ١٩٦٥ .

عزيز ، الشيخ : جهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن بغداد ١٩٥٨ .

- القاعدة : بدون مؤلف بغداد ١٩٤٧ .
- مجرى الحوادث المتتالية من الانقلاب في دمشق فيما يتعلق بالحكومة العراقية :
نص المحادثات التي جرت مع الحكومة
السورية — أصدرتها الحكومة العراقية .
بغداد سنة ١٩٤٩ .
- محمد . مهدي كبة : مذكراتي في صميم الأحداث بيروت ١٩٦٥ .

(ب) دراسات

- الحسني ، عبد الرزاق : تاريخ الوزارات العراقية عشرة أجزاء
صيدا ١٩٥٥/١٩٦١ .
- الحصص ، عبد الرحمن : أسباب القطيعة بين سوريا ولبنان القاهرة
١٩٥٢ .
- الحصري ، ساطع : الإقليمية جذورها وبذورهما بيروت ١٩٦٣ .
- سامي أيوب : تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان
١٩٢٢ — ١٩٥٨ بيروت ١٩٥٩ .
- سعادة ، أنطون : (نشوء الأمم بيروت ١٩٣٨)
(التعاليم السورية القومية الاجتماعية بيروت
١٩٤٧)
- عفلق ، ميشيل : في سبيل البعث بيروت ١٩٥٩ .
- عفلق والبيطار : القومية العربية وموقفها من الشيوعية
دمشق ١٩٤٤ .

- العقاد ، صلاح : العرب والحرب العالمية الثانية — القاهرة
١٩٦٦ .
- فاضل حسين : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي —
بغداد ١٩٦٣ .
- محمد المجذوب : محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان —
بيروت ١٩٥٧ .
- ميكل ، محمد حسنين : ما الذي جرى في سوريا — القاهرة ١٩٦٢ .
- يوسف مقبول : لبنان والمسألة العربية — بيروت ١٩٥٩ .

- Seale, Patrick, The Struggle For Syria. A study in post war Arab Politics Oxford 1965.
- Vernier, Bernard, l'Irak d'aujourd'hui Paris 1963: Le Rôle politique de l'armée Syrienne, dans politique étrangère p. 458 — 518 Novembre 1964.
- Warriner, Doreen : Land Reform and its Development in the Middle East. London 1957.
- Ziyadeh, Nicola : Syria and Lebanon London 1957.

ومن الدوريات الهامة المتخصصة :

- Orient Contemporain.

تصدر في باريس منذ ١٩٤٤ .

- Middle East Journal.

تصدر في الولايات المتحدة تحت إشراف مكتبة الكونغرس .

المراجع الأجنبية

مضابط مجلس الأمن يونيو ، يوليو ١٩٥٨ .

مضابط الجمعية العامة أغسطس سنة ١٩٥٨ .

- American Foreign Policy State Department Washington 1957.
- Chamoun, Camille. Crise au Moyent orient. Paris 1963.
- Eden, Anthony. The memoires of the R. T. honorable. Sir Anthony Eden. Vol 3 London 1960.
- Hurewitz. Diplomacy in the near and Middle East Vol 2. New York 1957.
- Khadduri, Majid : Independent Irak London 1960.
- Kirk, The Middle East 1945 — 1950 Oxford 1954. Contemporary Arab Politics, New York 1961.
- Labib Zuwiyya Yamek. The Syrian Social Nationalist party : An Ideological Analysis Cambridge 1966.
- Laqueur, Walter, Nationalism and Communism in The Middle East:
- Lenczowski : The Middle East in world Affairs New York 1957.
- Oil and State in the Middle East New York 1961.
- Longrigg, Iraq 1900 To 1950. Oxford 1953.
- Nantet, Histoire Du Liban, Paris 1962.
- Qubain, Crisis in Lebanon, Washington, 1961.
- Royal Institute of International Affairs The Bagdad Pact. London 1956.

المحتويات

٣ تصدير

القسم الأول - العراق

٩ في أعقاب الحرب

١٨ قيام الأحزاب السياسية

حزب الاستقلال

الحزب الوطني الديمقراطي

الاتحاد الوطني وحزب الشعب

الحركة الشيوعية

٤٠ الوثبة

٤٩ العلاقات العربية

٥٥ انتفاضة ١٩٥٢

٦٥ حلف بغداد

٧٤ مقدمات ثورة ١٤ تموز

الاتحاد الهاشمي

القسم الثاني - سوريا

٨٦	الجمهورية البرلمانية
	السكتة الوطنية وحزب الشعب
٩٤	عام الانقلابات
	انقلاب حسني الزعيم
	سامي الحناوي والانقلاب الثاني
	أديب الشيشكلي والانقلاب الثالث
	الحكم المباشر ١٩٥١ - ١٩٥٤
١٣٠	الجمهورية غير المستقرة ١٩٥٤ - ١٩٥٨
	الأحزاب الجديدة
	البعث
	الحزب الشيوعي
	الحزب القومي السوري
١٤٨	التناقضات في أجهزة الدولة
١٥٨	انكسارات السيادة العربية
١٧٠	الطريق نحو الوحدة

القسم الثالث - لبنان

١٨٤	معضلات المكيان اللبناني
١٩٥	أزمة ١٩٥٢
٢٠٦	حكم كميل شمعون ١٩٥٢ - ١٩٥٨
٢١٦	مهزلة الحرب الأهلية
	الانكسارات الدولية
	المدخل الأمريكي
	سلبية الحركة
	الملحق الأول : مشروع معاهدة بورتسموث المراقية
٢٤٣	الانجليزية
	الملحق الثاني : ميثاق بغداد المقود بين تركيا والعراق
٢٥٤	٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥
٢٥٨	للملحق الثالث : أسس الوحدة في ج.ع.م
	للمراجع :
٢٦١	المصادر العربية
٢٦٤	للمصادر الأجنبية

[تم بحمد الله وتوفيقه طبع كتاب « الشرق العربي »
بمطبعة الرسالة بالقاهرة وذلك في يوم الخميس ٢٦ ذو الحجة سنة ١٣٦٨
(الموافق ٦ ابريل سنة ١٩٤٧) والحمد لله أولاً وآخراً]

عبد الحليم عيسى
مدير مطبعة الرسالة